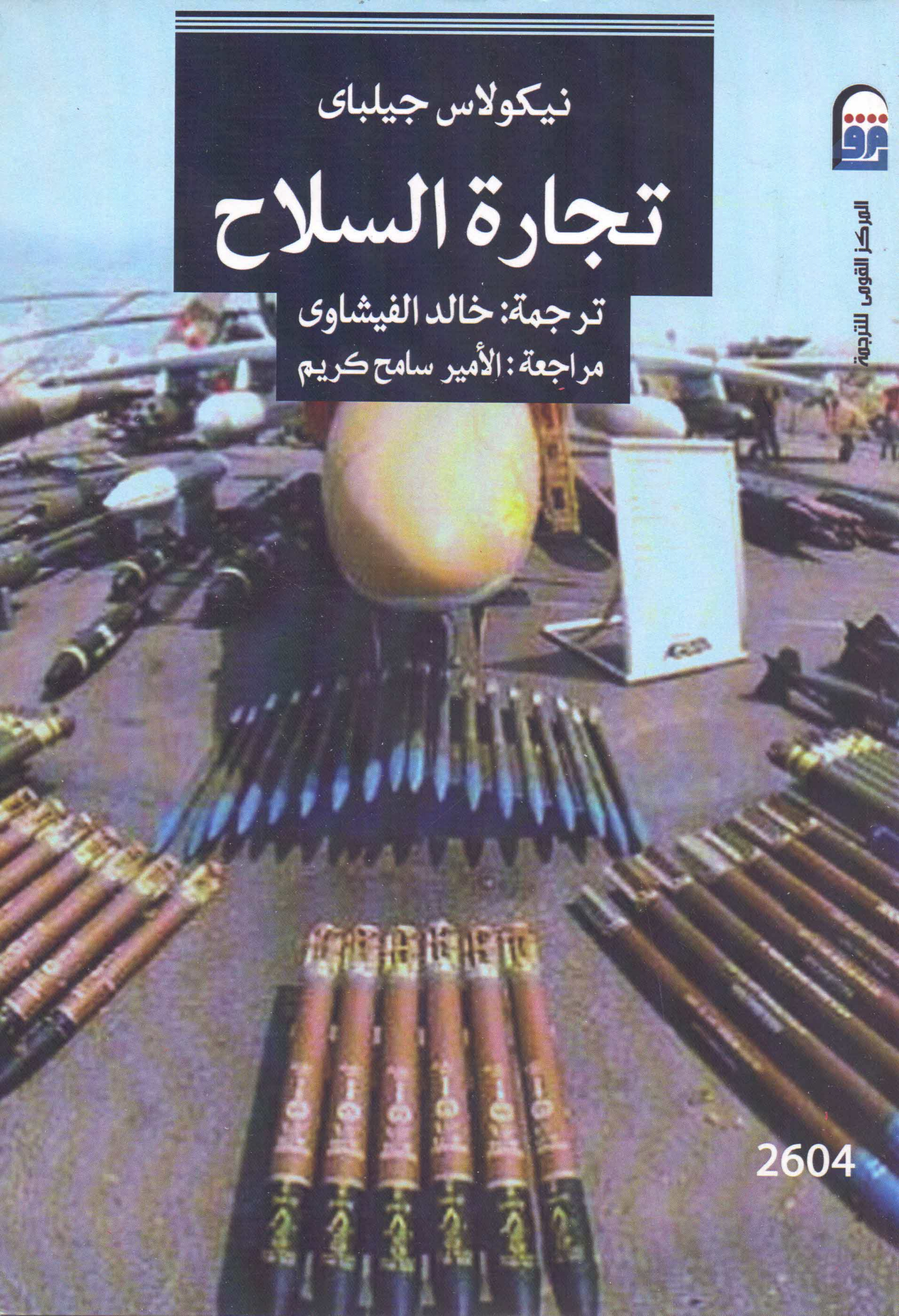

نيكولاس جيلباى
تجارة السلاح
ترجمة: خالد الفيشاوى
مراجعة: الأمير سامح كريم
المركز القومى للترجمة
2604



يقدم الكتاب معلومات مستفيضة عن صناعة السلاح وتجارته فى العالم، وعن الفساد الملازم لبزنس السلاح.. بهدف تزويد الكتاب والصحفيين ومنظمى الحملات المناهضة لتجارة السلاح بالمعلومات الضرورية اللازمة، ويرصد المؤلف التغيرات السياسية فى طبيعة الصراعات السياسية والعسكرية فى العالم منذ بدايات الألفية الجديدة، وخاصة ما يتعلق بتفاقم الصراعات الأهلية على حساب الصراعات بين الدول وهو ما يستدعى بالضرورة تغيير هيكل إنتاج السلاح وتجارته وانتشار الأسلحة الصغيرة على حساب الأسلحة الميدانية.

ينحاز المؤلف، باعتباره واحد من منظمى أكبر الحملات العالمية، لفضح فساد بزنس السلاح وينحاز لفكرة أن سلام العالم وأمنه لن يتحقق إلا بنزع سلاحه.. وأن غزارة إنتاج السلاح وانتشاره أهم أسباب عدم الاستقرار.

تجـارة الســلاح

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2604
- تجارة السلاح
- نيكولاس جيلباى
- خالد الفيشاوى
- الأمير سامح كريِّم
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

THE NO-NONSENSE GUIDE TO THE ARMS TRADE

By: Nicholas Gilby

تمت هذه الترجمة عن اللغة الإنجليزية لكتاب

THE NO-NONSENSE GUIDE TO THE ARMS TRADE

وصدرت للمرة الأولى عام ٢٠٠٩ بالتنسيق مع

New Internationalist Publications Ltd, Oxford, UK

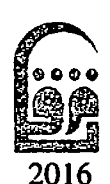
شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

تجارة السلاح

تأليف : نيكولاس جيلباى
ترجمة: خالد الفيشاوى
مراجعة: الأمير سامح كريم



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جيلباى، نيكولاس
تجارة السلاح/ تأليف: نيكولاس جيلباى، ترجمة: خالد الفيشاوى، مراجعة: الأمير سامح كريم
ط١، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ٢٠١٦
٢١٢ ص، ٢٤سم
١- تجارة السلاح.
(أ) الفيشاوى، خالد (مترجم)
(ب) كريم سامح، الأمير (مراجع)
(ج) العنوان ٣٣٨,٤٧٦٢٣٤

رقم الإيداع : ١٦٢٢١ / ٢٠١٦
الترقيم الدولى : 978-977-92-0772-8
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تقديم بقلم مارك كورتيس.. 7

مقدمة.. 11

١- الحرب فى القرن الحادى والعشرين.. 15

٢- التجارة الكوكبية للسلاح... 33

٣- أثر تجارة السلاح على الصراعات... 57

٤- أثر التجارة الكوكبية للسلاح على حقوق الإنسان.............................. 79

٥- أثر تجارة السلاح على التنمية... 95

٦- بزنس الموت 109

٧- الفساد.. 141

٨- محاولات السيطرة... 162

٩- الخلاص من البؤس.. ما البدائل؟... 186

تقديم

فى الوقت الذى يواجه فيه العالم مشكلات "جديدة" كأزمات المناخ والاقتصاد العالمى، يسعى لتجاهل المشكلات "القديمة" مثل قضية التجارة العالمية للسلاح. يكتب " نيكولاس جيلباى" عن هذه القضية الخطيرة دراسة مهمة ورفيعة المستوى وبالغة الدقة. وبينما ينظر أثرياء الحروب لأشكال الصراعات الجديدة كوسيلة لاغتنام الأموال الضخمة، ستتفاقم تلك الصراعات وتزداد حدتها إذا لم تكبح جماح تجارة السلاح.

باعت الدول الخمس الكبرى فى تصدير السلاح – الولايات المتحدة، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا – أسلحة فى عام ٢٠٠٧ فقط بحوالى ٢٠ بليون دولار. عادة ما تمارس الدول المستوردة للسلاح الانتهاك المنهجى لحقوق الإنسان، وتعانى من الصراعات ومن الفقر، وأحيانا تكون دولا هشة، يقوم حكامها بتبديد ثرواتها المحدودة. وكثيرا ما تستخدم الأسلحة المستوردة فى قمع المظاهرات والتمردات الشعبية ضد النظم الاستبدادية، أو فى إزكاء الصراعات الداخلية المتفاقمة أصلا، وفى انتهاك حقوق الإنسان، كما هو الحال فى منطقة "دارفور" فى السودان، أو فى كولومبيا. هذا بالإضافة إلى أن صادرات السلاح تزيد حدة التوترات فيما بين المتنازعين، وفى تصعيد الحروب الإقليمية، كما هو الحال فى تسليح الهند وباكستان، أو فى حالة الصين وتايوان. الحقيقة أن بعض مصدرى السلاح، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، توردان السلاح لطرفى النزاع فى الصراعات

الإقليمية كما يستخدم السلاح الأمريكى فى نصف الصراعات المسلحة فى العالم.

باستثناء روسيا، نجد أن أكبر تجار السلاح دول أعضاء فى حلف الناتو (أمريكا – ألمانيا – فرنسا – بريطانيا)، وكلها دول غربية لا تكف عن تبشيرنا بأن الاسترخاء العسكرى فى العالم سيجعلنا عرضة للمزيد من المخاطر. والواقع أنهم (كبار تجار السلاح) أكبر خطر يهدد السلام العالمى. وأبرز مثال على ذلك بريطانيا، التى باعت أسلحة قيمتها ٤٥ بليون يورو (٦٦ بليون دولار أمريكى) فى أسواق العالم، خلال العقد الأول من حكم حزب العمال الجديد لبريطانيا من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧. باعت منها لإسرائيل معدات عسكرية قيمتها أكثر من ١٠٠ مليون يورو، خلال فترة الهجمات العسكرية الإسرائيلية على الأراضى المحتلة، والحرب الإسرائيلية ضد لبنان. كما باعت للصين معدات عسكرية قيمتها نصف بليون جنيه إسترلينى، فى فترة حظر تصدير السلاح الأوروبى المفروض على الصين. ورغم تظاهر مجلس الوزراء البريطانى بالدفاع عن فقراء العالم، استمرت حكومة حزب العمال أيضا فى بيع الأسلحة الباهظة الأسعار للعديد من البلدان الإفريقية.

يشير " نيكولاس جيلباى " أن بيع السلاح ليس هو فقط المصدر الوحيد للقلق، فهناك أيضا الممارسات المشتركة لبرامج التدريبات العسكرية الرسمية، والشركات الخاصة للمرتزقة التى تلعب دورا أساسيا فى الصراعات، بالإضافة لتسويق السلاح من خلال الأسواق التجارية الدولية،

وزيادة أعباء دعم الإنتاج العسكرى التى يتحملها دافعو الضرائب، وانتشار الفساد على نطاق واسع - ومنها عمليات التجسس التى تقوم بها بعض شركات السلاح ضد منظمى الحملات المناهضة لتجارة السلاح.

عملية تناول هذه القضايا ومعالجتها ليست بالأمر السهل، فضلا عن أن صناعة السلاح تتمتع بحصانة وتكتم شديدين فى بلدان كثيرة. ورغم ذلك، هناك بعض الآليات الدولية الصحيحة، لو تم تفعيلها وتوسيعها، لأصبح من الممكن البدء فى السيطرة على التجارة العالمية للسلاح. هذا بالإضافة إلى أن بعض البلدان بدأت مؤخرا تشهد وجود جماعات ضغط تفضح الفساد المستشرى فى صفقات السلاح، وتكشف مخاطر تجارة السلاح على حقوق الإنسان، وعلى التنمية. وبدأ صناع السياسة يتعرضون للضغط وبدأت الاعتراضات تتصاعد، وهو ما يجب أن يدفعنا للاستمرار فى النضال من أجل القضاء على تجارة الموت. وفى هذا الاطار، تقدم دراسة " نيكولاس جيلباى " معلومات أساسية لتساعدنا على تحقيق ذلك.

مارك كورتيس

كاتب ومنظم حملات ضد تجارة السلاح

مقدمة

على الرغم من طبيعة تجارة السلاح التى تتسم بالضبابية، والسرية، واللاأخلاقية، فإنها تسعى فى الوقت الراهن لأن تبدو أكثر احتراما وكياسة. لذلك، حينما سنحت لى فرصة كتابة هذه الدراسة، التى بدأها " جيدون بوروس " بدراسته الممتازة عام ٢٠٠٢ وطبعت تحت العنوان نفسه وفى السلسلة نفسها، كنت سعيدا باغتنام هذه الفرصة.

هذا الإصدار المحدث من (نو نونسينز جايد No – Nonsense gide) دليل الحقائق إلى تجارة السلاح، مثله مثل الإصدار الأول، يسعى لإعطاء خلفية، وأن يقدم لمنظمى الحملات المناهضة لتجارة السلاح ولغيرهم المعلومات اللازمة لمحاسبة شركات السلاح، والحكومات، ومجمع الصناعات العسكرية على النطاق العالمى، واللازمة أيضا لتنظيم حملات مستقبلية ضد تجارة السلاح.

شكرا للعولمة، التى جعلت عالم اليوم بالغ الصغر، فكما أصبحت شركات السلاح أكبر من بعض البلدان. أيضا تصبح حملات مناهضة تجارة السلاح متشابهة وأكثر اقترابا من بعضها بعضا، إذا ما استطعنا مواصلة الضغط، والارتباط مع الحركات الأخرى، ومع منظمى الحملات، ومع الأشخاص لمواصلة العمل السلمى من أجل السلام، والعدل، وإقامة عالم أكثر كياسة.

ليس لدى إلا إجابة واحدة على كل من يسألنى " ما العمل ؟ " .. يجب علينا أن نصر على طرح القضايا والمشكلات، لأننا إن لم نفعل، فالقادم أسوأ. من منا يعرف كم مذبحة ستحدث على شاكلة ما حدث فى " ميدان تيانان مين " فى الصين، أو فى تيمور الشرقية، أو فى الكونغو .. إذا لم تنظم حملات لمناهضة بيع السلاح وفرض قيود عليه، والسعى من أجل عالم أكثر عدلا واستقرارا؟

وعلى عكس الحجة القديمة والواهية التى يتذرع بها تجار السلاح، بقولهم : " إذا لم نبع السلاح، فإن غيرنا سيفعل ذلك " – فنحن نقول : إذا ما توقفنا عن طرح المشكلات، والاعتراض، والمواجهة المباشرة، والاحتجاج على تجارة السلاح، وتشكيل جماعات ضغط سياسية؛ فهل سنجد آخرين يفعلون ذلك بدلا منا؟

فى هذا الكتاب، حرصت على رصد التغيرات التى حدثت فيما بين ٢٠٠٢، عندما صدرت الطبعة الأولى، وبين ٢٠٠٨، موعد إصدار هذه الطبعة، ورغم أننى حاولت رصد هذه التغيرات باختصار إلى أقل حد، فإن التغيرات كانت كثيرة وبالتالى كان التغيير فى هذا الكتاب عن الإصدار الأول أمرا محتوما. فالمعلومات كانت فى حاجة للتحديث، واستجد الكثير من القضايا، كما أوجزت الكثير مما جاء فى الطبعة الأولى، لأنه أصبح قديما، أو معلوما.

أحيانا، كنت لا أشارك جايدون الرأى، ويبدو ذلك واضحا لكل من يقارن بين الإصدارين. ورغم ذلك فأنا مدين بالفضل لكتابه الذى أصدره منذ ست سنوات.

يبدو واضحا من نص الكتاب ومن المصادر، أننى حصلت على معلومات واسعة من منظمات عديدة، ومن ملخصات لإصدارات كثيرة. حيث أصـــدرت المنظمات ونشر الكتاب طيفا واسعا ومتنوعا وممتازا من التقارير، والمقـــالات، والكتب، وهو متاح لمن يرغب من الباحثين حول قضايا تجارة السلاح وأود أن أعرب عن امتنانى لإنجازاتهم، التى سهلت علىّ إصدار هذا الكتاب.

بشكل خاص، أود أن أشـــكر "هيلـــين كلـــوز"، و"إيـــان بريتـــشارد"، لمساهمتهما الفكرية فى إعداد الكتاب، عندما بدأت العمل فيه، ولملاحظـــات "هيلين" على المسودة الخطية. وشكرى الخاص "لألبرت بيلك" على مراجعته لقائمة المنظمات غير الحكومية الواردة فى نهاية الكتاب. كما أشكر "تـــروث ويلز" على تعاونه فى التحرير، و"كريس برازير" على تحريره للكتاب برمته. وبالطبع، فإن أى تقصير أو خطأ فهو مسئوليتى وحدى.

نيكولاس جيلباى

لندن، مارس ٢٠٠٩

(١)

الحرب فى القرن الحادى والعشرين

التغير فى بيئة الأمن ... طبيعة الحرب فى الوقت الراهن ... الاتجاهات التى ستؤثر فى مستوى وطبيعة الصراع فى المستقبل ... المجمع الصناعى العسكرى التقليدى.

ليست تجارة السلاح مجرد تجارة عادية. فهى ترتبط ارتباطا وثيقا بإنتاج السلاح. ولها أثر كبير على الحرب وعلى العلاقات الدولية فى هذا القرن، وتؤثر تأثيرا مباشرا فى حياة الملايين من البشر فى أرجاء العالم.

يقول السنيور البريطانى والجنرال السابق فى حلف الناتو، السير "روبرت سميث "فى كتابه" فائدة القوة "The Utility of Force". كانت الصراعات وستبقى دائما عنصرا ملازما للمجتمع"[١].

كما تقول "أوكسفام" فى تقريرها الصادر عام ٢٠٠٨ إن " تجارة السلاح فى حد ذاتها ليست سببا فى نشوب الصراعات المسلحة – رغم ذلك يكشف أحد الأبحاث الواسعة الانتشار أن سهولة الحصول على السلاح والذخائر التقليدية يمكن أن تثير وتؤجج وتطيل من أمد الصراعات والعنف المسلح "[٢]. على ذلك تشكل تجارة السلاح قضية خطيرة.

يبحث هذا الفصل من الكتاب فى شركات السلاح فى العالم، وكيف تمارس تجارتها. وكيف تغيرت بيئة الأمن منذ الحرب العالمية الثانية وانتهاء

الحرب الباردة. وماذا يعنى ذلك لصناعة السلاح؟ وما الاتجاهات التى سوف تؤثر فى مستويات الصراعات والعنف فى العالم خلال المستقبل؟.

التغير فى بيئة الأمن

كان القرن العشرون الأكثر عنفا فى تاريخ البشرية، ليس فقط لأنه شهد حربين عالميتين، و٤٥ عاما من تكديس القوى العظمى للأسلحة، بل اتسم ذلك القرن أيضا باندلاع مئات الصراعات المحلية، والنزاعات المسلحة على الحدود، والحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية، والجماعات المتمردة، والصراعات الثورية، والتدخلات العسكرية.

رغم ذلك، تغيرت طبيعة الصراعات بشكل راديكالى فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى، ويؤكد "سميث " أن الحرب العالمية الثانية شكلت ذروة مفهوم " الحرب الصناعية "، واختبارا للمجتمع الصناعى العسكرى فى الدول المشاركة فى الحرب، ولمؤسسة الدولة، والإرادة الشعبية. ولكن دخول الأسلحة النووية جعل تكرار مثل هذه الحروب "الصناعية " أمرا مستحيلا، حيث إن نشوب حرب، يمكن أن يتحول بسرعة إلى مواجهة نووية، ويسفر عن إبادة شاملة لسكان الكوكب .. وفى هذا الإطار، أصبحت الآليات والصناعات العسكرية لدى كل الأطراف بلا جدوى إلا فى تحقيق أهداف محدودة. ومع انهيار الشيوعية فى شرق أوروبا فى الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١، تراجعت إلى حد كبير إمكانية نشوء " حرب صناعية " كبرى مرة أخرى.

منذ الحرب العالمية الثانية حدثت حروب بين الدول، لكنها كانت محدودة. وفى هذا الشأن يقول سميث: " لم تعد الحروب موجودة، لاشك أن

المجابهات، والصراعات، وحتى المعارك لا تزال قائمة فى كل أنحاء العالم.. لكن الحروب كمعارك ميدانية للجنود والآليات العسكرية .. الحروب كأحداث ضخمة تقرر مصير النزاعات فى العلاقات الدولية .. مثل هذه الحروب لم تعد موجودة ". فعلى مدار عشرة أعوام، لم تنشب سوى أربع حروب فقط : الأولى بين إريتريا وأثيوبيا (١٩٩٨ – ٢٠٠٠)، والثانية بين الهند وباكستان حول كشمير (١٩٩٧ – ٢٠٠٣)، الحرب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد العراق (٢٠٠٣)، والحرب الروسية – الجورجية (٢٠٠٨)[٣].

الحقيقة أنه منذ عام ٢٠٠٤، لم تنشب سوى حرب دولية جديدة واحدة، استمرت ستة أيام فقط. هذا فضلا عن أن الحروب بين الدول أصبحت أقل فى عدد ضحاياها. فعلى سبيل المثال، كان القتلى فى الحروب عام ١٩٥٠، ٣٨ ألفا من البشر، بينما انخفض العدد إلى ٥٠٠ قتيل عام ٢٠٠٦[٤].

وإذا ما نظرنا إلى الحروب الناشبة فى العراق وأفغانستان وسيرلانكا والصومال، سنجد أن ضحاياها يتجاوز ألف قتيلٍ، وهو الرقم الأقل فى ضحايا الحروب منذ عام ١٩٥٧[٥].

الحرب الآن

تجرى الحروب الآن بشكل أساسى فى داخل الدول، سواء فى شكل معارك ضد منطقة محددة فى داخل الدولة، أو القتال ضد جماعات متمردة.

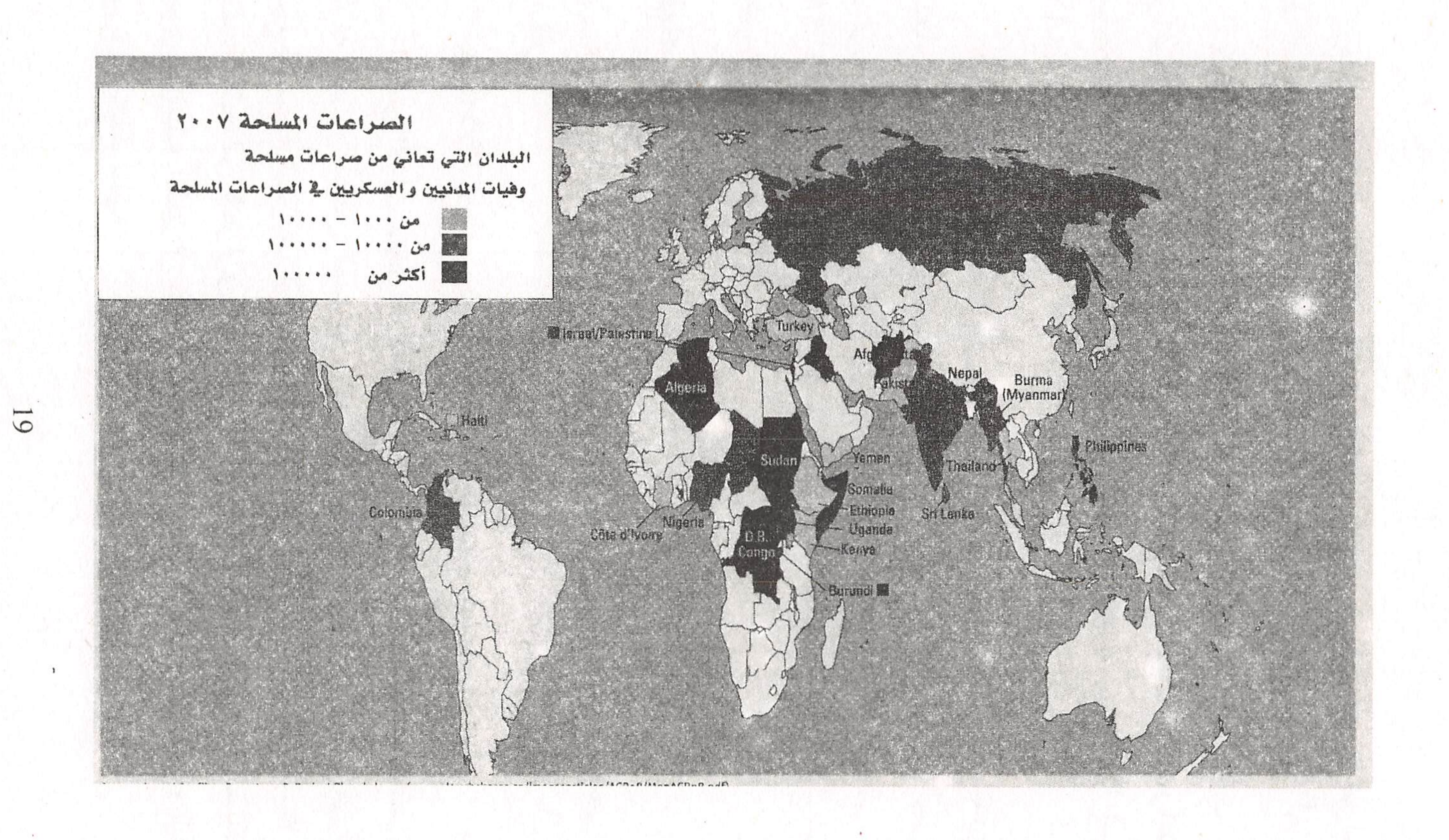
ويلاحظ "بول كوليير" الخبير الاقتصادى فى البنك الدولى أن" الحروب الأهلية تبلغ حوالى عشرة أضعاف الحروب فيما بين الدول"[٦].

هذه الأشكال من الحروب لا تسفر عن أعداد ضخمة من القتلى التي كانت تميز معظم حروب القرن العشرين. فيما بين أعوام ١٩٤٦ و ٢٠٠٦، بلغ متوسط ضحايا الحروب بين الدول ٣٤٦٧٧ ألفا من البشر كل عام، بينما كان متوسط ضحايا الحروب الأهلية ٢٤٣٠ قتيلا فى السنة[٧].

يذكر تقرير سبيرى SIPRI[٨] معهد إستكهولم لأبحاث السلام العالمى أن ثلثى الحروب التى نشبت فى الفترة من ١٩٩٧ – ٢٠٠٦ لم تكن حروبا دولية، بل كانت حروبا ضد قوى محلية، أو ضد أقاليم فى داخل الدولة. وإن كانت بعض هذه الحروب " مدولة "، حيث شاركت فيها قوات من دول أخرى لمساعدة أحد أطراف الحرب. على سبيل المثال، يتدخل الآن حلف الناتو فى الحرب الدائرة بين الحكومة الأفغانية وطالبان، كما تشارك القوات الأمريكية والبريطانية فى الصراع المسلح الدائر فى العراق بين الحكومة والمتمردين.

بناء على ذلك، لا يمكن فهم الحروب الراهنة على ضوء المعايير التقليدية. يشير تقرير SIPRI إلى " وجود التباس وتداخل فى أشكال العنف المسلح فى الوقت الراهن، فعلى سبيل المثال، إذا كنا فى السابق نميز بين التمرد والإرهاب والعنف الطائفى والعنف ضد المدنيين .. فإننا شاهدنا فى الواقع فى عام ٢٠٠٧ فى بعض الصراعات المسلحة فى العالم، تداخلا بين الأشكال المختلفة من العنف"[٩].

تحارب الحكومات جماعات متمردة، وتستخدم ضدها جماعات شبه عسكرية أو ميليشيات مسلحة. حيث إن ضعف الحكومات فى مناطق كثيرة من العالم يجعل الدولة، فى أحيان كثيرة، عاجزة عن احتكار أدوات العنف. لذلك تعتمد الحكومات بشكل متزايد على ميليشيات من المرتزقة الموالين فى خوض حربها[١٠].


الصراعات المسلحة ٢٠٠٧
البلدان التي تعاني من صراعات مسلحة
وفيات المدنيين و العسكريين في الصراعات المسلحة
من ١٠٠٠ - ١٠٠٠٠
من ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠
أكثر من ١٠٠٠٠٠
Israel/Palestine
Turkey
Nepal
Burma (Myanmar)
Algeria
Haiti
Philippines
Sudan
Yemen
Thailand
Somalia
Ethiopia
Sri Lanka
Colombia
Nigeria
Uganda
Côte d'Ivoire
D.R. Congo
Kenya
Burundi

هذا، فضلا عن أن الصراعات لا تنتهى بانتصار طرف من الأطراف، فمنذ التسعينيات، نجد ازديادا فى تسوية الصراعات عبر المفاوضات[١١].

طبقا لتقرير صادر عام ٢٠٠٨ عن الصراعات المسلحة، نشب ٣٠ صراعا مسلحا فى داخل ٢٦ بلدا عام ٢٠٠٧، بينما متوسط عدد الصراعات المسلحة فى العالم يبلغ ٢٠ صراعا مسلحا سنويا فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥.

هذا الارتفاع فى معدل الحروب والنزاعات المسلحة إلى ٣٠ صراعا مسلحا، حدث فى أواخر السبعينيات وأيضا فى الوقت الراهن. وعلى الرغم من أن هذا المعدل كان يتراجع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٩٠، فإن هذا الميل للتراجع توقف، وبدأت معدلات الازدياد فى الصراعات المسلحة ترتفع[١٢].

توقعات المستقبل

ماذا عن المستقبل؟ ما المخاطر الرئيسية التى تهدد السلام العالمى فى هذا القرن؟.

هناك ثلاثة أخطار رئيسية، وثيقة الصلة ببعضها بعضا[١٣].

الخطر الأول، التغيرات المناخية[١٤]. فالعالم أصبح أكثر احترارا مقارنة بعصور ما قبل الصناعة، ويقر كل العلماء تقريبا بأن السبب فى ذلك يرجع للأنشطة البشرية. السبب فى الاحترار هو تزايد إطلاق الغازات المسببة للاحتباس الحرارى (وبشكل رئيسى أكسيد الكربون) فى الغلاف الجوى. ويسبب الاحترار تغيرات فادحة فى البيئة، ويؤدى هذا الخلل البيئى بدوره لتداعيات سلبية.

من المحتمل أن يولد هذا الخطر مشكلات أمنية بالغة الأهمية. علـــى سبيل المثال، ارتفاع الحرارة بنسبة ٠,٧٥ من الدرجة المئوية يـــؤدى إلـــى ترحيل ما يتراوح بين ١٠ و ٢٥ مليون إنسان فى إفريقيا نتيجة للتصحر[١٥]. كما أن تدهور البيئة والصراع على مصادر الثروة الطبيعية أحـــد أســـباب الحرب فى دارفور فى السودان (انظر الفصل الثالث).

حتى وإذا توقفت انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحـــرارى فـــى الغد، ستبقى حرارة العالم مرتفعة بزيادة ١,٤ درجة مئوية عما كانت عليـــه فى العصور السابقة على عصر الصناعة. الآن، يوجد ٤٣٠ جزيئا من أكسيد الكربون لكل مليون جزىء من الغازات الأخرى فى الغلاف الجوى. ومـــن المؤكد، أن ارتفاع مستوى الجزيئات إلى ٤٣٠ من أكسيد الكربون، ســـيرفع حرارة الغلاف الجوى لكوكب الأرض بمقدار يتراوح بين ٢ و ٣,٥ درجـــة مئوية، والأرجح أن يكون ٢,٥ درجة مئوية. فإذا بقيت معدلات زيادة أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى على حالها من الآن وحتى عام ٢٠٣٥ ســـترتفع نسبة جزيئات أكسيد الكربون إلى ٥٥٠، وبالتالى ســـتزيد حـــرارة الغـــلاف الجوى ٣,٥ درجة مئوية.

سيؤدى هذا المستوى العالى من احترار العالم إلـــى تغيـــرات بيئيـــة دراماتيكية، وبالتالى ستجلب مشكلات ضخمة ومخاطر للعالم. مـــن المؤكـــد بالفعل أن مستوى احترار الكوكب زاد أكثر من درجتين مئويتين عما كـــان عليه فى العصور قبل الصناعية، وسوف يزداد أعداد البشر الذين يعانون من ندرة المياه من ٠,٤ بليون إلى ١,٧ بليون. وبالتالى سيدفع هذا الاحترار إلى هجرة نتيجة للدمار البيئى، وإلى احتدام الصراعات على الثروات الطبيعية.

وفى هذا الإطار، يعتقد مجلس المعلومات القومى الأمريكى أن تزايد التغيرات المناخية يثير الحروب فى داخل الدول، وإن كان من الممكن أن تؤدى على الأقل لإثارة الاتهامات المتبادلة فيما بين أقاليم الدولة الواحدة"[١٦].

علاوة على ذلك، إذا ما ارتفعت حرارة الغلاف الجوى ٣,٥ درجة مئوية أو أكثر، فإن المتوقع هو الأسوأ، وقد يشكر بعض القراء الأقدار على أنهم قد لا يعيشون حتى يشاهدوا ذلك. فمن المتوقع أن يؤدى ارتفاع مستوى البحار والمحيطات إلى تغيرات ضخمة فى خريطة العالم، واندثار أجزاء من اليابسة، وإلى انهيار عالمى فى إنتاج الغذاء. على سبيل المثال، كشفت دراسة نشرتها مجلة العلوم الأمريكية JORNAL SCIENCE أن نصف سكان العالم سيعانون من نقص فى الغذاء بحلول نهاية القرن نتيجة لتراجع إنتاج الغذاء[١٧]. قد لا نشعر بكل هذه النتائج فى عقود قليلة، لكنها بدأت وأصبحت ملحوظة فى حياتنا، وستكون النتائج والتداعيات كارثية على رفاهية البشر وأمنهم.

على سبيل المثال، تؤكد بيانات برنامج التنمية للأمم المتحدة أن:

"التغيرات المناخية هى التحدى الذى يواجه التنمية البشرية فى القرن الحادى والعشرين. وأن الفشل فى مواجهة هذا التحدى سوف يعطل الجهود الدولية للحد من الفقر، بل سيزيد من حدته. وسوف تعانى البلدان الأشد فقرا وغالبية الشعوب الفقيرة، مبكرا وبشكل أشد من التدهور الخطير، رغم أنهم أقل المشاركين فى صنع المشكلة"[١٨].

الخطر الثانى الذى يهدد الأمن العالمى هو احتدام المنافسة على الثروات الطبيعية، حيث يرتبط أيضا بالتغيرات المناخية التى ستؤدى إلى خفض الإنتاجية العالمية، وتقليل مصادر الثروة الطبيعية. من سوء الطالع، أنه حتى قبل أن تحدث تلك التغيرات، تعيش البشرية بوادرها. طبقا لتقرير " الحياة على الأرض " لعام ٢٠٠٨، فإن حاجات البشر الفعلية من مصادر الثروة الطبيعية اللازمة لاستمرار حياتهم على الأرض، ووجودهم الأيكولوجى، تتجاوز الآن المتاح منها فى الأرض بحوالى ٣٠%، ويتنامى هذا الخلل، ونتيجة لذلك، يختل النظام الأيكولوجى (التوازن بين البشر والطبيعة) وتتراكم النفايات فى الغلاف الجوى وفى الأرض والمياه. وتسفر عن إزالة الغابات، ونقص المياه، وتراجع التنوع البيولوجى، هكذا، تضع التغيرات المناخية مصالح كل الأمم وتنميتهم فى مواجهة أخطار متزايدة"[١٩]. وستسوء الأوضاع أكثر فى ظل التزايد السريع لسكان العالم. وستزيد هذه النفايات بنسبة تقترب من ٣٠% بحلول عام ٢٠٣٥، عما هى عليه الآن.

نتيجة لذلك، يرى مجلس المعلومات القومى الأمريكى أن عدد البشر الذين يعانون من نقص إمدادات المياه سيزدادون من ٦٠٠ مليون فى ٢١ بلدا فى الوقت الحالى إلى ١٤٠٠ مليون فى ٣٦ بلدا عام ٢٠٢٥[٢٠]. وستؤدى زيادة التناحر على الكعكة المتناقصة إلى صيغ جديدة من الصراعات. فإذا كانت المياه ضرورية لحياة البشر وللزراعة، والنفط ضروريا للاقتصاد الصناعى الحديث، فمن الطبيعى أن يؤدى التزاحم عليهما لانفجار صراعات يمكن أن تتفاقم إلى صراعات مسلحة فى السنوات القادمة[٢١].

الخطر الثالث الذى يهدد الأمن العالمى هو تهميش غالبية سكان العالم، فى وقت يتسم فيه العالم الراهن بالظلم الفادح وعدم المساواة، ويعانى غالبية البشر من الحرمان من المنافع المادية.

وعلى حد قول "كريس آبوت"، و"بول روجرز"، و "جون إسلوبودا" فى بحثهم الصادر عن "أوكسفورد" إن "أكثر من مليون إنسان يعيشون بأقل من دولار واحد للفرد يوميا، وأن ما يقرب من نصف أطفال العالم (١,١ مليون طفل يعانون من الفقر ... ويعيش حوالى مليونى إنسان، فى ظل أنظمة حكم تفتقد للحريات المدنية والسياسية"[٢٢]. كما تشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن ٩٦٣ مليون إنسان، يشكلون ١٤% من سكان العالم، يعانون من الجوع[٢٣].

فى المقابل، يقول "روجرس": إن "مجتمع النخبة الكوكبية، التى تشكل حوالى ١,٢ بليون إنسان، تعيش بالأساس فى بلدان الأطلنطى وغرب المحيط الهادى، وعشرات الملايين فى بلدان مثل الصين والهند والبرازيل".

دائما، كان العالم يتسم بعدم المساواة، لكن فى السنوات العشرين الأخيرة، أصبح المهمشون يدركون حقيقة أوضاعهم المأساوية، نتيجة لثورة الاتصالات وظهور الإنترنت والأقمار الصناعية.

تبدو المظالم المتأصلة فى النظام الدولى واضحة بجلاء للمهمشين. وفى هذا الإطار، كتب "بول روجرس" عن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يقول: "تتناقض سياسات الدول الغنية فى العالم التى تتخذها للتعامل مع الأزمة المالية مع ما تتخذه من سياسات لمساعدة البلدان الأشد فقرا، حيث وصل التناقض فى هذه السياسات حد قيام البلدان الغنية بتخصيص أكثر من بليون دولار لإنقاذ النظام البنكى فيها وانتشاله من براثن الأزمة. هذه الأموال بالغة الضخامة إذا ما قورنت بالتزامات الدول الغنية الخاصة بتحقيق أهداف الأمم المتحدة للألفية الجديدة ".

تتحمل البلدان الغنية فى الغرب المسئولية الأساسية عـن الانبعاثـات الكربونية التى تحمل آثارا ضارة ضخمة على البلدان النامية. وفى هذا الشأن يقول " بول روجرس " : " ستعانى بعض أكثر الاقتصاديات العالمية هشاشة، بشكل أكبر، من نتائج التغيرات المناخية. الأهـم مـن ذلـك، أن المواجـع الموجودة فى كل قارات العالم ناجمة عن أن الاقتصاديات المهيمنة لا تهـتم كثيرا، أو لا تهتم على الإطلاق، بمصالح غالبية شعوب العالم"[٢٤]. ويؤكـد مجلس المعلومات الأمريكى أن " الروابط والاتصالات المتزايـدة سـتمكن الأشخاص من التمتع بحريـة الحركة والانتقـال، وستولـد جماعـات غضب جديدة من المضطهديـن والمحرومين"[٢٥] .

تفاقم التغيرات المناخية، وما ينجم عنها، من احتدام المنافـسة علـى مصادر الثروات الطبيعية .. تفاقم من أزمات المهمشين، وتجعلهم فى أوضاع أشد سوءًا، ومن المرجح أن يؤدى ذلك إلى المزيد مـن الاسـتياء، وعـدم الاستقرار السياسى، وأيضا العنف السياسى، فى السنوات القادمة.

بالطبع، يختلف هذا التحليل إلى حد بعيد عن الجدل الدائر حول القضايا والمشكلات الأمنية فى معظم وسائل الإعلام. فوسائل الإعلام تهتم بأحـداث مثل "مذبحة مومباى" التى وقعت فى أواخر عام ٢٠٠٨، أو إمكانية حصول جماعات مثل "القاعدة" على أسلحة دمار شامل. ولكـن الإرهـاب، وبـرغم ارتفاع معدلاته، فإن آثاره محدودة وقتلاه قلة من البشر. فالإرهاب لـيس إلا عرضا، وليس سببا للصراعات المسلحة.

بقدر ما يثير تحليل دوافع الـصراعات المـسلحة المخـاوف ويلقـى الاهتمام، فإن الحكومة البريطانية تكاد تجمع على التحليل الـسابق. فتقـول "إستراتيجية الأمن القومى للمملكة المتحدة " الصادرة عام ٢٠٠٨، عن" دوافع

عدم الاستقرار": إن التغيرات المناخية قد تكون التحدى الأكبر للاستقرار والأمن العالمى .. وإن آثارها المباشرة ستكون أشد وطأة على البلدان الأقل قدرة على التعامل معها، لذلك فإنها لن تؤدى لكارثة إنسانية فحسب، لكنها أيضا ستؤدى إلى عدم الاستقرار، والعجز، أو الصراع المسلح(٢٦). وفيما يتعلق بالتنافس والتكالب على الثروات الطبيعية، تركز " الإستراتيجية " على احتدام التنافس على الطاقة، وترى "أنه قد يكون فى قمة أولويات قضايا الأمن، شأنه شأن التغيرات المناخية، والمياه، بل ويعد واحدا من أكبر الدوافع المحتملة لانهيار القواعد الأساسية للنظام الدولى ولنشوب صراعات مسلحة كبرى داخل الدولة الواحدة، وكذلك فى احتدام المنافسة والاضطرابات الإقليمية".

كما تقر الإستراتيجية بأن التفاعل بين هذه العوامل سيؤدى إلى عدم الاستقرار والعنف، وأن "هذا التفاعل المعقد، والذى لا يمكن التنبؤ بنتائجه سيزيد من الضغوط على البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، خاصة فى البلدان الأقل قدرة على المواجهة، ولذلك، ستكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار، وللصراعات المسلحة، وللعجز".

مدى مواءمة "الدفاع الوطنى" التقليدى

ما استجابة الحكومات للقضايا الأمنية واتجاهاتها المحددة أعلاه ؟...

يقول المجلس البريطانى- الأمريكى للمعلومات الأمنية **BASIC**: يملك الدفاع البريطانى القدرة على تصعيد التدخلات العسكرية بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية، ضد الدول التى يعتبرانها تشكل تهديدا لمصالحهما الحيوية"(٢٧).

يمكن لهذا البيان أن يقدم بشكل متساوٍ لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. فمن المعتاد، وعلى نحو ما نشاهد مع أفغانستان، أن تكون عمليات التدخل لاحقة لنشوب قتال وصراع مسلح موجود بالفعل وسابق على التدخل، تلك هي الاستجابة " الأمنية " للاتجاهات المحددة أعلاه.

يستوجب مثل هذا الموقف الاحتفاظ بصناعة ضخمة للسلاح. ويعطى أولوية لاستخدام القوة العسكرية للتعامل مع المشكلات الناجمة عن التغيرات المناخية، ومع ندرة الموارد الطبيعية، والتهميش. على سبيل المثال، تنفق الحكومة الأمريكية على العمليات العسكرية ١٨ ضعف ما تنفقه على الوسائل الأخرى لمواجهة المشكلات. فوفقا لميزانية عام ٢٠٠٩، ستنفق الولايات المتحدة ٥٤٩ بليون دولار كنفقات عسكرية، بينما ستنفق ١,٦٦ بليون دولار فقط على تحسين كفاءة الطاقة والطاقة الحيوية المتجددة في إطار مشروعات مواجهة التغيرات المناخية[٢٨]. وسوف تحتاج صناعة السلاح الضخمة أسواقا دولية للسلاح لبيع منتجاتها، ولمزيد من العوائد والأرباح، ولخفض تكاليف الميزانيات العسكرية في البلدان المنتجة.

أوجد هذا الوضع حلقة مفرغة لا فكاك منها، حيث يتم تخصيص استثمارات بالغة المحدودية لمواجهة التداعيات الأساسية التي تفاقم من ارتفاع مستوى العنف في النظام الدولي خلال هذا القرن. بينما تواصل الاستثمارات الضخمة النشاط في إنتاج السلاح، وبناء عليه، من المرجح أن يكون التعامل مع مشكلات العالم تعاملا عنيفا وقاسيا. فعدم الاكتراث بمواجهة المشكلات والنتائج الضارة، ورغبة الحكومات والبرلمانات في زيادة إنتاج الصناعات العسكرية من الأسلحة المدمرة، يعني أن العنف السياسي سوف يصبح سمة

ملازمة وسائدة للعالم فى القرن الحادى والعشرين. فى هذا الإطار، تشكل صناعة السلاح وتجارته ركنا أساسيا من مشكلة الاضطرابات الكوكبية.

هذه السياسات محكوم عليها بالفشل، فطبيعة الصراعات المسلحة تغيرت إلى حد كبير عما كانت عليه الحرب " الصناعية " التى نشأ فى إطارها المجمع الصناعى العسكرى، وتبدو هذه الحقيقة بوضوح فى الإنفاق العسكرى الضخم بلا جدوى. فالاستخدام الأمريكى غير المسبوق للنيران العسكرية فى كوريا وفيتنام لم يسفر إلا عن فضائح وهزائم متتالية. وطبقا لأكثر التقديرات تحفظا، فإن الحرب فى العراق ستكلف الولايات المتحدة حوالى ٣ تريليونات دولار، وستكلف بقية العالم مبلغا مساويا لذلك"[٢٩].

ويبدو واضحا لكثير من المراقبين، منذ فترة، أن العالم لن يحصل على فوائد من العراق تعادل التكلفة. وكما يؤكد " بول روجرس " فإن هذه الحرب أضعفت من مكافحة الإرهاب على النطاق العالمى، حيث يشكل الاحتلال الأمريكى للعراق أهمية ضخمة للقاعدة، ويزودها بمنطقة تدريب وميدان معركة للمجاهدين تفرز جيلا جديدا من الميليشيات"[٣٠].

كان من الأجدى إنفاق التريليونات الثلاثة من الدولارات على أعمال لمواجهة التغيرات المناخية، وتقديم المساعدات للبلدان النامية، وتحقيق إنجازات أكبر بشأن أهداف الألفية الجديدة.

باختصار، بينما ستعانى البشرية من جراح أكبر، تعجز الحكومات عن تعزيز الأمن، وسيستمر صناع السلاح وتجاره فى جنى الأرباح.

التغيرات المناخية والصراعات المسلحة والاضطرابات السياسية

الدول التى تعانى من مخاطر صراعات مسلحة أو عدم استقرار سياسى نتيجة للتغيرات المناخية

قائمة الدول التى تعانى من صراعات مسلحة حادة

أفغانستان	غينيا
الجزائر	غينيا بيساو
أنجولا	هاييتى
بنجلاديش	الهند
بوليفيا	إندونيسيا
البوسنة والهرسك	إيران
بورما	العراق
إفريقيا الوسطى	إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة
جمهورية تشاد	الأردن
كولومبيا	لبنان
كونغو	ليبيريا
كوت ديفوار	نيبال
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيجيريا
جيبوتى	باكستان
إريتريا	بيرو
إثيوبيا	الفلبين
غانا	روندا
	السنغال
	سيراليون
	جزر السولومون (شرق غينيا)
	الصومال
	سيريلانكا
	السودان
	سوريا
	أوغندا
	أوزباكستان
	زيمبابوى

قائمة الدول التى تعانى من اضطرابات سياسية

ألبانيا	لاوس	تاجاكستان
أرمينيا	ليبيا	تايلاند
أذربيجان	مقدونيا	تيمور الشرقية
بيلاروس	مالاديف	توجو
البرازيل	مالي	تونجا
كامبوديا	موريتانيا	ترينداد وتاباجو
الكاميرون	المكسيك	تركيا
كوموروس	مونتينجرو (جمهورية جنوب يوغوسلافيا)	تركمنستان
كوبا	المغرب	أوكرانيا
الدومينيكان	النيجر	فانواتو
الإكوادور	كوريا الشمالية	فنزويلا
مصر	بابوا الجديدة	الصحراء الغربية
السلفادور	غينيا	اليمن
غينيا الاستوائية	روسيا	
فيجي	العربية السعودية	
جورجيا	صربيا (كوسوفو)	
جامبيا	جنوب إفريقيا	
جورجيا	تايوان	
جواتيمالا		
جويانا		
هندوراس		
جامايكا		
كازاخستان		
كينيا		
كيريباتي		
قرغيزيا		

هوامش الفصل الأول

1- Rupert Smith, Thr Utility of Force: The Art of War in the Modern World, Penguin, 2006.

2- Shooting Down the MDGs: How irresponsible arms transfers undermine development goals, Oxfam, Oct 2008.

3- SIPRI Yearbook 2007, Appendix 2A.

4- Human Security Brief 2007, Simon Fraser University Canada, 2007.

5- Lotta Harbon, Erik Melander & Peter Wallensteen, 'Dyadic Dimensions of Armed Conflict, 1946-2007', in Journal of Peace Research, vol 45, no 5, 2008.

6- Paul Collier, 'War and military expenditure in developing countries and their consequences for development', in The Economics of Peace and Security Journal, vol 1, no 1, 2006.

٧- انظر الهامش ٤.

٨- انظر الهامش ٣.

9- SIPRI Yearbook 2008, chapter 2.

١٠- انظر الهامش ٩.

١١- انظر الهامش ٤.

12- Lotta Harbon, Erik Melander & Peter Wallensteen, 'Dyadic Dimensions of Armed Conflict, 1946-2007', in Journal of Peace Research, vol 45, no 5, 2008.

١٣- اعتمدت كثيرا فى هذا الجزء على التحليلات المطبوعة لمجموعة أبحاث أوكسفورد

I am indebeted for much of this section to the published analyses of the Oxford Research Group.

١٤- معظم المعلومات الواردة عن التغيرات المناخية مأخوذة من Gabrielle Walker and Sir David King, The Hot Topic: How To Tackle Global Warming And Still Keep the Lights On, Bloomsbury, 2008.

15- Chris Abbott, Paul Rogers & John Slobods, Beyond Terrir: The Truth About the Real Threats to Our World, Rider, 2007.

16- US National Intelligence Council, Global Treats 2025: A Trasformed World, US Government Printing Office, Nov 2008.

17- The Guardian, 9 Jan 2009.

18- http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2007-2008

19- Living Planet Report 2008, World Wildlife Fund, Zoological Society of London, Global Footpront Network, 2008.

٢٠- انظر الهامش ١٤.

٢١- انظر الهامش ١٥.

٢٢- انظر الهامش ١٥.

23- The Guadian, 10 Dec 2008.

24- Paul Rogers, The Financial Crisis and Sustainable Security, Oxford Research Group, Sep 2008.

25- See footnote 16.

26- Cabinet Office, Mar 2008, chapter 3.

27- Paul Dunne, Samuel Perlo-Freeman, and Paul Ingram, The real cost behind Trident Replacement and the carriers, BASIC, Oct 2007.

28- Miriam Pemberon and Lawrence Korb, A Unified Security Budget for the United States, FY 2009, Foreign Policy in Focus, Sep 2008.

29- Joseph Stiglitz and Linda Blimes, The Three Trillion Dollar War: The True Cost of the Iraq Conflict, Allen Lane, 2008.

30- Paul Rogers, The Value of the Iraq War to the AL-Qaida Movement, Jun 2007, http://tinyurl.com/cfcerq

(٢)

التجارة الكوكبية للسلاح

وضعية تجارة السلاح، والبلدان والشركات التى تلعب الدور الرئيسى فيها... من يبيع ومن يشترى؟... تراخيص الإنتاج وتجارة السلاح فى العلاقات الدولية.

تغيرت شئون بيع السلاح وشرائه بشكل ضخم على مدار ربع القرن الماضى. فطوال القرن العشرين وحتى نهاية الحرب الباردة، تولت نظم التسلح وصناعة الأسلحة وغيرها من المعدات اللازمة لسد الاحتياجات المحلية، شركات وطنية تملك أصولها بلدان إما تابعة لحلف الناتو، أو تابعة لحلف وارسو.

انهمكت شركات السلاح بشكل أساسى فى تلبية الطموحات العسكرية للبلدان المضيفة لها. وتكون مملوكة للدولة فى معظم الأحيان، وعادة ما تربطها علاقات وثيقة مع القوات المسلحة للدولة، ووثيقة الارتباط إستراتيجيا بالمشروعات العسكرية الدولية والقومية للدولة.

تزايد الإنفاق العسكرى بشكل سريع وحقق ارتفاعات غير مسبوقة، خلال سنوات الحرب الباردة من ١٩٤٧ إلى ١٩٨٩. فى هذا الشأن، تشير بيانات معهد بحوث السلام الدولى (سيبرى) إلى استخدام المزيد من مصادر الثروة الاقتصادية لخدمة أهداف عسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، أكثر

مما كان عليه الأمر قبلها؛ وتضاعف الإنفاق العسكرى على المستوى العالمى بعشرة أمثال خلال سنوات الثمانينيات أكثر من العالم المتقدم، أى " ارتفعت صادرات البلدان المتقدمة من السلاح بشكل أكبر، خاصة خلال سبعينيات القرن العشرين".

كانت عمليات نقل السلاح فيما وراء البحار تتم بالبيع أو بالمنح للشركاء الإستراتيجيين طبقا لخطوط الحرب الباردة .. أى تتجه لشركاء حلف الناتو أو لشركاء حلف وارسو. حيث يقول معهد سيبرى: إن "الصراعات أشعلت الطلب على السلاح من بلدان العالم المتقدم المصدرة للسلاح خلال سنوات الحرب الباردة، فضلا عن تلبية الطموحات العسكرية للقوى الإقليمية والمحلية"(١).

كان الحافز الرئيسى للبائعين، دعم خطوط الإنتاج المحلى وتخفيض نفقات الحكومة البائعة على الوحدة المنتجة من السلاح.

تحملت الدول بنفسها فى أغلب الأحوال، تكاليف البحوث العسكرية الخاصة بها وتنفيذها، وقدمت لشركات السلاح المحلية عقودا مجزية لتلبية احتياجاتها العسكرية لها ولحلفائها.

عززت تحالفات سنوات الحرب الباردة من البيئة الملائمة لازدهار بعض المشروعات المشتركة بين الدول لصناعة الأسلحة، رغم قلتها آنذاك. فأقامت بريطانيا وفرنسا "مشروع جاجوار سترايك" فى سبعينيات القرن العشرين، كما اشتركت بريطانيا وألمانيا وإيطاليا فى صناعة النفاثة المقاتلة "تورنادو" فى ثمانينيات القرن الماضى.

أدت الارتباطات السياسية أو ضرورات الأمن القومى والسرية أو غير ذلك من المشكلات العملية إلى تعثر مشروعات كثيرة لعدة عقـود وتوقـف مشروعات أخرى فى مراحل مبكرة. على سبيل المثال، بدأ برنـامج إنتـاج الطائرة المقاتلة الأوروبية " تايفون **Typhoon**" عام ١٩٨٥، لكنها لم تـدخل الخدمة حتى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. وأيضا، ثار جدل حول الممانعة الأمريكية لنقل الخبرة التكنولوجية الخاصة بصناعة الطائرة المقاتلة **JSF** إلى بريطانيا.. وهو الأمر الذى أدى لتعثر المشروع.

تغيرت أحوال السوق العالمية للسلاح بشكل كبير، عقب انتهاء توترات الحرب الباردة فى أواخر ثمانينيات القـرن العـشرين، وانهيـار الاتحـاد السوفيتى. حيث شهدت تراجعا حادا فى الطلـب العـالمى علـى المعـدات العسكرية. وانخفض الإنفاق العسكرى الكوكبى بمقدار الثلث فيما بين عـام ١٩٨٩ و ١٩٩٨، نتيجة للانخفاض الأشد حدة لمبيعات الاتحـاد الـسوفيتى وبلدان حلف وارسو (السابقين) من الأسلحة. كما انخفضت أيـضا النفقـات العسكرية فى إفريقيا، وكذلك الحال فى الأمريكتين وغرب أوروبا.

لغز إحصاءات الإنفاق العسكرى

> **معروف أن تجارة السلاح مجال نـشاط سـرى، فليس من الغريب أن البلدان تريد حماية أمنها القـومى بإخفاء المعلومات الخاصة بمشترياتها من السلاح عـن أعدائها المحتملين.**
>
> **هذا فضلا عن اختلاف أسعار السلاح ونظم التسلح طبقا لتقلبات أسعار العملـة، والعمـولات، والمكافـآت، وهوامش الربح. كما تتوقف أيضا على مـن سـيعطيك المعلومات والإحصاءات.**

بالطبع، نتيجة للاستحالة العملية في الحصول على معلومات دقيقة حول الإنفاق العسكرى لأى بلد، يستحيل ذلك أيضا على المستوى العالمى. ونواصل فى هذا الفصل الاعتماد على إحصاءات الإنفاق العسكرى – سواء للبلدان منفردة، أو على النطاق العالمى – الصادرة عن معهد ستكهولم لأبحاث السلام العالمى (سيبرى)، الذى يتمتع بمصداقية ومكانة مرموقة ويتبع طرائق دقيقة للبحث.

التجارة الدولية للسلاح منذ عام ١٩٨٧

قيمة صادرات السلاح التقليدى الأساسى من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٧ مقدرة بمليون دولار أمريكى على أساس سعر الدولار عام ١٩٩٠.

السنة	مليون دولار	السنة	مليون دولار
١٩٨٧	٣٩٤٠٩	١٩٩٨	٢٧٠٢٦
١٩٨٨	٣٦١٥٩	١٩٩٩	٢٣٩٩٧
١٩٨٩	٣٤١٧٨	٢٠٠٠	١٨٢٧٨
١٩٩٠	٢٩٨٨٧	٢٠٠١	١٨٦٧٧
١٩٩١	٢٧٧٠١	٢٠٠٢	١٦٧٥٩
١٩٩٢	٢٤١٦٥	٢٠٠٣	١٨٧٥٠
١٩٩٣	٢٦٣٥١	٢٠٠٤	٢١٠٨٩
١٩٩٤	٢٢٥٤٥	٢٠٠٥	٢١٢٥٦
١٩٩٥	٢٢٣٤٧	٢٠٠٦	٢٦٢٢٣
١٩٩٦	٢٣٥٤٤	٢٠٠٧	٢٤٢١٠
١٩٩٧	٢٨١٠٥		

تقدم إحصاءات (سيبرى) عن تجارة السلاح صورة واقعية لتجارة الأسلحة التقليدية الأساسية. وتسمح بالمقارنة بين بيانات وإحصاءات هذه التجارة فى الأسلحة المختلفة وتصنيفها عموما. مع الوضع فى الاعتبار أن القيم التى تعلنها (سيبرى) مجرد مؤشر على مقدار تجارة السلاح وحجمها على النطاق العالمى ولا تعبر عن القيمة المالية الحقيقية لهذه التجارة.

أثر انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى بشكل كبير على تجارة السلاح، فى هذا الإطار، يسجل معهد (سيبرى) أن قيمة الصادرات الكوكبية للأسلحة التقليدية الرئيسية، مثل الطائرات، والدبابات، وغيرها من أسلحة التدمير الشامل التقليدية، بلغت ١٨٢٧٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠، مقابل ٢٢٣٤٧ مليون دولار عام ١٩٩٥ و ٣٩٠٤٩ مليونا عام ١٩٨٧، باعتبار أسعار ١٩٩٠ سعر الأساس.

سجلت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠١١ هدفا فى مرمى التجارة الدولية للسلاح. فزادت بنسبة ٣٠% منذ ٢٠٠١ نتيجة للزيادة الكبيرة فى الإنفاق العسكرى على النطاق الكوكبى. وزاد الإنفاق الكوكبى على السلاح بنسبة ٤٥% فيما بين أعوام ١٩٩٨ و٢٠٠٧[٢].

تجارة دولية.

أصبحت صناعة الأسلحة "معولمة"، كما هو الحال فى غالبية المجالات الأخرى. حدث ذلك على مدار عقود متعددة[٣].

واجهت صناعة السلاح عمليات اندماج فى غالبية البلدان التى تعمل فيها وذلك نظرا للتكلفة الضخمة للمعدات العسكرية الحديثة، يمكن أن يرجع ذلك لستينيات القرن الماضى، حينما دعمت الحكومة البريطانية " رولز رويس " لتدمج " بريستول سيدلى " Bristol siddeley وتصبح المنتج الوحيد للطائرة العسكرية المصممة فى بريطانيا. فى هذا الإطار، أسست بريتش إيروسبيس BAE عام ١٩٧٧ باعتبارها شركة دولية نتيجة لاندماج العديد من شركات السلاح المختلفة.

سرعت نهاية الحرب الباردة من وتيرة هذا الاتجاه. فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية لديها ٥٠ شركة لصناعة الأسلحة التقليدية الرئيسية فى أوائل الثمانينيات، أصبح لديها ٥ شركات فقط بحلول نهاية تسعينيات القرن العشرين. استحوذت باى BAE البريطانية على أجزاء من شركة جى إى سى / ماركونى GEC / Marconi وعلى غيرها من شركات السلاح مثل شركة VSEL لصناعة الغواصات. وتم هذا تحت اسم جديد بايس BAES التى أصبحت الشركة البريطانية الوحيدة لإنتاج نظم الأسلحة التقليدية الرئيسية.

اضطرت شركات صناعة السلاح للاندماج متجاوزة الحدود الدولية. وتشكلت فى ستينيات القرن العشرين وسبعينياته شركات دولية، من شركات من دول متعددة، مثل : بانافيا Panavia (صناعة الطائرة المقاتلة تورنادو Tornado) وشركة سنيكما SNECMA (التى تقوم بتصميم الطائرات الحربية). كما شهدت السنوات الأخيرة قيام شركات مثل الشركة الأوروبية للدفاع الجوى والفضاء إيدس EADS بتعاون مشترك بين شركات ألمانية وفرنسية وإسبانية.

أدت الزيادة المفاجئة للإنفاق العسكرى الأمريكـى بعـد ١١ سـبتمبر ٢٠٠١ إلى سعى معظم شركات السلاح الكبرى للوصول للسوق الأمريكـى من خلال شراء شركات أمريكية. فقامت شركة بـايس BAES البريطانيـة بشراء يونايتد ديفنس كوربوريشن UDG عـام ٢٠٠٥، وشـركة أرمـور هولدنجس Armor Holdings عام ٢٠٠٧، كما قامت شركة كاينتيك Qintiq بشراء شركتين عسكريتين أمـريكيتين عـامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، واشـترت مجموعة فى تى VT شركة كيوب CUBE العملاقة عـام ٢٠٠٥[٤]. وفـى أوروبا، اشترت شركتا إيدس وتاليس EADS، وTHALES شركات أمريكية أخرى. وهكذا، نجد أن الشركة البريطانية إيدس EADS تحصل على أرباح من العمل فى صناعة السلاح فى الولايات المتحدة الأمريكيـة أكبـر ممـا تحصل عليها من العمل فى بريطانيا.

أدت أمور عديدة أخرى إلى تدويل تجارة السلاح[٥].

ما يطلق عليه ثورة فى الشئون العسكرية هـو تأكيـد لـسيادة نظـم تكنولوجيا المعلومات المعقدة على الأسلحة الفائقة التكنولوجيا. حيث أصبحت شركات السلاح المندمجة تتخلى بشكل متزايد عن الأسلحة التى عفا عليهـا الزمن. كما أصبحت بعض شركات القطاع المدنى، التى لم تكن تنتج السلاح، الآن من أكبر منتجى المعدات العسكرية، وكثير منها يتعامل مـع منتجـات تكنولوجية ذات استخدام مزدوج (عسكرى ومدنى). كما تـشير كنتـرول أرمس كامبين control arms compaign "حملة السيطرة على السلاح" إلـى أن شركات لتصنيع السلاح تحصل على المكونات المتاحة فى الأسواق والتى تنتجها الصناعات المدنية المعولمة، وتستخدمها كمكونات أساسية فى تصنيع

الأسلحة. على سبيل المثال، تستخدم الديجيتال سيجنال بروسيسور digital signal processors المستخدم فى تشغيل الـ DVD، فى نظم الطائرات حاملة الصواريخ ، كما تستخدم تكنولوجيا الميكروويف الرخيصة المستعملة فى قاذفة الصواريخ هيل فاير Hell fire وطائرات الهليكوبتر الأباتشى .. تستخدم فى أطباق الأقمار الصناعية التليفزيونية وفى الموبايلات.

تعقد الكثير من الحكومات بروتوكولات تسهل لشركات السلاح من كل أنحاء العالم وتسمح لها بالدخول فى مناقصات تنافسية للتعاقد. تجبر هذه العملية شركات السلاح على تخفيض أرباحها، وعلى التصرف مثل الشركات الكوكبية الأخرى، فى الحصول على التكنولوجيا الأرخص والأفضل أينما كانت. كذلك، تشير حملة السيطرة على السلاح إلى استخدام شركة خاركيف موروذوف الأوكرانية لمكونات من إيطاليا وأمريكا لصناعة عربات نقل الأفراد المدرعة، كما تشترك شركة كاينتكس السنغافورية للتكنولوجيا فى مشروع مع شركة " أوتوكار " التركية، لإنتاج عربات مدرعة، باستخدام المحركات الأمريكية.

تقدم البلدان النامية نفسها لشركات السلاح الغربية الكبرى كأماكن مؤهلة لتجميع المعدات ذات التكنولوجيا الفائقة وتركيبها. هذا ما أسماه " د. ستيفن سكوفيلد "بـ"الهيراركية الدولية لإنتاج السلاح "، حيث تقوم قلة من الشركات الأمريكية الكبرى لصناعة السلاح بالهيمنة بشكل متزايد على المعدات التكنولوجية الفائقة الأكثر حداثة التى تعتمد على ميزانيات أمريكية ضخمة. حيث هيمنت أكبر خمس شركات على ٢٢% من مبيعات أسواق السلاح عام ١٩٩٠، وزادت إلى ٤٤% عام ٢٠٠٣[٦].

يأتى فى المرتبة الثانية الموردون الآخرون الذين يعملون كمقاولين صغار، أو يصنعون أسلحة أقل تقدما وأرخص سعرا. وتقول حملة " السيطرة على السلاح": إن ١٠٠ شركة على قمة شركات السلاح، تعمل فى بلدان لم تكن تقليديا بلدانا مصدرة للسلاح، زادت صادراتها بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٩٠. وتقول حملة السيطرة على السلاح عن شركات إنتاج السلاح الأقل تطورا، إن هناك حوالى ٩٢ بلدا تنتج أسلحة صغيرة و ٧٦ بلدا تصنع زخائر للأسلحة الصغيرة، وفقا لوقائع عام ٢٠٠٦.

زادت عولمة إنتاج السلاح من عمليات نقل التكنولوجيا ومن القدرة على إنتاج الأسلحة المعقدة، ومكنت المزيد من البلدان من الحصول عليها. لعبت شركة إيروكوبتر **Eurocopter** التابعة لشركة **EADS** دورا أساسيا فى نقل التكنولوجيا للصين، والهند، وجنوب إفريقيا، وكوريا، وإلى ٢٠ شركة تابعة تنتشر فى القارات الست.

مكنت العولمة من الاهتمام بمعارض السلاح. حيث ارتفع عدد الشركات العارضة فى معرض السلاح الفرنسى إيروساتورى **Eurosatory**، من خارج أوروبا، من شركتين فقط عام ١٩٩٢ إلى ٢٩٠ شركة عام ٢٠٠٨. كما ارتفع عدد شركات منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادى المشاركة فى المعرض السنوى للإمارات العربية المتحدة، لأكثر من الضعف فيما بين عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٦.

استمر تصنيع السلاح مرتبطا بالضرورة بشكل وثيق مع الدول. وبقى إنتاجها من السلاح ملكية وطنية، ولا تستهلكه سوى الحكومات. ولازالت الحكومات تستخدم صناعاتها من الأسلحة أداة دبلوماسية فى العلاقات الدولية، إذ لا تمنح السلاح للحكومات الأخرى إلا فى إطار اتفاقيات أكثر شمولا.

يبدو واضحا اليوم، أن تجارة السلاح تجارة فريدة وذات طابع خـــاص فى البيزنس العالمى – فلازالت شركات السلاح تشكل ثروة وطنية نـــادرة، تنهض بها البلاد، وتحصل بها على تعـــاملات خاصــــة، ومــــصدرا للقــوة والمكاسب السياسية والمالية. ولازالت الحكومات تؤدى وظيفة صانع السلاح وتاجره مثل الشركات الكبرى الأخرى العابرة للقوميات.

صناعة السلاح ليست مجرد صناعة أشياء تنفجر ..

هناك فكرة سطحية شائعة بأن تجارة السلاح مجرد بيع أشياء تنفجر وشرائها.. تجارة فــى طـــائرات مثــل الهوك والهاريير والتورنادو، وبيـــع صـــواريخ تلاحــق مـــصدر الحـــرارة Heat – seeking missiles ورءوس حربية وقنابل، ودبابات مدرعة، وغواصــــات، وبنـــادق ومسدسات ومدافع وقاذفات صواريخ وقنابل يدوية. لكن الحقيقة أن التجارة فى المواد العسكرية تـــشمل أيـــضا التجارة فى مكونات أخرى مثل المسامير والـــصواميل، والألواح المعدنية، والمفاتيح البلاســـتيكية، والعجـــلات والإلكترونيات التى تشغل أنظمة العمل.

هذا سبب مهم يجعل حملة السيطرة على الـــسلاح تشير إلى أن " تصدير المكونات العسكرية هو الجانـــب الذى يزداد بشكل مستمر فى أسواق السلاح الكوكبية ... فنظم التسلح الآن، أكثر من أى وقت مضى، عبارة عـــن مكونات يتم تجميعها من مصادر متنوعة مـــن الـــسوق

الكوكبى للسلاح[٧]. على سبيل المثال، يكشف تحليل الحملة للتقارير السنوية للحكومة البريطانية بشأن صادرات السلاح فى الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، أن عدد أذون تسليم المكونات تضاعف ١١ مرة فى تلك الفترة. ويطرح ذلك عددًا من المشكلات، منها على سبيل المثال، ضبط فترة صلاحية استخدام المكونات التى تكون أصعب من ضبط نظم التسلح برمتها. بالضبط كما هو الحال فى حالة الهليكوبتر ALH التى تصنع فى الهند، وتستورد مكوناتها من نظم تسلح أخرى فى بلدان أقل سيطرة على مراقبة صلاحية الصادرات.

كذلك، ترتبط تجارة السلاح بالتجارة فى المعلومات والتكنولوجيا وتصميم الأسلحة والمعرفة والمهارات الهندسية. لا تكترث بعض اتفاقيات تراخيص الإنتاج بالتجارة فى الأجزاء الصلبة على الإطلاق، ولكن يقتصر الاتفاق على السماح بإنتاج نظام التسلح، وعلى الأمور الخاصة بالتدريب على كيفية بنائه وتشغيله. وكذلك، تدخل المعدات الخاصة بالسجون والشرطة – دروع مواجهة الشغب، والبنادق اليدوية، وغازات تفريق المظاهرات، والعصى والهراوات، ومدافع المياه، والعربات المدرعة – تدخل ضمن بيزنس السلاح. ولما كان كل ذلك غير كاف، تتسع تجارة السلاح أيضا لتشمل بيع الأسلحة الخاصة وشرائها – التى يستخدمها

المرتزقة والقوات المسلحة غير الرسمية. حيث تضاف للقوة المسلحة للبلد أو قوات مكافحة التمردات، فئات أخرى مسلحة كالمرتزقة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، التى تدافع عن منجم للماس، أو تنقلب على ديكتاتور، وتشكل بدورها جزءا من المتعاملين مع بيزنس السلاح .

ضبابية الحدود: الإنتاج المرخص به

يقول " كريس ريجلى " فى كتابه " صناعة السلاح " : يضيع مفهوم شركة السلاح فى متاهة الإنتاج المرخص، والمشروعات المشتركة، والمختلطة، والشركات الإستراتيجية، وبرامج التسليح المشترك. وبالتالى أصبح فهم تجارة السلاح فهما مراوغا ومحيرا. فحينما تقوم دولة ما بتصنيع نظم للتسلح، يمتد التصنيع تدريجيا فى العديد من البلدان الأخرى وتباع المنتجات لكل من الدول المشاركة وأيضا الدول غير المشاركة فى تلك النظم، فمن الدول المصدرة ومن الدول المستوردة فى هذه الحالة؟ أيضا، يزداد الأمر التباسا، عندما تباع العربة هارملس لاندروفر **Harmless Land Rover** أو يرخص بها لحكومة شبه محترمة ويأتى بعد ذلك تجهيزها بدروع وراديو وبنادق آلية فى شركة لدولة سيئة السمعة؟.

عندما بدأنا فى دراسة تجارة السلاح، لم نجد فى الواقع شركة سلاح فى بلد تبيع نظاما للتسلح لحكومة بلد آخر مقابل شيك مصرفى ضخم. فتجارة السلاح أكثر تعقيدا، والحملات ضدها أكثر تعقيدا مما قد يبدو للوهلة الأولى.

تشكل تراخيص الإنتاج واحدة من أوضح الدلائل على مدى تعقيد صفقات السلاح، ومظهرا كلاسيكيا من مظاهر كيفية استغلال تجار السلاح وشركاته الثغرات القائمة وضبابية أوضاع تجارة السلاح وصناعتها من أجل الحصول على أرباح ضخمة.

يستتبع الإنتاج المرخص به فى أبسط أشكاله، وجود شركة تبيع الأجزاء اللازمة للتجميع، وفق اتفاقيات بين البلدان المعنية. وفى أحيان أخرى، يقدم البائع الخبرة والتكنولوجيا، ويبيع للبلد المتلقى حق تصنيع النظام منذ البداية.

تثير رخص الإنتاج المشكلات لأنها تخفى ملامح بروتوكولات ترخيص الصادرات وتشوهها. فمعظم الدول حين تصدر نظاما للتسلح، تقوم الدولة المرخص لها باستغلال الترخيص لإعادة تصدير المنتج لدولة أخرى. ويتم إعادة منح المنتج لدولة أخرى مهما كانت المعايير التى وضعتها الدولة المصدرة.

لكن بعض الدول ليس لها إجراءات محددة للترخيص بتصدير المعدات والتكنولوجيا. وهنا تتسع الفجوة فى القدرة على السيطرة على صادرات السلاح.

بالطريقة نفسها، يمكن أن يكون تصدير التكنولوجيا والخبرة والمعرفة أشد خطورة من تصدير السلاح نفسه. أولا، لعدم وجود ضمانات بتوقف الشركة المشترية عن وضع علامتها التجارية على المنتج حتى ولو لم يكن ذلك واردا فى العقد الأصلى. ثانيا، يمكن أن تفرض بعض القيود على مبيعات هذه الأسلحة ولا يشمل هذا الحظر الدول المرخص لها بتصنيعه.

على سبيل المثال، تشارك ٢٩ شركة على الأقل تعمل على امتداد أربع قارات، فـي إنتـاج الطـائرة ALH (advanced light helicopter) التـي تصنعها شركة هندوستان أيرونـوتيكس ليمتـد Hindustan Aeronautics Limited[٨]. بالتعاون مع الشركة الألمانية إيروكوبتر دوتشلاند Eurocopter Deatsch land. وتستورد الهند المكونات الأجنبية اللازمة لصناعة الطائرة، وتشمل المحركات، والمراوح الدوارة، والمحركات الهيدروليكيـة، وكبـائن الطيارين، وقاذفات الصواريخ والمدافع الرشاشة.

أشارت تقارير صحفية فى عام ٢٠٠٦ إلى أن الهند باعـت الطـائرة ALH للمجلس العسكرى الحاكم فى بورما. بينما فرض الاتحاد الأوروبـى حظرا على تصدير الأسلحة لبورما منذ عام ١٩٨٨. وأثار تقرير صادر عن عدد من المنظمات الأوروبية غير الحكومية الانتباه لإمكانية قيام الهند ببيـع الطائرة ALH لبورما، وأشارت إحدى الصحف الصناعية إلـى "ممارسـة ضغوط دبلوماسية وتجارية مكثفة "لمنع بيعها، رغم عدم وجود قيود قانونية على بيعها"[٩].

من يبيع السلاح ؟

بالطبع، الهيمنة الغربية على أسواق السلاح لا تثير أية دهشة. تفوقت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على غيرهما من البلدان فـى مبيعـات السلاح فى السنوات الخمس من ٢٠٠٣ إلـى ٢٠٠٧، وبلغـت أكثـر مـن ٦٢٨٨١ مليون دولار (بسعر ١٩٩٠) فى تلك الفترة. زادت مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية عن روسيا لتبلغ (٣٤٤٩٩ مليون دولار)، بينمـا بلغـت مبيعات روسيا ٢٠٤٣٣ مليون دولار:

كبار البائعين

أكبر ٢٠ دولة تبيع السلاح فى السوق العالمية فى الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، معبر عنها بقيمة المليون دولار باعتبار عام ١٩٩٠ سعر الأساس.

الترتيب	البلد البائع	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٣ / ٢٠٠٧
١	الولايات المتحدة	٥٥٨١	٧٠٢٦	٧٤٥٤	٣٤٤٩٩
–	الأمريكية	–	–	–	–
٢	روسيا	٥٣٥٥	٥٥٧٦	٤٥٨٨	٢٨٣٨٢
٣	ألمانيا	١٧٠٧	١٨٧٩	٣٣٩٥	١٠٨٨٩
٤	فرنسا	١٣١٣	١٦٨٨	٢٦٩٠	٩٥٤٤
٥	بريطانيا	٦٢٤	٨٧١	١١٥١	٧٤٦٦
٦	هولندا	٣٤٢	٦١١	١٣٥٥	٤١٠١
٧	إيطاليا	٣١١	٨١٨	٥٦٢	٢٥٩٦
٨	السويد	٤٦٨	٥٣٦	٤١٣	٢١٤١
٩	الصين	٥٨٠	٢٧١	٣٥٥	٢٠٥٧
١٠	أوكرانيا	٣٩٧	٣٠٨	١٠٩	١٧٣١
١١	إسبانيا	١٥٨	١٣٣	٥٢٩	١٧٠١
١٢	إسرائيل	٣٠٩	٢٨٠	٢٣٨	١٦٣٥
١٣	كندا	٢٧٦	٢٠٦	٣٤٣	١٣٣٧
١٤	سويسرا	١٢٠	١٩٦	٢١١	٩٥٢
١٥	بولندا	٧٢	١٧	١٣٥	٥٢٢
١٦	أوزبكستان	٣٤٠	٤	–	٥١٤
١٧	كوريا الجنوبية	١٠٤	٣٢	٢١٤	٤٥٠
١٨	جنوب إفريقيا	٤٣	٢٤	٨٠	٣٥٨
١٩	بلجيكا	١٥	١٧١	١٠	٣٠١
٢٠	الدنمارك	٥٩	١	٥	٢٣٨

طبقا لتقرير معهد إستكهولم لأبحاث السلام العالمى (سيبرى)، بلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فى الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ أكثر من نصف (٥٦%) مبيعات السلاح الكوكبية. وتأتى بعدهما ألمانيا (١٠%) وفرنسا (٩%)، ثم بريطانيا وهولندا (٤%) لكل منهما. ويأتى بعدها ثمانى دول من أكبر بائعى السلاح وهى : إيطاليا، والسويد، والصين، وأوكرانيا، وإسبانيا، وإسرائيل، وكندا، وسويسرا، وتبلغ حصتها مجتمعة ١٣% من تجارة السلاح العالمية.

هكذا، يبدو واضحا أن قلة من الدول تسيطر على السوق العالمية للسلاح. من المثير للسخرية، أن أربعة من إجمالى أكبر خمس بلاد مبيعا للسلاح، أعضاء دائمون فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة، المسئول الأساسى عن حفظ السلام والأمن الدوليين – وبلغت مبيعاتهم من السلاح خلال فترة السنوات الخمس ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧، ٧٩% من إجمالى مبيعات السلاح الكوكبية.

يمتد داخل هذه البلاد وعبر حدودها حفنة قليلة من شركات السلاح العملاقة ومئات من مصنعى الأجزاء الخاصة والمكونات البالغة الصغر اللازمة لصناعة السلاح.

نشأت كبرى شركات السلاح فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولازالت تنسب لموطنها الأصلى. أما الشركات التى بدأت نشاطها فى أوروبا فهى أقل ارتباطا بموطنها الأصلى، رغم أنها لازالت أوروبية بشكل واضح.

يختلف الترتيب العالمى لأكبر تجار السلاح من عام لآخر، كما يصعب الحصول على الإحصاءات الدقيقة والمقارنة فيما بينها. فى هذا الإطار، يشير

الموقع الخاص بصناعة السلاح على شبكة الإنترنت www.defensenews.com إلى أن الشركة الأمريكية لوكهيد مارتين **Lockheed Martin** تأتى فى مقدمة شركات السلاح وبلغت قيمة مبيعاتها ٣٨,٥ بليون دولار خلال عام ٢٠٠٧، وشكلت المعدات العسكرية حوالى ٩٢% من مبيعات الشركة فى ذلك العام.

تعد "البوينج" المنافس الأقرب لها فى صناعة المعدات العسكرية علـــى الساحة الأمريكية، ومن ثم الكوكبية، ورغم أن شركة بوينج هى الأكبر، فإن مبيعاتها من السلاح عام ٢٠٠٧ كانت لا تزيد على ٤٨% من مجمل مبيعات السلاح.

وطبقا لموقع **www.defensenews.com** كانت شـــركة **BEAS** ثالـــث أكبر بائع للسلاح فى العالم عام ٢٠٠٧، بلغت مبيعاتها مـــن الـــسلاح ٢٩,٨ بليون دولار، التى شكلت حوالى ٩٥% من إجمالى أنشطتها.

الشركات الأخرى الأكبر فى إنتاج الـــسلاح، بعـــد لوكهيـــد وبـــوينج الأمريكيتين، و**BEAS**، شركة نورثورب الألمانيـــة، وجنـــرال داينـــاميكس، ورايثورن والشركة الأوروبية **EADS**.

القدرة العسكرية

أكبر عشر شركات للسلاح، ونسبة مبيعاتها مـــن الأسلحة إلى مجمل إنتاجهـــا لإحـــصاءات italics حـــول حصة كل شركة منها مـــن إجمـــالى مبيعـــات الـــسلاح العالمية. مقدرة بالبليون دولار.

الشركة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
لوكهيد مارتين Lockheed Martin	٢٣,٣ %٨٨	٣٠,١ %٩٥	٣٤,١ %٩٦	٣٤,٢ %٩٨	٣٦,١ %٩١	٣٨,٥ %٩٢
بوينج Boeing	٢٢ %٤١	٢٧,٤ %٥٤	٣٠,٥ %٥٨	٢٩,٢ %٥٦	٣٠,٨ %٥٠	٣٢,١ ٤٨
BAE systems بى. إيه. إى سيستمس	١٥ %٧٧	١٧,٢ %٧٧	٢٠,٣ %٨٠	٢٠,٩ %٧٩	٢٥,١ %٩٣	٢٩,٨ %٩٥
نورثورب جرومان Northrop Grumman	١٢,٣ %٧١	١٨,٧ %٧١	٢٢,١ %٧٤	٢٣,٣ %٧٦	٢٣,٧ %٧٨	٢٤,٦ %٧٧
General Dynamics جنرال دينامكس	٩,٨ %٧١	١٢,٨ %٧٧	١٥ %٧٨	١٦,٦ %٧٨	١٨,٨ %٧٨	٢١,٥ %٧٩
Raytheon رايثيون	١٥,٣ %٩١	١٦,٩ %٩٣	١٨,٨ %٩٣	١٨,٢ %٨٣	١٩,٥ %٩٦	١٩,٨ %٩٣
إى. إيه. دى EADSY	٦,٣ %٢٠	٨ %٢١	١٠,٥ %٢٤	٩,١ %٢٣	١٣,٢ %٢٥	١٢,٢ %٢١
L-3 commuication إل – ثرى كوميونكيشن	٣,٦ %٢٠	٤,٤ %٢١	٦,١ %٨٩	٨,٥ %٩١	١٠ %٨٠	١١,٢ %٨١
Finmiccanica فينميكانيكا	٣,٩ %٤٨	٥,٩ %٥٤	٧,٧ %٦٠	٧,١ %٥٦	٩,١ %٥٥	١٠,٦ %٥٤
United technologies يونايتد تكنولوجي	٣,٦ %١٣	٥,٣ %١٧	٦,٧ %١٨	٦,٨ %١٦	٧,٧ %١٦	٨,٨ %١٦

من يشترى السلاح ؟

أكبر مستوردين للسلاح فى السنوات الخمس الممتدة من ٢٠٠٣ إلـــى ٢٠٠٧، الصين، والهند، والإمارات العربية المتحـــدة، واليونـــان، وكوريـــا

الجنوبية. وتذكر مصلحة أبحاث الكونجرس الأمريكى أن مبيعـات الـسلاح للدول السائرة فى طريق التقدم، تفوق مبيعات السلاح للدول المتقدمـة منـذ بداية القرن الحادى والعشرين. وتشير إحصاءاتها إلى أن مشتريات الـدول السائرة فى طريق التقدم من السلاح، بلغت ٥٥,٦% مـن قيمـة المبيعـات الدولية للسلاح عام ٢٠٠٧. بينما كانت النسبة ٦٤,٧% عام ٢٠٠٤، وكانت ٦٥,١% فى الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ (15) .

م	البلد المشترى	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٣-٢٠٠٧
١	الصين	٢٠٦٨	٣٣٤٦	١٤٢٤	١٣٤٦٣
٢	الهند	٢٨٧٠	١١٨٢	١٣١٨	٩١٠٥
٣	الإمارات العربية المتحدة	٧٠٠	٢٢٢٤	١٠٤٠	٧٤٦٧
٤	اليونان	٢٢٢٦	٥٤٠	٢٠٨٩	٧١٧٠
٥	كوريا الجنوبية	٥٧٥	٦٦١	١٨٠٧	٥٥٣٦
٦	إسرائيل	٢٩٢	١١٠٨	٨٩١	٤٢٣٩
٧	مصر	٨١٦	٧٣٦	٤١٨	٣٧٤٣
٨	أستراليا	٨٦٤	٥٦٠	٦٨٥	٣٤٣٢
٩	تركيا	٤٣٣	٩٨٤	٩٤٤	٢٨٥٣
١٠	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠١	٤٧٦	٥٨٧	٢٦٠١
١١	باكستان	٥٩٢	٣٣٣	٧١٥	٢٣٤٧
١٢	شيلى	١٧٥	٤٠٣	٦١٥	٢٢٨٣
١٣	اليابان	٤٦٥	٢٩٩	٥١٩	٢١٧١
١٤	بولندا	٣٧٦	٩٧	٩٨٥	٢١٢٣
١٥	بريطانيا	٧٨٧	١٦	٦٩٨	١٩٦٩
١٦	إيطاليا	٥١٦	١٣٦	١٧٦	١٩٦٥
١٧	تايوان	١٠١	٧٩٤	٣	١٨٤٦
١٨	سنغافورة	٧٠	٥٤٣	٧٠٧	١٧٥١
١٩	جنوب إفريقيا	٢	١٨٧	٨٥٥	١٧٣٤
٢٠	إسبانيا	١١٠	٣٩١	٣٨٥	١٦٦٩

رغم نمو شركات السلاح الخاصة من بطن شركات كانت فى السابق مملوكة للدول، يبقى بيزنس السلاح غير منفصل عن التحركات السياسية للعالم الراهن. تلعب صناعة السلاح دورا مهما واستراتيجيا فى الوقت الذى تقام فيه الأحلاف بين الدول وعبر القارات، وتعقد الاتفاقيات وتدمج فى التشريعات المحلية. يمكن مقارنة سياسات العالم بمائدة قمار يلعب عليها قادة العالم وشركات السلاح وفقا لإرادتهم، تتداخل فيها المصالح، وتنمحى فيها الحدود بين الحكومات وبين الشركات (انظر الفصل السادس).

تزيد برامج التسليح المشتركة بين شركات مثل بانافيا **Panavia**، وسيبيكات **Sepecat**، وإيوروفايتر **Eurofighter**، وإيوروكوبتر **Eurocopter** .. من تماسك الأحلاف الأوروبية.

كما تتوطد العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نتيجة لمشروعات التسلح التعاونية، وأكثرها وضوحا مشروع الطائرة **JSF**، الذى سوف ينتج منها حوالى ٢٤٠٠ طائرة حربية للولايات المتحدة الأمريكية وحوالى ١٤٠ طائرة لبريطانيا. ومن المزمع أن يبلغ مجمل إنتاجها حوالى ٣١٠٠ طائرة[11]. ولا يتعاون مع الولايات المتحدة فى هذا المشروع سوى بريطانيا، على الرغم من أن هولندا وأستراليا وكندا والدنمارك والنرويج وإيطاليا وتركيا، يمتلكون أسهما أقل شأنا فى هذا المشروع[١٢].

يقول كريس ريجلى فى كتابه " صناعة السلاح " : الحقيقة أن الطائرة جى إس إف **JSF** (**Joint strike fighter**) مشروع أمريكى، صممت الطائرة لكى تكون الأداة الرئيسية للهيمنة العسكرية الأمريكية على النطاق

الكوكبى فى الجيل القادم من إنتاج الطائرة. وسيشارك الأسطول الملكى البريطانى مشاركة محدودة فى الناتج(١٣). تعتبر الحكومة البريطانية نفسها شريكا أصغر فى الهيمنة الأمريكية على العالم، وتريد من صناعة السلاح تمكينها من ذلك، فى هذا الإطار، قالت استراتيجية الصناعات العسكرية فى ٢٠٠٥ ؛ "لتحقيق ذلك بشكل فعال، تحتاج قواتنا المسلحة للدخول فى مشروعات مشتركة مع الولايات المتحدة وتحت قيادتها وهيمنتها، والاستفادة من الإيقاع الأمريكى السريع فى التنفيذ، ومن هذه القدرات التى تمكّن أن يكون لبريطانيا تأثير أكبر من أن تسير بمفردها ".

الاتحاد الأوروبى وصناعة السلاح(١٤)

لاشك أن هدف الدول الأوروبية الرئيسية تدفق مبيعات السلاح فيما بينها، بهدف تطوير التعاون المشترك، وتعزيز القدرة العسكرية، والاستقلال الاقتصادى، والأهمية السياسية لأوروبا. ولشركات السلاح مصالحها الخاصة فى النمو والحصول على حصة من السوق.

يريد الاتحاد الأوروبى خلق هوية دفاعية أوروبية ذات مصداقية ويستلزم ذلك وجود صناعة سلاح أوروبية فعالة، وإنتاج أسلحة أوروبية مشتركة أقل تكلفة مما لو أنتجتها أى دولة أوروبية منفردة.

أنشئت الوكالة الأوروبية للدفاع **EDA** فى نهاية ٢٠٠٤، للربط بين الدول الأوروبية فى الاحتياجات العسكرية وتشجيع تنمية وتطوير الإنتاج العسكرى الأوروبى المشترك. فى عام ٢٠٠٦ نشرت الوكالة الأوروبية للدفاع "رؤية أولية بعيدة المدى للقدرات والاحتياجات الدفاعية الأوروبية".

وحذر التقرير من أن الولايات المتحدة تنفق ستة أضعاف ما تنفقه دول الاتحاد الأوروبى مجتمعة على البحوث والتنمية العسكرية، وإذا لم تستثمر أوروبا بشكل أكبر فى صناعة السلاح " فإنها ستواصل التراجع بشكل ثابت فى مقابل التوسع المستمر لصناعة السلاح الأمريكية"، ودعا التقرير "للتغلب عن حالة التجزئة التى تهيمن على صناعة الأسلحة فى أوروبا "، وطالب "بمضاعفة الجهود" لدمجها(١٥).

نتيجة للاندماج مع صناعات الأسلحة الأمريكية بشكل مبكر، قامت شركات مثل إيدس وتاليس **EADS** و **THALES**، وبدأت عملية إقامة صناعة عسكرية أوروبية بأسرع مما كانت من قبل. بالضبط فى عام ٢٠٠٥، كان هناك ٨٩ برنامجا لأسلحة رئيسية لازالت موجودة فى الاتحاد الأوروبى (تشمل ٢٣ برنامجا قوميا للسيارات الحربية المصفحة) مقارنة بـ ٢٧ برنامجا فى الولايات المتحدة الأمريكية(١٦).

تمت مبادرات عديدة لدمج صناعة الأسلحة الأوروبية فى إطار الاتحاد الأوروبى. تأسست المنظمة الأوروبية المشتركة أوكار **OCCAR** عام ١٩٩٦ باعتبارها برنامجا مشتركا بين بلجيكا، وبريطانيا، وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. وتوصلوا حتى الآن لاتفاق إنتاج طائرة النقل العسكرية الإيرباص **A4000M**. كما لديها مشروعات أخرى لإنتاج طائرة هليكوبتر قتالية، ونظم صواريخ، وعربات، وأنظمة رادار.

فى عام ٢٠٠٠، توصلت ست دول أوروبية (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، والسويد) للتفاصيل النهائية لاتفاق إطار لشراء مشترك للأسلحة وتصنيعها.

حددت الاتفاقية إطارا للأبحاث المشتركة، وإقامة مشروعات مـــشتركة للأسلحة فيما بين الدول الموقعة وتطويرها. كما وضعت أيضا بروتوكولات لاستيراد الأسلحة من خارج الدول الست الموقعة. بينمـــا أكـــدت جماعـــات الضغط فى حملاتها منذ الاتفاقية على قلة الشفافية وعدم المسئولية وغيـــاب المحاسبة فيما يتعلق بتصدير السلاح من الدول الأعضاء.

وفقا لاتفاقية الإطار تلك يشترك الموقعون عليها فى مشروع للتـــسلح يحدد قائمة بالدول التى يرغبون فى تصدير الأسلحة لهم. من غير المسموح للبرلمانيين المنتخبين فى الدول الأعضاء الاطلاع على هذه القائمة ناهينا عن الرأى العام. لا تسرى القوانين ولا إجراءات السماح بتصدير السلاح علـــى الأسلحة ومكوناتها التى صنعت أو بيعت من جانب أى من الدول الأعـــضاء قبل توقيع هذه الاتفاقية. مثل الاتفاقية التى كانت قـــد وقعـــت بـــين الـــدول الإسكندنافية : الدنمارك، وفنلندا، والنرويج، والسويد، وأعقب ذلك الموافقـــة على اقتراح "بتسهيل تداول المنتجات المرتبطة بالدفاع فـــى داخـــل الـــسوق الأوروبى المشترك" من جانب البرلمان الأوروبى فى ديسمبر ٢٠٠٨.

ملحوظة: يصعب علينا التغاضى عن تفاصيل واجهتنا فى هذا الفصل .. مثل الحروف الأولى التى ترمز لأسماء شركات السلاح، كما لابـــد وأن ننتبه إلى أن هذه النوعية الخاصة من البيزنس لا يقاس فقط بلغة المال، ولكن بأثره السلبى الطاغى على الصراعات، وعلى حقـــوق الإنـــسان، والتنميـــة، وأيضا على الحياة والموت.

هوامش الفصل الثانى

1- SIPRI Yearbook 2006.

2- SIPRI Yearbook 2008.

٣- كثير من المعلومات فى هذا الجزء أخذت من Steven Schofiled, Making Arms, Wasting Skills, Campaign Againist Arms Trade, Apr 2008.

4- SIPRI Yearbook 2006.

٥- معظم معلومات هذا الجزء أخذت من.

Arms Without Borders, Control Arms Campaign, Oct 2006.

6- Look, Stock and Barrel: How British Arms components Addup to Deadly Weapons, Control Arms Campaign, Feb 2004.

٧- كثير من المعلومات فـــى هـــذا الجـــزء أخـــذت مـــن: Indian helicopters for Myanmar: making a mockery of embargoes?, Amnesty International UK and Saferworld, Jul 2007.

8- Amnesty International. Blood at the crossroads: Making the case for a global Arms Trade Treaty, 2008.

9- Richard F Grimmett, Conventional Arms Transfears to Developing Nations, 2000-2007, Congressional Research Service, 23 Oct 2007.

10- http://tinyurl.com/anyawg.

11- www.jsf.mil/index.htm.

12- Chris Wrigley, The Arms Industey, Campaign Against Arms Trade. Mar 2001.

١٣- معظم المعلومات فى هذا الجزء أخذت من: Martin Broek and Wendela de Vries, The Arms Industry and the EU Constitution, ENAAT, Jan2006.

14- An Initial Long-Term Vision For European Defence Capability and Capacity Needs, European Defence Agency, Oct 2006.

١٥- انظر الهامش (٣)

(٣)

أثر تجارة السلاح على الصراعات

الأثر العكسى... التدريب العسكرى... نماذج الأعمال العدائية وتغذيتها بالإعدادات العسكرية

تلعب تجارة السلاح دورا كبيرا فى إطالة أمد التوترات والصراعات سواء فيما بين الدول أو فى داخلها.

خذ الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، حيث يوضح تقرير فريدا بريجان، ووليم دى هارتونج، ولسلى هيفيل، أن الولايات المتحدة الأمريكية باعت أسلحة بقيمة ١١,٢ بليون دولار عامى ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لتغذية ٢٠ حربا. كانت باكستان أكبر متلقٍ للسلاح (٣,٧ بليون دولار)، تليها تركيا، (٣ بلايين دولار)، وإسرائيل (٢,١ بليون) والعراق (١,٤ بليون)، وكولومبيا (٥٧٥ مليون دولار).

ويخلص التقرير إلى أن: " الأسلحة الأمريكية تغذى نصف الصراعات المسلحة الدائرة فى العالم. وأيضا تمكن من بعض الصراعات المحتملة – بين الهند وباكستان، وبين باكستان وأفغانستان، وبين تركيا والإقليم الكردى فى شمال العراق، حيث تغذى طرفى الصراع بالسلاح والتدريب اللازم[١].

الأثر العكسى

واحدة من أكبر الذرائع المتكررة أن السياسيين ومديرى شركات السلاح يبررون صناعة الموت (السلاح) بأن السلاح يساعد على خلق

الاستقرار فى العالم. وأن البلاد لديها الحق فى الدفاع عن نفسها من أية اعتداءات. وحينما يقدم الغرب السلاح، سرا أو علانية، للحركات الثورية أو المتمردة التى تتوافق مع مصالحه، يقول إن للشعوب الحق فى الإطاحة بالطغاة وفى إقامة الديمقراطية.

كذلك، من الأقوال الشائعة والقديمة أن صديق اليوم قد يصبح عدو الغد، ولا يوجد فى هذا العالم من هو أكثر إخلاصا من السلاح. قد نكون فى الغرب ننعم بأننا أكثر امتلاكا للسلاح فى عالم اليوم، لكننا لا يمكن لنا أن نتنبأ بما قد يجلبه المستقبل. وقد نواجه فى المستقبل بهذه الأسلحة والذخائر تستخدم فى حروب ضدنا بواسطة نفس الدولة – كما حدث بالفعل فى حرب الفولكلاند فى الأرجنتين، حينما واجهت بريطانيا صواريخ إكسوست **Exocet** الفرنسية (الصديقة). تحتل هذه الإشكالية أهمية خاصة، على نحو ما اعترفت الحكومة البريطانية نفسها فى إستراتيجية صناعات الدفاع **Defense Industrial Strategy** بأن التكاليف الضخمة للأسلحة ذات التكنولوجيا الفائقة تعنى أن نظم الأسلحة المنتجة والمصدرة اليوم ستبقى صالحة للاستخدام مدى الحياة.

وأثناء الاحتلال السوفيتى لأفغانستان، شحنت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (ومنها بريطانيا) أطنانا من الأسلحة للثوار. قدرت بما يتراوح بين ٢٥٠ إلى ٣٥٠ من قاذفات الصواريخ أرض – جو (البريطانية بلو بايب **blowpipe**، والأمريكية **stinger** ستينجر). استخدمت فى الصراع الأفغانى فى الثمانينيات. نفس هذه الصواريخ حملها المتمردون الأفغان الذين استولوا على العاصمة كابول عام ١٩٩٦ ويعرفون اليوم بطالبان. وتشن الولايات المتحدة وبريطانيا حربا ضدهم منذ عام ٢٠٠١ فى إطار الحرب

ضد الإرهاب، ويقدر ما يملكونه من صواريخ ستينجر الأمريكية بمئة صاروخ. فى هذا الإطار، كتب " ويليام هارتونج " من معهد السياسة العالمية، يقول: " إن الأسلحة الصغيرة عادة ما تكون أطول عمرا من العلاقات السياسية القائمة بين المنتج الأصلى وبين المتلقى لها، ولا يحتاج المرء أكثر من أن ينظر لنشاط أسامة بن لادن وجماعته المعادى للولايات المتحدة بعد أن كان مقاتلا من أجل تحرير أفغانستان .. ليرى كيف يمكن للمبيعات السرية للسلاح أن ترتد على الدول التى أمدت الآخرين بها "[2]. كما تواجه القوات الأمريكية فى أماكن أخرى خصوما مسلحين بأسلحة أمريكية الصنع، كما هو الحال فى بنما والعراق والصومال وهاييتى .

التدريب العسكرى

يشكل التدريب العسكرى تجليا آخر من تجليات صناعة السلاح، تراقبه الحملات والسياسيون العاملون من أجل السيطرة على التسلح. ويرصدون فى هذا الشأن، أن تدريب القوات المسلحة الأجنبية أو الجماعات المتحاربة لازال أمرا مألوفا فى أفغانستان، وكان يبرر بأنه تدريب للقوى الحليفة ومساعدة تقدم لقوى الجبهة الأفغانية الموحدة خلال محاولاتها استعادة السيطرة على أفغانستان فى نهاية عام ٢٠٠١.

تستخدم الحكومات التدريب العسكرى، مثلما تستخدم التزويد بالأسلحة، كوسيلة لخدمة أهدافها الإستراتيجية والسياسية، وأيضا كأداة للعلاقات الدولية.

بالطبع، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المقام الأول بين الدول المقدمة للتدريبات العسكرية، نتيجة لأنها أكثر البلاد التى تقدم أكبر دعم تدريبي ومالي عسكريا فى العالم.

في عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية تدريبات عسكرية بتكلفة بلغت ٤٥,٨ مليون دولار، في إطار برنامج تدريب عسكرى دولى (IMET)، لأكثر من ٤٠٠ جندى أفريقي. كما دربت القوات الخاصة الأمريكية عسكريين من ٣٤ دولة أفريقية في إطار برنامج (JCET) تابع للبنتاجون. يشمل هذا قوات متحاربة على جانبى الصراع فى الحرب الأهلية فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوات من رواندا، ودعم المتمردين فى أوغندا، وفى زيمبابوى، وأيضا دعم نظام " كابيلا " فى ناميبيا.

حينما غزا الجنود الروانديون جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير آنذاك) عام ١٩٩٦، وهاجموا اللاجئين وذبحوا المدنيين، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مجبرة على الدفاع عن تدريباتها للقوات الرواندية. وكشفت مضيفة "الواشنطن بوست" Washing Ton Post آنذاك أن القوات الرواندية تلقت تدريبات قتالية من الولايات المتحدة، وأيضا تلقى الروانديون تدريبات عن حقوق الإنسان!!..

التدريب على القتل

البلد	عدد الجنود المتدربين
الكويت	١٨٢٩
هولندا	١٥٢٦
كندا	١٤٣٤
النرويج	١٣٧٥
عمان	١١٣٥
الإمارات العربية المتحدة	١٠٠٤
مجموع المتدربين	٢٤١٣٢
مجموع البلاد التى تلقى عسكريوها تدريب	١٤٥

تقدم دارفور أحدث الأمثلة على فداحة الخسائر البشرية، رغم استخدام القوات الجوية السودانية للطائرات الروسية فى الغارات العشوائية على السودانيين، استمرت روسيا عام ٢٠٠٧ فى تدريب طيارى القوات الجوية السودانية، على نحو ما تؤكد منظمة العفو الدولية[٣].

أصبحت تغذية تجارة السلاح للحرب أمرا أكثر وضوحا، برؤية تفاصيل الصراعات المهمة؛ خاصة فى دارفور والصومال وإسرائيل وكولومبيا. حيث يحصل أطراف الصراع على الأسلحة من مصادر مختلفة. علاوة على ذلك، تكشف كل حالة من هذه الحالات عن أن ما يطيل أمد الصراع أن كل طرف من أطراف النزاع يحصل على السلاح من أحد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن فى الأمم المتحدة.

دارفور[٤]

السودان دولة مستقلة منذ أكثر من ستة عقود، لكنها لم تنعم بالسلام سوى ١١ عاما فقط. حيث انتهت الحرب بين الحكومة السودانية والمتمردين فى جنوب السودان عام ١٩٧٣ لتعود عام ١٩٨٣. بدأت الحكومة السودانية عام ١٩٨٥ فى استخدام الميلشيات فى الحرب ضد الجنوب على نحو ما تفعل القوات الجنوبية المتمردة. مما دفع الاتحاد الأوروبى لفرض حظر على السلاح عام ١٩٩٤. من ناحية أخرى تؤكد منظمة العفو الدولية أن الجانبين "ينتهكان حقوق الإنسان بشكل خطير".

تستخدم الأسلحة المستوردة فى الحرب، بما فى ذلك استخدام الطائرات الأنتونوف والهليكوبتر فى "هجمات متكررة على المدنيين"، فى هذا الشأن، تشير منظمة العفو الدولية إلى قيام القوات الجوية السودانية بشن هجمات

على المدنيين فى الجنوب فيما بين أعوام ١٩٩٦ و ٢٠٠٢ " تجاوز عددها الحصر". فى عام ٢٠٠٢ وقع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية والمتمردين الجنوبين.

كما وقع اتفاق للسلام الشامل عام ٢٠٠٥، لينهى ٢٠ عاما من الحرب التى أدت إلى أربعة ملايين مهاجر، وأسفرت عن أكثر من مليونين من القتلى.

علاوة على ذلك، يجذب إقليم دارفور السودانى الانتباه الدولى فى السنوات الأخيرة، حيث يدور صراع وحشى آخر تغذيه الأسلحة المستوردة التى أدت لكارثة بشرية.

شهدت دارفور فترات من العنف فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بين البدو الرحل وبين سكان دارفور المتوطنين فى أراضيها. نشب صراع مسلح بين هذه الجماعات فيما بين أعوام ١٩٨٧ و١٩٨٩، واستمرت التوترات خلال تسعينيات القرن العشرين. طبقا لتقرير معهد ستكهولم لأبحاث السلام العالمى (سيبرى) ترجع جذور الصراع فى دارفور إلى "عدم التوازن السياسى والاجتماعى – الاقتصادى، وإلى النتائج طويلة الأمد لتردى الأحوال البيئية"(٥).

تشعر كثير من الجماعات التى تحيا فى دارفور أن الحكومة تهمشها، فشرعت جماعتان مسلحتان، جيش تحرير السودان **Suda Libertion (SLA) Army**، وحركة العدل والمساواة **Justice and Equality (JEM) Movement**، فى التمرد عام ٢٠٠٣. يشكو جيش تحرير السودان من تهميش دارفور، والافتقار للتنمية، وعجز الحكومة عن حماية سكانها من هجمات جماعات البدو المسلحة. فى الوقت نفسه، قررت الحكومة السودانية سحق التمرد بالقوة، والاستعانة بميليشيات جماعات البدو العربية (المعروفة باسم الجانجاويد) للمساعدة فى ذلك.

قبيل بدء الحرب فى دارفور عام ٢٠٠٣، استوردت الحكومة السودانية السلاح من عدد من المصادر. فحصلت على عربات مسلحة لنقل الأفراد، من روسيا؛ وعلى طائرات، وطائرات هليكوبتر، وأسلحة صغيرة، من الصين؛ وطائرات هليكوبتر، ودبابات، وقطع مدفعية، وعربات مدرعة من بيلاروسيا؛ بالإضافة لأسلحة صغيرة من فرنسا والعراق.

تسلحت ميلشيات الجانجاويد بشكل جيد، ولديها عربات لاندكرويسر Land crusiers، ووسائل اتصالات حديثة، وتقترف أعمالا وحشية بما لديها من أسلحة صغيرة مثل قاذفات الصواريخ، و**AK47** و **G-3** وبنادق **FAL**. تلقى الجانجاويد أسلحتهم من الحكومة السودانية بالأساس، بينما اعتمدت الجماعات المتمردة على ما تستولى عليه من القوات الحكومية. فضلا عن حصولها على سلاح من تشاد وليبيا.

تذكر منظمة العفو الدولية أن الحكومة السودانية، فعلت فى دارفور ما فعلته فى جنوب السودان، حيث استخدمت الطائرات العسكرية بشكل مكثف– عادة ما كانت المقاتلات العسكرية أنتونوف، والهليكوبتر والطائرة المقاتلة النفاثة "ميج". وكانت معظم الضربات عشوائية لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وعادة ما كانت بالاشتراك مع ميلشيات الجانجاويد، كما شنت القوات الحكومية هجمات على المدنيين باستخدام الدبابات والمدفعية.

أدى تدفق الأسلحة المستوردة إلى كارثة أحدقت بالناس فى دارفور. وأشارت العفو الدولية فى تقرير لها إلى أن إمداد السودان بالسلاح " ساهم فى تمكين القادة السودانيين من استخدام القوات المسلحة والقوات الجوية فى القيام بانتهاكات خطيرة للقوانين الإنسانية الدولية وقوانين حقوق الإنسان. أما الحكومات الأجنبية، فمكنت الحكومة السودانية من تسليح واستخدام الميلشيات

غير المدربة وغير المسئولة، التى قتلت المدنيين فى دارفور علـــى نطـــاق واسع، وبشكل متعمد، وبلا تمييز بين العسكريين والمدنيين، ودمرت المنازل، ونهبت الممتلكات الخاصة ورحلت السكان قسرا؛ وأدى قذف القوات الجويـــة السودانية إلى "إرهاب السكان ودفعهم للرحيل"، وهجرة الآلاف إلى " تشاد "، البلد المجاور للسودان.

كان تدمير دارفور عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ تدميرا "منهجيـــا". وكـــان الجانجاويد مسئولين عن القتل الواسع النطاق والتعذيب والاغتصاب.

نتيجة للحروب فى جنوب السودان وفى دارفـــور، احتـــل الـــسودان المرتبة ١٣٩ من بين ١٧٧ بلدا فى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤. فى الوقت نفسه، احتل المركز السابع فى قائمة أكثر الدول الأفريقية فى الإنفاق العسكرى.

نتيجة للمذابح فى دارفور، فرض مجلس الأمن بالأمم المتحدة حظـــرا على السلاح عل الجانجاويد وعلى الجماعات المعارضة فى دارفور فى يوليو ٢٠٠٤. لكن إبعاد الحكومة السودانية من فرض الحظر وإفلاتها من الرقابـــة جعل هذا الحظر بلا فاعلية. مما دفع مجلس الأمن فى الأمم المتحـــدة لمـــد الحظر للحكومة السودانية فى مارس ٢٠٠٥، وحرم عليها تحريك معـــدات عسكرية إلى دارفور إلا بعد الحصول على موافقة الأمم المتحدة.

لكن الأمم المتحدة أشارت فى تقرير لها عام ٢٠٠٦ إلى أن الانتهاكات الفاضحة لحظر السلاح من جانب كل الأطراف ... واستمرار تدفق الـــسلاح بكامل طاقته إلى كل الأطراف المتصارعة. استمرت الأســـلحة، والأســـلحة الصغيرة، والذخائر والمعدات العسكرية فى دخول ولايات دارفور من جانب

عدد من البلاد وأيضا من المناطق السودانية الأخرى. وفي عام ٢٠٠٧، أكدت الأمم المتحدة مرة أخرى " استمرار انتهاك حظر الأسلحة ". وكانت غالبية الأسلحة خلال الحظر واردة من روسيا والصين، الأعضاء فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

قبل ذلك، فى عام ٢٠٠٥، باعت الصين للحكومة السودانية أسلحة وذخائر وطائرات وعربات عسكرية للنقل من طراز دونج فينج. وفى عام ٢٠٠٨، ذكرت منظمة العفو الدولية أن الجانجاويد كانوا مسلحين بالأساس بأسلحة صينية الأصل. فضلا عن أن روسيا صدرت للحكومة السودانية طائرات هليكوبتر وطائرات انتونوف. كما حصل الجانجاويد على إمدادات السلاح والذخائر من إيران.

على الجانب الآخر، اقترفت جماعات المعارضة، جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، انتهاكات لحقوق الإنسان فى دارفور. وزعمت الأمم المتحدة أن إريتريا قدمت لهما السلاح والدعم اللوجيستيكى والتدريبات العسكرية، كما تلقت حركة العدل والمساواة طائرات هجومية من تشاد.

يشكل انتهاك حظر الأمم المتحدة على السلاح وضعا خطيرا. حيث تساهم المعدات والأسلحة المستوردة والمستخدمة فى استمرار الحرب فى دارفور وفى تفاقم خطورة الأوضاع فيها. فى عام ٢٠٠٧، أكدت منظمة العفو الدولية فى تقرير لها أن الحكومة السودانية "استمرت فى شن هجمات بالأسلحة المستوردة والمصنعة محليا، وأيضا بالأسلحة الأرضية والطيران العسكرى.. واستخدمت النيران والذخائر... لاستهداف المدنيين بشكل مباشر".

بحلول عام ٢٠٠٧، كان قد مات أكثر من ٢٠٠ ألف في دارفور، كما هجر أكثر من ٢,٥ مليون موطنهم، وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن : "سهولة الحصول على الأسلحة، زاد من حدة الصراع وأطال من أمده، وكثف من آثاره الكارثية على السكان المدنيين" وأضافت : "إن استمرار تدفق الأسلحة والذخائر والمواد اللازمة للصراع إلى داخل الولايات في شمال وجنوب دارفور وغربها... عامل مهم يساهم في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان". ولاشك أيضا أنه يساهم في استمرار الصراع حتى الآن.

الصومال(٦)

تمزق الحرب الأهلية الصومال منذ الإطاحة بالديكتاتور " سياد برى " عام ١٩٩١، حرب أهلية تقوم على أساس التنافس القبلي، والصراع على الثروة، وتتخذ أشكالا إجرامية. تغذيها الأسلحة الواردة من بلدان أخرى للجماعات المتحاربة، وتعد اليمن المصدر الرئيسي للسلاح الآن، على حد ما تؤكده الأمم المتحدة(٧).

في عام ٢٠٠٤، أسفرت المفاوضات المدعومة من الأمم المتحدة عن تشكيل حكومة مؤقتة، لكن الجماعات الصومالية المسلحة، ومنها اتحاد المحاكم الإسلامية، عارضوها. وفي علم ٢٠٠٦، أجبرت الحكومة المؤقتة على الخروج بالقوة من العاصمة مقديشيو ومن الجنوب الصومالي. واتهمت الحكومة المؤقتة وإثيوبيا المساندة لها، اتهموا إريتريا بمؤازرة اتحاد المحاكم الإسلامية في نهاية ٢٠٠٦.

شنت إثيوبيا هجوما عام ٢٠٠٦ باستخدام كميات معتبرة من الأسلحة المستوردة. حيث تذكر منظمة العفو الدولية أن إثيوبيا استوردت أسلحة ثقيلة

عام ٢٠٠٦ مثل الدبابات والعربات المدرعة من روسيا والصين، وكانت استوردت أسلحة من قبل من كوريا الشمالية وجمهورية التشيك. كما استوردت أسلحة أخرى من الصين وإسرائيل عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

واجهت الحكومة المؤقتة عصيانا مسلحا من الجماعات الإسلامية، وتغلبت عليه رغم النجاح الإثيوبى. وفى عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ واجهت نيران المدفعية الإثيوبية هجمات المتمردين فى مقديشيو. رغم أن المدفعية الإثيوبية كانت قد دمرت جيرانها تماما فى بعض الأحيان.

تقول منظمة العفو الدولية: " واصلت كل الأحزاب المتورطة فى الصراع فى الصومال ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى. ورغم الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على تدفق السلاح والمعدات العسكرية عام ١٩٩٢ ... يستمر تدفق السلاح من إريتريا وإثيوبيا واليمن، ويستخدم بشكل أكبر فى التصعيد الراهن فى العنف من الجانب الإثيوبى وأيضا من جانب القوات المسلحة التابعة للحكومة المؤقتة، وفى الهجوم على المدنيين من جانب جماعات مسلحة وعصابات إجرامية ". ويذكر تقرير العفو الدولية أنه: "تم قتل حوالى ستة آلاف مدنى فى القتال الدائر فى العاصمة مقديشيو وفى جنوب ووسط الصومال، عام ٢٠٠٧، وأكثر من ٦٠٠ ألف مدنى صومالى تم ترحيلهم من مقديشيو والمناطق المحيطة بها".

جعلت الحروب من الصومال بلدا يصعب عليه بشدة أن يخرج من الحالة المتردية الراهنة، فى هذا الإطار، تشير الحكومة البريطانية إلى أن "٦٠% من الشعب الصومالى يعيش تحت خط الفقر، أى بأقل من دولار واحد يوميا. حيث تشير بيانات التنمية البشرية إلى أن ١٤% فقط من الأطفال

فى سن المدرسة يذهبون للمدارس؛ أما مؤشـرات الحالـة الـصحية فـى الصومال، فهى الأسوأ فى أفريقيا برمتها"[٨]. وهناك دلائل كثيرة على تفـاقم عدم الاستقرار والفوضى نتيجة للصراع فى الصومال.

على سبيل المثال، يقول المعهـد الملكـى للـشئون الدوليـة **Royal institute of international** "تتنامى القرصنة علـى الـساحل الـصومالى بمعدلات خطيرة وتهدد التجارة العالمية بعنف ... فاستمرار عدم الاسـتقرار فى الصومال يشكل الآن تهديدا لواحد من أكثر أهم الطرق التجارية فى العالم " .. ويضيف المعهد : " يقدم الصومال بيئة مناسبة تماما للقرصنة، بحكومته محدودة الفعالية، وشواطئه الرملية الطويلة والمعزولـة، وسـكانه اليائـسين ويدفعه اليأس للتهور والائتلاف مع الحرب والتعود عليها"[٩] .

إسرائيل

بدأت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ فـى الـضفة الغربيـة وقطاع غزة الواقعيان تحت الاحتلال الإسرائيلى منذ حرب يونيو ١٩٦٧.

جيش الدفاع الإسرائيلى مسلح بمعدات أمريكية فى الأساس لكن منظمة العفو الدولية تقول إنه أصبح يحصل على معدات عسكرية بشكل كبير منـذ عام ٢٠٠١ من أستراليا، وبلجيكا، وجمهورية التشيك، وفنلنـدا، وألمانيـا، والمجر، وإيطاليا، وبولندا، ورومانيا، وصربيا، ومـونتنجرو، وسـلوفاكيا، وسلوفانيا، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا. وتقدر جماعة مراقبة حقوق الإنـسان أن ٦٠٧٣ فلسطينيا قتلوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨[١٠]. (بينما قتل الفلسطينيون ٧٨٣ مدنيا إسرائيليا فى الفترة من سـبتمر ٢٠٠٠ وحـى ٢٨ مارس ٢٠٠٧)[١١] .

تلقت إسرائيل مساعدات عسكرية واقتصادية بمقدار ٢ بليون دولار سنويا منذ عام ٢٠٠٠[١٢]. وفى عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ استوردت إسرائيل أسلحة ومعدات عسكرية أمريكية بقيمة بليون دولار خلال برنامج مبيعات السلاح الأجنبى[١٣]. ابتداء من عام ٢٠١٠، رفعت الإدارة الأمريكية من قيمة المساعدات الأمنية لإسرائيل من ٢,٧ بليون دولار إلى ٣ بلايين دولار سنويا، وتستمر الزيادة لمدة عشر سنوات[١٤].

خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، شملت تكتيكات جيش الدفاع الإسرائيلى فى مواجهة العمليات الإرهابية الفلسطينية[*]، هجمات على المدنيين الفلسطينيين، والإعدامات بدون حكم قضائى، وتدمير المنازل. وتقول جماعات حقوق الإنسان الدولية، والإسرائيلية، والفلسطينية أن إسرائيل تستخدم "القوة المميتة وغير المتكافئة"[١٥].

هاجمت إسرائيل جماعة حزب الله فى لبنان لمدة أربعة أيام فى صيف ٢٠٠٦، وأدى القذف الإسرائيلى إلى قتل وجرح مئات المدنيين اللبنانيين، كما دمر القصف الإسرائيلى معظم البنى التحتية اللبنانية. واستخدمت إسرائيل بكثافة القنابل العنقودية الأمريكية الصنع. أشارت تقديرات ما بعد الحرب إلى أن إسرائيل تركت أكثر من مليون لغم فى طوق من الألغام فى الأراضى اللبنانية خلال الهجوم الإسرائيلى. أدى انفجار هذه القنابل فيما بعد إلى قتل وجرح أكثر من ٢٠٠ لبنانى منذ انتهاء الهجوم[١٦].

كان آخر استخدام للجيش الإسرائيلى هو الهجوم الضارى لجيش الدفاع الإسرائيلى لاجتياح قطاع غزة فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ واستمر لمدة ثلاثة أسابيع[١٧]. قطاع غزة، واحد من أكثر مناطق العالم ازدحاما بالسكان، يعانى

(*) (توصيف الإرهابية من عند المؤلف – المترجم)

من أزمة سكانية نتيجة للحصار الإسرائيلى المفروض عليه لأكثر من ١٨ شهرا (حتى وقت كتابة هذا الكتاب – المترجم). أسفر هجوم جيش الدفاع الإسرائيلى على غزة عن ١٣٠٠ قتيل فلسطينى على الأقل، منهم أكثر من ٣٠٠ طفل، وأكثر من ٥ آلاف جريح. معظم القتلى والجرحى من المدنيين. خلال الأسابيع الثلاثة المذكورة، استخدمت الجماعات الفلسطينية الإرهابية (كما يصفها المؤلف – المترجم) صواريخ بدائية الصنع أودت بحياة ٣ إسرائيليين.

يشكل استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية بشكل عشوائى وغير متكافئ ضد واحدة من أكثر المناطق المكتظة بالسكان فى العالم، إحدى جرائم الحرب، فى هذا الإطار، تقول منظمة العفو الدولية : "كان التدخل العسكرى الإسرائيلى فى قطاع غزة مزودا بشكل واضح بالأسلحة والذخائر والمعدات الأمريكية على نفقة دافعى الضرائب الأمريكيين ". دمرت مئات المنازل ومات المئات نتيجة لقذف المقاتلات الإسرائيلية الأمريكية الصنع **F-16s**، والقنابل، وصواريخ هيلفاير **Hellfire** والألغام المضادة للدبابات. وبشكل خاص الأسلحة الأمريكية التى يستخدمها جيش الدفاع الإسرائيلى وواسعة النطاق فى تدميرها، فلا تميز بين مدنيين وعسكريين، مثل قنابل الفوسفور الأبيض التى "تحرق العضلات وتنفذ حتى العظام، وتواصل احتراقها ما دام هناك أوكسجين". والقنابل المسمارية (تحتوى على إبر معدنية حادة تنطلق فى كل الاتجاهات عند التفجير وتحدث جروحا بليغة فى أكبر عدد من البشر)، ومصممة للاستخدام " ضد هجمات الحشود الضخمة من المشاة"، لكنها استخدمت فى قتل المدنيين فى غزة.

تؤكد صحيفة جينس العسكرية Military journal jane's أن "تصويب صواريخ الإرهابيين الفلسطينيين غير صائب ومداها قصير ونادرا ما تميت". وتضيف منظمة العفو الدولية أنها " غالبا ما تسقط فى مناطق خالية من السكان". ورغم ذلك يعد استخدامها أحد جرائم الحرب لأنها تستخدم بلا تمييز بين المدنيين والعسكريين.

قبل الانتفاضة الثانية، باعت بريطانيا أسلحة صغيرة وذخائر لجيش الدفاع الإسرائيلى. وبمجرد بدء الانتفاضة، استخدمت إسرائيل ناقلات جنود مدرعة صنعت من دبابات سنتوريون، وباعتها بريطانيا لإسرائيل فيما بين أعوام ١٩٥٨ و ١٩٧٠. وتحمل الحكومة البريطانية جيش الدفاع الإسرائيلى مسئولية عدم الالتزام بما تعهد به بعدم استخدام المعدات البريطانية فى المناطق المحتلة[١٨].

كذلك استخدم جيش الدفاع الإسرائيلى الطائرات الأمريكية (F16) إف ١٦ فى المناطق التى تحتلها إسرائيل. فى يوليو ٢٠٠٢، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن المكونات البريطانية Heads-up-Displays (HUDs) فى الطائرة إف ١٦ (F16) المصنوعة فى الولايات المتحدة، بيعت لإسرائيل دون إذن من بريطانيا (19). "فائدة المكون البريطانى HUDs هو "تسهيل وصول الطائرات الحربية لأهدافها"[٢٠].

أشارت المنظمة غير الحكومية المعنية بالسلم والأمن العالميين (عالم آمن - safeworld) إلى ضرورة فرض قيود على السياسة البريطانية لتصدير السلاح لإسرائيل. وكشفت فى أعقاب الهجوم الإسرائيلى عام ٢٠٠٢ التهديد الإسرائيلى للسلم والأمن العالميين. علاوة على ذلك، وبحلول عام ٢٠٠٦، عادت أعداد التراخيص الممنوحة إلى مستويات عام ٢٠٠١، وأقر

وزير الخارجية البريطانية بأن "أى قطعة من السلاح ... يمكن أن تستخدم بشكل عدوانى". كما تلاحظ المنظمة غير الحكومية المعنية بالأمن والسلم الدوليين أن" المملكة المتحدة سمحت منذ عام ٢٠٠٢ بالترخيص بسلسلة من المعدات البالغة الأهمية فى الأعمال الدفاعية[٢١] .

استمرت الحكومة البريطانية فى إعطاء تراخيص لإسرائيل، بينما كانت الأخيرة تهاجم حزب الله فى لبنان، على نحو ما أشارت المنظمة غير الحكومية للأمن العالمى (safeworld) عالم آمن. سمحت التراخيص الممنوحة لإسرائيل بعمل دروع لكل عجلات قيادة العربات، ومكونات طائرات الهليكوبتر العسكرية، ومكونات لصالح معدات التحكم فى الطائرات بدون طيار، فضلا عن ترخيصها بسماحات أخرى (استخدام جيش الدفاع الإسرائيلى الطائرات بدون طيار فى لبنان)[٢٢].

كولومبيا

هناك حرب داخلية ضارية فى كولومبيا منذ منتصف الستينيات من القرن الماضى، حينما تشكلت جماعتان مسلحتان هما القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك – **Fark**) وجيش التحرير القومى (**ELN**). بحلول ٢٠٠٥، كان قد قُتل فى الصراع ٢٠٠ ألف على الأقل، واختفى أكثر من مليونين من الكولومبيين.

طبقا لمنظمة العفو الدولية، هناك "انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنسانى الدولى، من جانب كل أطراف الصراع فى كولومبيا"[٢٣]. وفى ٢٠٠٧، قتل فى الحرب الداخلية ١٤٠٠ كولومبى، واختفى مئات الآلاف.

كل الأطراف مسئولة عن قتل المدنيين. حيث تقدر منظمة العفو الدولية أن الجماعات المسلحة قتلت ٢٦٠ مدنيا عام ٢٠٠٧، بينما قتلت الجماعات اليمينية شبه العسكرية (المتواطئة مع قوات الأمن الحكومية) ٣٠٠ مدنى، وقتلت قوات الأمن الكولومبية ٣٣٠ آخرين.

حصلت صناعة السلاح الكولومبية فى عام ٢٠٠٦، على حق استثنائى للتجارة فى "رشاش جاليل" الإسرائيلى، وأنتجت الصناعات العسكرية الكولومبية (INDUMIL) ٤٥ ألف وحدة كل عام. فى هذا الإطار، تذكر منظمة العفو الدولية أن كولومبيا لازالت تعتمد بكثافة على صادراتها من السلاح. وتأتى معظم وارداتها من جنوب أفريقيا (باعت لكولومبيا أسلحة بقيمة ١٠ ملايين دولار عام ٢٠٠٧)، وإسرائيل (٨,٧ مليون دولار) وفرنسا (٢,٣ مليون دولار).

هذا، فضلا عن استيراد كولومبيا للأسلحة بشكل واسع عبر طرق غير مشروعة. حيث يذكر تقرير للأمة المتحدة أنها تستورد أسلحة بشكل غير مشروع من أوروبا، والصين، وكوريا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية. وعادة ما تنتهى هذه الأسلحة إلى أيادى الميليشيات والعصابات المسلحة.

ومع ذلك، تشكل الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسى للسلاح بالنسبة للحكومة الكولومبية. قدمت الولايات المتحدة أسلحة لكولومبيا تقدر بحوالى ٥٧٥ مليون دولار عامى ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، من خلال برنامج مبيعات السلاح الخارجية (**Foreign Military Sales Program**)[(24)]. وحصلت كولومبيا على أسلحة بقيمة ٥,٤ مليون دولار كمساعدات عسكرية وبوليسية فيما بين أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩. وتحتل كولومبيا المرتبة الخامسة

بين أكبر الدول التى تحصل على مساعدات عسكرية أمريكية على النطاق العالمى (يأتى ترتيبها مباشرة بعد أفغانستان والعراق، وإسرائيل، ومصر)[٢٥].

وتكشف دراسة لمؤسسة راند كوربوريشن (**RAND Corporation**) أن " تقديم الأسلحة والتدريبات العسكرية الأمريكية تزيد نار العنف اشتعالا فى كولومبيا "، إثر نقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة من مخازن أمريكية فى نيكاراجوا، والسلفادور. ومن ساحات معارك الحرب الباردة الأخرى فى أمريكا اللاتينية .. نقلها إلى كولومبيا، حيث تستخدمها جماعات إرهابية تابعة للدولة[٢٦]. توافق منظمة العفو الدولية على القول بأن الصراع فى كولومبيا "يزيد الطلب على الأسلحة الصغيرة ". كما تقول هيومان رايتس ووتش، أن ٢٥% فقط من المساعدات العسكرية الأمريكية لكولومبيا تخضع رسميا لشروط حقوق الإنسان[٢٧].

الصراعات واللاجئين

مجرد نظرة سريعة على الأماكن القادم منها غالبية المهاجرين والمرحلين داخل البلاد .. تلقى الضوء على العلاقة الواضحة بين الحرب، والصراع وفرار الناس من أجل حياة أفضل – أو لمجرد الحفاظ على استمرارهم أحياء.

تقدم المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة وسائل حماية ومساعدات للاجئين، والناس الذين اضطروا لانتقال داخلى فى كولومبيا نفسها، والباحثين عن اللجوء السياسى. فى بداية عام ٢٠٠٧، بلغ عدد فرد واحد مقابل كل ١٩٨ إنسانا على وجه الأرض، منهم ٩,٩ مليون لاجئ،

و ٧,٠ مليون باحث عن لجوء سياسى، و ٠,٧ مليون لاجئ عائد مرة أخرى لوطنه، و ٨,١٢ مليون متنقل قسرا فى داخل البلاد، و ٩,١ مليون عائد ممن اضطروا فى السابق التنقل فى داخل البلاد، بالإضافة إلى ٨,٦ مليونا فئات أخرى[٢٨].

لازالت أفغانستان تدفع بأكبر أعداد من اللاجئين، يبلغ عدد اللاجئين الأفغان حوالى ٢,١ مليون، يأتى بعدهم المدنيون العراقيون بحوالى ٤٥. ١ مليون لاجئ، وثالثهم السودانيون وعددهم ٣٠,٦٨٦ لاجئ.

ينتقد القوميون والمحافظون فى الغرب حكوماتهم لاستقبالها لاجئين من خارج بلادها، ويدعو القوميون والمحافظون لفرض قيود محكمة وصارمة على طالبى اللجوء السياسى واحتجازهم. يجب ملاحظة أنه بينما تقدم بعض البلدان الغربية الأسلحة بغزارة للمناطق التى يهرب منها اللاجئون. لا يعانى الغرب من تحمل العبء الأكبر الناجم عن هذه المبيعات من السلاح. حيث باكستان البلد الرئيسى المستضيف للاجئين يستضيف أكثر من مليون لاجئ، وبعده إيران ويستقبل ٩٦٨ ألف لاجئ. بينما الولايات المتحدة الأمريكية البلد الغربى الأساسى الذى يستضيف لاجئين، فيه ٨٤٣ ألف لاجئ.

هوامش الفصل الثالث

1- Frida Berrigan, William D Hartung and Lislie Heffel, US Weapons at War 2008: Beyond the Bush Legacy: Promoting Freedom or Fuelling Conflict (New America Foundation, Dec 2008).

2- William Hartung, " The New Business of War: Small Arms and the Proliferation of Conflict ", in Ethics and Interntional Affairs, Carnegie Council on Ethics and Interntional Affairs.

3- Amnesty international, Blood at the Crossroads: Making the case for a global Arms Trade Treaty (ACT 30/011/2008).

٤- معظم المعلومات الواردة فى هذا الفصل مأخوذة من ثلاثة تقارير صادرة عن منظمة العفو الدولية، هم :

Sudan: Arming the perpetrators of grave abuses in Darfur (AFR 54/139/2004), Sudan: Arms continuing to fuel serious human rights violations in Darfur (ARF 54/019/2007), and Blood at the Crossroads: Making the case for a global Arms Trade Treaty (ACT 30/011/2008), chapter10.

5- SIPRI Yearbook 2008, chapter 2.

٦- معظم المعلومات الواردة فى هذا الفصل مأخوذة عن منظمة العفو الدولية

Amnesty International Blood at the Crossroads: Making the case for a global Arms Trade Treaty (ACT 30/011/2008), chapter 9.

7- Yemen Times, 27 December 2008.

8- Foreign and Commonwealth Office, Counrty Profile: Somalia, www.fco.gov.uk

9- Roger Middleton, Piracy in Somalia: Threatening global Trade, feeding local wars, Royal Institute of International Affairs, Oct 2008.

10- www.phrmg.org/pal_fatalities_list.htm

11- www.phrmg.org/aqsa/israeli_ fatalities.htm

12- **Jeremy M Sharp, US Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service, 2 Jan 2008,** www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf.

١٣- 1انظر الهامش رقم

14- **Frida Berrigan and William D Hartung, US Weapons at War 2008: Beyond the Bush Legacy: Promoting Freedom or Fuelling Conflict (New America "Foundation, December 2008).**

15- **Frida Berrigan and William D Hartung, and Leslie Heffel, US Weaapons at War 2005: Promoting Freedom or Fuelling Conflict (World Policy Institute, Jun 2005),**

www.worldpolicy.org/projcts/arms/reports/wawjune2005.htm#14.

١٦- (14) انظر الهامش رقم

17- **Ammesty International, Fuelling conflict:Foreign arms supplies to Israel/Gaza (MDE 15/012/2009)**

18- **Defence, Foreign Affairs, International Development and Trade and Industry Committees, Strategic Export Controls: Annual Report for 2000, Licensing Policy And Prior Parliamentary Scrutiny, House of Commons, 16 Jul 2002, HC718.**

١٩- انظر المصدر السابق

20- **Defence, Foreign Affairs, International Development and Trade and Industry Committees, Strategic Export Controls: Annual Report for 2001, Licensing Policy And Prior Parliamentary Scrutiny, House of Commons, 20 May 2003, HC474.**

21- **Mark Curtis, The Good, the Bad and the Ugly: A decade of Labour's arms exports, Safeworld, May 2007.**

22- **Defence, Foreign Affairs, International Development and Trade and Industry Committees, Strategic Export Controls: 2007 Review, House of Commons, 23 July 2007, HC117.**

٢٣- معظم المعلومات الواردة فى هذا الجزء مأخوذة من منظمة العفو الدولية

Amnesty international, Blood at the Crossroads: Making the case for a global Arms Trade Treaty (ACT 30/011/2008).

٢٤- انظر الهامش رقم (1)

25- Frida Berrigan, William D Hartung and Lislie Heffel, US Weapons at War 2008: Beyond the Bush Legacy: Promoting Freedom or Fuelling Conflict New America Foundation, Dec 2008.

26- Cited in Berrigan, Hartung and Heffel, see footnote 15.

27- See footnote 25.

28- UNHCR Statistical Yearbook 2006.

(٤)

أثر التجارة الكوكبية للسلاح
على حقوق الإنسان

كيف تساعد مبيعات السلاح على استمرار انتهاك حقوق الإنسان ... وكيف تمنح دعما سياسيا للبلدان التى تواصل انتهاك تلك الحقوق.

"لا تقدم مساعدات أمنية لأى بلد تتورط حكومته فى ممارسة انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا ". – الفصل ٥٠٢ ب، قانون المساعدات الخارجية الأمريكية[1].

"سيراعى الرئيس المعيار التالى... أن تكون حكومة البلد منتخبة بحرية ... وأن تحترم حقوق الإنسان ... ولم ترتكب انتهاكات منهجية خطيرة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، بما فى ذلك إصدار أحكام استثنائية أو استبدادية، والاختفاءات القسرية للمعارضين، والتعذيب، أو غيرها من أشكال سوء المعاملة، والسجن العشوائى ... " – القانون الأمريكى لقواعد إدارة مبيعات السلاح الدولية ١٩٩٩[2].

"أن يكون البلد المتلقى للسلاح خاضعا وملتزما بالقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وسوف تقوم الدول الأعضاء برفض أى ترخيص بتصدير تكنولوجيا أو معدات عسكرية لأى بلد يمكن أن يستخدمها فى القمع الداخلى ... ويشمل القمع الداخلى ... التعذيب وغيره من وسائل القسوة الأخرى، والتعامل غير

الإنسانى، أو العقوبات المهينة واللاإنسانية، والأحكام المتعجلة أو الاستثنائية، والاختفاء القسرى، والحبس العشوائى وغيرها من الأشكال الأخرى لانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ".

موقف الاتحاد الأوروبى من صادرات السلاح ٨ ديسمبر ٢٠٠٨[٣]

رغم الصياغات البليغة السابقة، فإن انتهاكات حقوق الإنسان لم تكن عائقا أمام تجارة السلاح فى أى وقت على مدار التاريخ. الحقيقة أن أسوأ الديكتاتوريين، والطغاة، ومنتهكى حقوق الإنسان، والنظم غير الديمقراطية فى العالم ... زبائن لدى أكبر دول العالم المنتجة للسلاح – وسيبقون كذلك. عمل منظمو الحملات على مدار سنوات من أجل منع بيع السلاح للدول التى تنتهك حقوق الإنسان.

تتخذ انتهاكات حقوق الإنسان أشكالا عدة، يصعب تصنيفها. تبدأ من تحريم استخدام بعض اللغات المحلية، وحتى القتل بدون حكم قضائى، ومن التعذيب المادى، وحتى القمع المفرط الذى ترعاه الدولة ويمارسه عرق أو طائفة أو أغلبية. وقد تشمل أيضا من تعليم فلسفة أو رؤية أو وجهة نظر بعينها. وقد تشمل أيضا نظاما أوتوقراطيا أو سياسيا ديكتاتوريا، أو نظاما لا يسمح بانتخابات حرة ويمنع قيام أحزاب سياسية بديلة أو تصادر آراء مختلفة.

مهما كانت التعريفات والتحديات، تدعم تجارة السلاح الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان فى كل أنحاء العالم، وتزيدها سوءا وتمنحها الشرعية.

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان

المادة ٢

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى هذا الإعلان، دون أى تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر، أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر .

المادة ٥

لا يعرض أى إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة .

المادة ١٠

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل فى حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه .

يدعم التزويد بالمعدات العسكرية التى يمكن أن تستخدم فى انتهاك حقوق الإنسان، مثل الأسلحة الصغيرة، والعربات العسكرية وغير ذلك من الأسلحة .. يدعم انتهاكات حقوق الإنسان، لأنه يزود المستبد والقامع بأدوات تعينه على انتهاكاته. بالطبع، ليس هناك ارتباط مباشر بين الأسلحة

والانتهاكات، لكن المنتهكين لابد لهم من سلاح ومعدات. يشكل استخدام العربات المدرعة فى حمل الجنود لقمع معسكر للاجئين انتهاكا، مثله مثل استخدام الأسلحة والجنود أنفسهم كأدوات للقمع. حتى لو لم تستخدم الدول المستوردة العربات العسكرية لحمل الجنود لإحراق معسكر لاجئين، فإن مجرد وجود العربات العسكرية يزيد من قدرتها العسكرية.

علاوة على ذلك، تمنحهم تجارة السلاح قيمة سياسية. فبصرف النظر عن استخدامهم لها فى انتهاكات حقوق الإنسان للدول من عدمه، فالدول المصدرة للسلاح تمنح شرعية سياسية وأخلاقية للدول التى تحصل عليه. فسواء استخدمت إندونيسيا طائرات الهوك التى حصلت عليها من بريطانيا، ضد تيمور الشرقية أو لم تفعل فإن مجرد بيع بريطانيا لهذه الطائرات لإندونيسيا ساهمت فى منح الشرعية لنظام "سوهارتو " القاتل.

تجادل الديمقراطيات الغربية لتؤكد أنها تستخدم مبيعات السلاح فى مقايضة مع الدول المتلقية للسلاح لتحسين موقفها فى سجلات حقوق الإنسان وحثها على تحسين أوضاع حقوق الإنسان فيها. لكن لا توجد دلائل توحى بذلك.

فيما يلى أربع دراسات حالة تكشف الأثر السلبى لتجارة السلاح على أوضاع حقوق الإنسان. وتتنوع الحالات الأربع باختلاف مصادر السلاح لكل منهم.

نيبال[٤]

حكم نيبال نظام ملكى حتى عام ٢٠٠٦، فى عام ١٩٩٠، بعد المطالبة الواسعة بالديمقراطية، أسفرت ثورة سلمية عن نظام حكم برلمانى. وشن الحزب الشيوعى النيبالى (الماوى– PNCM) – حربا شعبية عام ١٩٩٦.

وفى قتل الملك والملكة فى مذبحة ملكية عام ٢٠٠١، أدت إلى تأجيل الانتخابات لأجل غير محدد. وفرضت حالة الطوارئ فى المملكة حتى عام ٢٠٠٥، تم خلالها تعطيل حقوق الإنسان الأساسية، وفرض رقابة لتقييد حرية وسائل الإعلام فيما تقدمه. وكشفت التقارير عن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان.

قتل أكثر من ١٢ ألف نيبالى خلال الحرب الأهلية فى الفترة من ١٩٩٦ و ٢٠٠٥، معظمهم على يد قوات نيبال الملكية (**RNA**). تذكر منظمة العفو الدولية فى تقرير لها: " تنتشر ثقافة تحصين الأمن وعدم معاقبة قوات الأمن ولا محاسبتها ولا القبض على من يرتكب انتهاكات من رجال الأمن، وكذلك أدى الافتقار للشفافية إلى تزايد تعريض المواطنين للمزيد من المخاطر خلال الصراع ". فى الوقت نفسه، يتحمل الحزب الشيوعى النيبالى (الماوى) المسئولية عن قتل المدنيين بشكل واسع، وعمليات الاختطاف، والتعذيب، واستخدام الأطفال كجنود فى الصراع.

الهند، باعتبارها المصدر الرئيسى التقليدى لتغذية جيش نيبال الملكى بالسلاح، زودتها بالبنادق، والهليكوبتر المزودة برشاشات، وسيارات الجيب، وشاحنات نقل جنود، وذخائر، وأسلحة أخرى، بالإضافة للتدريبات العسكرية اللازمة.

منحت الحكومة البريطانية لنيبال فيما بين أعوام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ سلسلة طويلة من المعدات " غير المميتة " مثل : شاحنات النقل، وسيارات اللاندروفر، وطائرات الهليكوبتر، وأجهزة المراقبة، ودربت أيضا جيش نيبال الملكى بشكل مكثف، على نحو ما فعلت الهند.

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠٠١، هبات عسكرية لنيبال بلغت قيمتها ٢٩ مليون دولار أمريكي، منها ٢٠ ألف بندقية هجومية، كما قامت بتدريب قوات الجيش. ومرر الكونجرس الأمريكى عام ٢٠٠٤، قانونا يلزم نيبال بتحسين أوضاعها فى سجلات حقوق الإنسان إذا ما أرادت الاستمرار فى تلقى مساعدات.

كما تسمح بلدان غربية ببيع أسلحة لنيبال بشكل سرى، رغم تردى أوضاع حقوق الإنسان. منحت الحكومة البريطانية لنيبال عام ٢٠٠١ صادرات سلاح بقيمة ٦ ملايين جنيها إسترلينى (٩ ملايين دولار أمريكى)، تشمل ٦٧٨٠ بندقية هجومية، وأسلحة مزودة بمناظير لدقة التصويب وقاذفات لإطلاق القنابل اليدوية. وسمحت بلجيكا عام ٢٠٠٢ بتصدير ٣ آلاف بندقية آلية خفيفة لنيبال من طراز **FN Herstat Lihgt**. وصدرت جنوب أفريقيا فى عام ٢٠٠٣ أجهزة للاتصالات العسكرية لنيبال.

تقدم منظمة العفو الدولية وثائق تكشف استخدام جيش نيبال الملكى طائرات هليكوبتر، أحيانا، لاستهداف المدنيين بشكل متعمد. كما قدمت وثائق على ارتكاب جيش نيبال الملكى انتهاكات لحقوق الإنسان باستخدام أسلحة صغيرة.

خاضت الحكومة النيبالية فى أواخر التسعينيات، حربا لم تتعرض فيها لانتقادات دولية واسعة. وفى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة، خاضت الحكومة النيبالية حربا ضد الحزب الشيوعى النيبالى (الماوى) فى إطار "الحرب ضد الإرهاب" لتفوز بمساعدات عسكرية من الغرب.

حدثت صدامات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن فى عام ٢٠٠٦، تعرضت خلالها قوات الأمن النيبالية لانتقادات واسعة من جانب المجتمع الدولى، أسفرت الاضطرابات عن تخلى الملك عن السلطة وقيام حكومة ائتلافية بقيادة الحزب الشيوعى النيبالى (الماوى).

إندونيسيا(٥)

رغم أن إندونيسيا تعد نموذجا كلاسيكيا لبلد يملك جيشا قمعيا فإن القوى الغربية حريصة على الحفاظ على صداقة إندونيسيا لأسباب جيو سياسية.

جرى انقلاب فى أكتوبر ١٩٦٥ أطاح بالرئيس سوكارنو، واستولى فيه الجنرال سوهارتو على السلطة. وشن حملة قتل فى الشهر السادس من الانقلاب ضد الحزب الشيوعى الإندونيسى، وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها تقع فى مصاف " أضخم انتهاكات حقوق الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية ". أسفرت عن قتل نصف مليون إندونيسى على الأقل. وأقام "سوهارتو" ديكتاتورية عسكرية حكمت إندونيسيا حتى ١٩٩٨.

رحبت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية باستيلاء سوهارتو على السلطة ومنحته دعما وتأييدا كبيرا طوال فترة حكمه. غزت إندونيسيا تيمور الشرقية واحتلتها عام ١٩٧٥، وقتلت فى سبيل ذلك ١٨٣ ألفا. رغم ذلك، باعت شركة أيروسبيس البريطانية British Aerospace لإندونيسيا طائرات هوك أعوام ١٩٧٨، و١٩٨١، و١٩٨٢، و١٩٨٣.

رغم المذبحة التي شنها الجيش الإندونيسي وأودت بحياة أكثر من ٤٠٠ مدني في مظاهرة سلمية في ديلي، بتيمور الشرقية عام ١٩٩١، عقدت بريطانيا أكبر صفقات عسكرية مع إندونيسيا. وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ اشترت إندونيسيا أكبر كم لديها من الطائرة هوك من إيروسبيس البريطانية، وفي عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، اشترت من بريطانيا أيضا دبابات العقرب (إسكوربيون scorpion) وعربات مدرعة من شركة ألفيس **ALVIS**.

أجبر الجنرال " سوهارتو " على التخلي عن الحكم في ١٩٩٨، وأعقبت ذلك الأزمة الاقتصادية الآسيوية في أواخر التسعينيات. فلم يعاقب على جرائمه وعاش سنواته الأخيرة في عزلة ورفاهية حتى مات عام ٢٠٠٨.

لم ينته الاحتلال الوحشي لتيمور الشرقية إلا عام ١٩٩٩، بعد أن صوت غالبية سكان تيمور الشرقية بشكل كاسح لصالح الاستقلال عن إندونيسيا. وبعد أن دعمت إندونيسيا حملة إرهاب، أودت بحياة ١٥٠٠ ودمرت البلاد. حدث ذلك رغم تقديم إندونيسيا لوعود للأمم المتحدة بالحفاظ على السلم والأمن من البداية للنهاية.

أمثلة على استخدام الجيش الأندونيسي معدات بريطانية في القمع الداخلي

- في أبريل ١٩٩٦، قدمت بريطانيا حاملات مدرعة لنقل الأفراد استخدمت في هجوم عنيف على حرم الجامعة الإسلامية الإندونيسية في يوجنج باندانج. اعترفت الحكومة البريطانية أنها قدمت معدات بريطانية في الستينيات استخدمت في هذا الهجوم واستخدمت القوة المفرطة لقمع احتجاج شرعي.

- طوال عام ١٩٩٨، نقلت الصور والأفلام، مشاهد من شـوارع المـدن الإندونيسية لمواجهة المظاهرات السلمية ضد الرئيس سوهارتو باستخدام الأسلحة البريطانية والدبابات العقرب والعربات المدرعة وخراطيم المياه. كما استخدم الرئيس "حبيبى" المعدات البريطانية فى ١٢ مايو من نفـس العام، وقتل أربعة طلاب فى جامعة تريساكتى فى جاكرتا، وأيضا فـى ١٣ نوفمبر، كما قتل أكثر من دستة فى جاكرتا وأعلن وزير الخارجيـة البريطانية آنذاك أن بعض المعدات التى استخدمت ضد المتظاهرين كان قد تم شراؤها من بريطانيا.
- فى يوليو وديسمبر ٢٠٠٠، استخدمت أسلحة متنوعة بريطانية الأصل فى صدامات بين المسيحيين والمسلمين فى آمبون.
- فى عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، تم تصوير دبابات العقرب البريطانية الصنع فى مناسبات عديدة تهاجم الانفصاليين فى أتشيا.

على الرغم من خلع سوهارتو واستقلال تيمور الـشرقية كتطـورين إيجابيين، فإن أوضاع حقوق الإنسان فى إندونيسيا بقيـت منتهكـة طـوال السنوات الأولى من هذا القرن.

نشطت حركة انفصالية مسلحة عام ١٩٧٦ فى إقليم أتشيا الإندونيسى. وزادت العمليات العسكرية الإندونيسية عام ١٩٨٩. وقتل آلاف المدنيين فى التسعينيات، غالبيتهم على يد القوات المسلحة الإندونيسية فى مساعيها لتصفية الانفصاليين. زاد مستوى العنف عاما بعد آخر منذ سقوط سوهارتو وحتـى نهاية عام ٢٠٠٢، حينما تم التوصل لاتفاق سلام مؤقت. رغـم ذلـك، تـم الخروج على الاتفاق فى مايو ٢٠٠٣ وشنت الحكومة الإندونيـسية عمليـة

عسكرية واسعة النطاق فى إقليم آتشيا. وارتكبت جرائم وحشية كثيرة ضد المدنيين الآتشيين.

وافقت الحكومة الإندونيسية، قبل أغسطس ٢٠٠٢، على عدم استخدام المعدات المجلوبة من بريطانيا فى العمليات العسكرية ضد إقليم آتشيا، وإخطار الحكومة البريطانية بشكل مسبق إذا ما خططت لفعل ذلك. رغم ذلك، سمحت الحكومة البريطانية فى أغسطس ٢٠٠٢، بناء على طلب من إندونيسيا، باستخدام القوات المسلحة الإندونيسية لمعدات بريطانية الصنع فى إقليم آتشيا.

كان هذا القرار بمثابة ضوء أخضر ليرتكب الجيش الإندونيسى جرائم حرب. فى الوقت نفسه، خلال عام ٢٠٠٢، ضاعفت الحكومة البريطانية عدد تراخيص بيع السلاح الصادرة للقوات الإندونيسية (لتبلغ ١٨٢ بعد أن كانت ٥٤ فقط عام ٢٠٠١). بالتالى، شاركت الأسلحة البريطانية من دبابات العقرب (سكوربيون) وطائرات هوك، وحاملات الجنود ساراسن **SARACEN**، فى الحرب فى إقليم آتشيا عام ٢٠٠٣.

قالت الحكومة البريطانية إنها حصلت على ضمانات من إندونيسيا بعدم استخدام الأسلحة "بشكل هجومى" أو "بشكل ينتهك حقوق الإنسان". قبل ذلك، كانت " الضمانات التى قدمتها إندونيسيا للأمم المتحدة لا تعنى أى شيء ولم تلتزم بها فى تيمور الشرقية، وغيرها من السوابق التى استخدمت فيها إندونيسيا المعدات المستوردة من بريطانيا فى القمع الداخلى، هذا التصريح من جانب الحكومة البريطانية يثير الدهشة.

كشفت إحدى اللجان البرلمانية عدم اتخاذ الحكومة البريطانية إجـراء مستقلا لتوبيخ الجيش الإندونيسى ومنعه من استخدام المعدات البريطانية فى القمع الداخلى. وخلصت اللجنة إلى أن " الضمانات لا تساوى قيمة الورقـة الذى كتبت عليه ". واضطرت الحكومة البريطانية عام ٢٠٠٥ للتخلى عـن حقها فى استخدام هذه الضمانات.

وضعت الحرب أوزارها فى آتشيا، بـلا فـضل لبريطانيـا ودون أن تستخدم حقها لإجبار الحكومة الإندونيسية عن الالتزام بالضمانات. ومـرت كارثة تسونامى آتشيا فى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤، لكنهـا دفعـت باتجـاه بـدء مفاوضات السلام، التى أسفرت عن انتهاء الحرب فى الإقليم.

غينيـا(٦)

كانت غينيا التى تقع فى غرب أفريقيا مستعمرة فرنسية منـذ أواخـر القرن التاسع عشر، وحصلت على استقلالها عام ١٩٥٨. كان "سـيكوتورى" أول من تولى رئاستها بعد الاستقلال، رئيسا أوتوقراطيا قمع أية معارضـة. قاد الجنرال لاسانا كونتى انقلابا عسكريا دمويا واستولى على السلطة عـام ١٩٨٤. ومات فى نهاية عام ٢٠٠٨. واصل كونتى ممارسة الأساليب القمعية التى اتبعها تورى الذى بعد محاولة انقلابية فى عام ١٩٨٥.

واجه "كونتى" عام ١٩٩١ ضغوطا عامة لإجراء انتخابـات. عقـدت الانتخابات بشكل دورى منذ ذلك الحين، وأسفرت عن فوز " كرنتى "، وثار الجدل حول شرعيتها وشكا المعارضون من مضايقات وملاحقـات قـوات الأمن.

يعد سجل حقوق الإنسان الغينى سجلا فقيرا منذ الاستقلال؛ قمعت قوات الأمن المظاهرات بعنف خلال الانتخابات الرئاسية فى ديسمبر ١٩٩٨، وفى الانتخابات المحلية فى يونيو ٢٠٠٠، واستفتاء ٢٠٠١ لإعادة انتخاب كونتى لفترة رئاسية ثانية.

فى هذا الإطار، تقول منظمة العفو الدولية أنه كان هناك توقع، كما كان هناك خطر بالغ، بأن قوات الأمن الغينية سوف تستخدم المعدات العسكرية فى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. رغم ذلك، سمحت شركة جنوب أفريقيا الفيس أو إم سى Alvis Omc، وهى شركة جنوب أفريقية متضامنة مع شركة آلفيس البريطانية، سمحت بحصول غينيا على العربات المدرعة " مامبا " **Mamba**.

شهدت غينيا تظاهرات سلمية فى يناير وفبراير ٢٠٠٧ احتجاجا على الفساد وعلى تدخل "كونتى" فى شئون القضاء. ويوضح فيلم تم تصويره فى ٢٢ يناير فى العاصمة كوناكرى قوات الأمن فى عربات مامبا المدرعة، وغيرها من عربات من طرز أخرى، يطلقون النار على المتظاهرين فى مسيرة سلمية. أسفر استخدام قوات الأمن للقوة على مدار أكثر من شهرين، عن أكثر من ١٣٠ قتيلا و ١٥٠٠ جريحا. ولم تتورع قوات الأمن عن إطلاق النار أيضا على الأطفال. رغم إصدار قانون بتشكيل لجنة تحقيق فى الانتهاكات، فإن الحكومة لم تمولها، وبالتالى لم تتمكن من مجرد الشروع فى عملها.

عندما أصبح العنف الذى تستخدمه قوات الأمن منذ ٢٠٠٣ ضد المتظاهرين السلميين بديهيا ولا يحتاج لمزيد من الأدلة، قدمت فرنسا

والبرتغال وإسبانيا خراطيش بنادق الرش للنظام الغينى، وزودته السنغال بالذخائر وتركيا بالأسلحة النارية.

استمرت الصادرات رغم استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من طرف قوات الأمن فى غينيا. وقدمت غينيا مثالا فجا عن الكيفية التى تساعد بها الدول المنتجة للسلاح فى استمرار القمع السياسى فى بلدان العالم النامى.

بورما[٧]

كانت بورما، الشهيرة بميانمار جزءا من مستعمرة الهند البريطانية منذ عام ١٨٨٥، وحصلت على استقلالها عام ١٩٤٨. قام جنرال بورمى بانقلاب فى مارس ١٩٦٢، وأدار البلاد "مجلس ثوري" من الجنرالات دفع البلاد نحو الركود الاقتصادى والعزلة.

واجه النظام عام ١٩٨٨ غضبا شعبيا، واحتجاجات تطالب بتشكيل حكومة مدنية منتخبة. وفى سبتمبر من نفس العام، استولى على السلطة مجلس الدولة للقانون والنظام (SLORC) **The Stste Law and Order Council** وقتل الآلاف من المتظاهرين خلال الإجراءات القمعية الصارمة فى محاولة فرض النظام.

أعدت "أونج سان سوكيى" زعيمة أكبر أحزاب المعارضة شعبية، لخوض انتخابات عام ١٩٩٠، وبقيت فى منزلها، فقد كانت قيد الاعتقال فى منزلها. ورغم الانتصار الكاسح للمعارضة فى انتخابات ١٩٩٠. ألغى " مجلس الدولة للقانون والنظام " نتائج الانتخابات. ينجز النظام " خارطة طريق "للديمقراطية، ومع ذلك فإن هذه الخريطة ليست موضع ثقة ولا خاضعة لرقابة شاملة.

تملك قوات الأمن البورمية تاريخا موثقا بشكل جيد من انتهاك حقوق الإنسان، تصفه الأمم المتحدة بأنه واسع الانتشار ومنهجي.

فرض الاتحاد الأوروبى عام ١٩٨٨ خطرا على تقديم الأسلحة لبورما، وفرضته الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك فى ١٩٩٣. وبقيت الصين منذ عام ١٩٨٨ المصدر الأساسى للسلاح للقوات المسلحة البورمية. فزودتها بالدبابات، والعربات المدرعة لنقل الأفراد، والطائرات العسكرية، والمدفعية. وأعلنت الصين للأمم المتحدة فى ٢٠٠٢ أنها قدمت ٣٢٠٠ سلاح ناري لبورما.

تمد بورما بالسلاح دولا أخرى مثل سوريا، وصربيا، وأوكرانيا. تمدها روسيا بالمدفعية والطائرات الحربية، وتمدها صربيا بالأنظمة المدفعية، وأوكرانيا بحاملات الجنود المدرعة. أشار تقرير صادر منذ عشر سنوات إلى أن سنغافورة زودت بورما بمصنع لإنتاج بنادق هجومية وذخائر. وكشفت تقارير أخرى عن تقديم الهند لبورما مبيعات متنوعة من المعدات العسكرية، رغم أن الهند أكدت مرارا أن الاتحاد الأوروبى لن يبيع طائرات هليكوبتر لبورما من تلك التى تحتوى على مكونات مصنوعة فى أوروبا.

انتشرت الاحتجاجات فى سبتمبر ٢٠٠٧ بشكل متزايد نتيجة لارتفاع أسعار الوقود، وأسفرت عن أكبر اضطرابات مدنية فى بورما منذ عام ١٩٨٨.

انتشرت الاحتجاجات التى يقودها الرهبان بشكل سريع، استخدمت الذخيرة الحية والقنابل المسيلة للدموع والهراوات فى قمع الاحتجاجات. وتم اعتقال الآلاف (وسجن المئات فى ظروف معاملة غير إنسانية وأشارت تقارير موثوقة إلى أنها بلغت حد التعذيب). وأسفرت عن مئات الجرحى، وقتل ١٣ مدنيا.

استخدم جيش بورما الناقلات العسكرية الحاصل عليها من شركة صينية فى نقل الجنود أثناء عمليات القمع. قدمت الصين لبورما حوالى ألف عربة فيما بين سنوات ١٩٨٨ و ١٩٩٥، كما باعت شركة صينية ٤٠٠ عربة عسكرية أخرى لنقل الجنود عام ٢٠٠٥. استخدمت قوات الأمن البورمية الناقلات العسكرية لاختراق حشود المحتجين، وقتلت ثلاثة على الأقل فى العاصمة " يانجون " فى سبتمبر ٢٠٠٧.

عارضت الصين وروسيا، العضوين الدائمين فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة، عارضتا كل محاولات الأمم المتحدة لفرض حظر على تقديم السلاح لبورما. قدمت هذه المساندة الدبلوماسية لحكومة بورما سببا لعدم تحسين الحكومة لممارساتها فى مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، حيث كانت تدرك أن لديها أصدقاء يمكنها أن تشترى منهم السلاح الذى تحتاجه لقمع القوى الديمقراطية فى بورما.

هوامش الفصل الرابع

1- http//tinyurl.com/mmva5
2- http//tinyurl.com/dgmopy3
3- http//tinyurl.com/bnk68u

٤- معظم المعلومات الواردة فى هذا الجزء مأخوذة عن منظمة العفو الدولية

Amnesty International, Nepal: Military assistance contributing to grave human rights violations (ASA 31/047/2005).

٥- معظم المعلومات الواردة فى هذا الجزء مأخوذة عن الحملة المضادة لتجارة السلاح

Campaign Against Arms Trade, www.caat.org.uk/publications /countries/indonesia-0604.php

٦- معظم المعلومات الواردة فى هذا الجزء مأخوذة عن منظمة العفو الدولية

Amnesty International, Blood at the Crossroads: Makingthe case for a global Arms Trade Treaty (ACT 30/11/2008), chapter 6.

٧- معظم المعلومات الواردة فى هذا الجزء مأخوذة عن منظمة العفو الدولية

Amnest International, Blood at the Crossroads: Makingthe case for a global Arms Trade Treaty (ACT 30/11/2008), chapter 8.

(٥)

أثر تجارة السلاح على التنمية

الديون هى ميراث الحصول على السلاح ... أثر الصراع على التنمية وعلى الأهداف التنموية للألفية الجديدة ... علاقة التنمية وتجارة السلاح بالفساد ... الخطوات المتبعة فى محاولة التخفيف من أثر تجارة السلاح على التنمية ...

"لا يمكن لمجموعة من الدول أن تنجز أية أهداف كبرى – بدون سلام، أو بدون حماية للبيئة، وبدون احترام لحقوق الإنسان والديمقراطية، ولا بدون تحديد النسل والتكامل الاجتماعى – إلا فى إطار تنمية مستدامة تؤدى لمجتمع إنسانى". تلك الكلمات وردت فى تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ١٩٩٤ ولازالت تعكس الحقيقة حتى الآن.

تهدد الصراعات التنمية المستدامة بشكل كبير. كتب " بول كولير " الاقتصادى السابق بالبنك الدولى يقول : " لدى الدول النامية مشكلات كافية بدون تبديد ثرواتها فى الإنفاق العسكرى، ولا بتدمير ذاتها اجتماعيا واقتصاديا عن طريق الحرب "(١).

رغم التحسينات التى حدثت طوال العقود القليلة الماضية، لازال هناك ما يقدر بحوالى ٤. ١ بليون إنسان يعيشون تحت خط الفقر (يعرفهم البنك الدولى، بأن دخل الواحد منهم أقل من ٢٥. ١ دولار يوميا باعتبار سعر الدولار فى ٢٠٠٥ هو سعر الأساس). وطبقا للبنك الدولى: " فإن من

يعيشون تحت خط الفقر فى أفريقيا جنوب الصحراء يشكلون حوالى ٥٠% من السكان منذ عام ١٩٨١. وبالأرقام المطلقة تضاعفوا تقريبا من ٢٠٠ مليون عام ١٩٨١ إلى ٣٨٠ مليونا عام ٢٠٠٥"(٢).

ميراث الحرب الباردة

تزداد البلدان الأشد فقرا فى العالم افتقارا بشكل واسع نتيجة للديون الضخمة المستحقة عليها للبلدان المتطورة. بعض هذه الديون مستحقات عن مشتريات سلاح سابقة. معظم البلدان الغارقة فى الديون إما منهمكة فى صراعات أو على وشك دخولها.

تغذى مبيعات السلاح دورة لا تنتهى من الفقر والديون. وجدت البلدان النامية نفسها، خلال الحرب الباردة، تسير خلف واحدة من القوى العالمية الكبرى، تشترى أسلحة أو تتلقاها مجانا لتعزيز مواقفها. أدى سباق التسلح العالمى بين القوى الكبرى إلى سباق تسلح إقليمى. فى الوقت نفسه، حقق الديكتاتوريون والحكومات الفاسدة مشتريات أسلحة على نطاق واسع، لدعم سلطتهم وحشد محافظهم بالأموال من خلال الابتزاز والرشاوى التى يحصلون عليها من صفقات بيع السلاح. قلص الإنفاق العسكرى الضخم من الإنفاق على التنمية كما فاقم من الصراعات بين الدول وأيضا من الصراعات فى داخل كل دولة. التى زادت بدورها من الحاجة للمزيد من السلاح، ومن الحصول على القروض الغربية لتمويل السلاح، وتصاعد ديون البلاد.

استمرت الدورة فى أعقاب الحرب الباردة فى أجزاء كثيرة من أفريقيا وآسيا. تعانى بلدان، فى بعض المناطق، من التأثيرات الاقتصادية الناجمة

عن عقود من الاستدانة، والصدمات تحت عبء الديون، التى لا تنتمى لهم ولا تخصهم فى الواقع، ولا يحلمون بالقدرة على تسديدها على الإطلاق.

غرقت البلدان الأشد فقرا فى العالم فى سباق التسلح، فى ذروة سنوات الحرب الباردة فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وهو الأمر الذى أسس لفقرهم الراهن. دفعت أمريكا اللاتينية والقرن الأفريقى، وجنوب أفريقيا، والهند الصينية، دفعت لصراعات سرعت من سباقات التسلح الإقليمية ومن الصراعات المحلية عام ١٩٨٥، خصصت موزبيق ٣٨% من إنفاقها الحكومى للإنفاق العسكرى، وإيران ١. ٣٤%، والسلفادور ١. ٢٩%، وأثيوبيا ٩. ٢٨%، ونيكاراجوا ٢. ٢٦%. وفى معظم الحالات كانت مشتريات السلاح هى سبب ارتفاع الإنفاق العسكرى وإلقاء المزيد من الأعباء على الميزانية. وفى حالات أخرى، استدانت بعض البلدان العملات الصعبة من المقرضين الدوليين لتمويل مشترياتها من السلاح، أى غرقت فى الديون من أجل التسلح.

يقول أحد تقارير حملة مناهضة تجارة السلاح : " ستبقى الديون وتكاليف الدمار الناجمة عن الصراعات المتراكمة من الحرب الباردة، ستبقى عبئا ثقيلا على الأجيال اللاحقة. وسوف يدفع الأطفال الذين لم يولدوا بعد .. ثمن الديون الناتجة عن حروب لم يقاتلوها، ولأفكار وأيديولوجيات لم يتبنوها، وثمن نظام إقليمى ودولى لم يعد قائما، وثمن قرارات صنعها زعماء إقليميون ودوليون لم يعودوا فى السلطة"[٣]. فى هذا الإطار، قدرت ورقة بحثية كتبت عام ١٩٩٤ أن ٢٠% من ديون العالم النامى كانت لشراء أسلحة[٤].

أهداف التنمية للألفية الجديدة والصراعات

فى بداية القرن الواحد والعشرين، أقرت ١٨٩ دولة وألزمت نفسها بثمانية أهداف للتنمية فى الألفية الجديدة، تستهدف تحقيق ما يلى بحلول عام ٢٠١٥ :

- تخفيض أعداد الفقراء والجوعى إلى النصف.
- تحقيق تعليم أساسى شامل لكل البشر.
- تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.
- خفض وفيات الأطفال.
- تحسين الرعاية الصحة العامة للسيدات.
- مكافحة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض.
- ضمان الاستدامة البيئية.
- تطوير شراكة كوكبية من أجل التنمية.

تميل البلدان النامية بشكل خاص لخوض الصراعات المسلحة. يقول تقرير "الحرب على العوز "War on Want : " تعانى ٨٠% من أفقر ٢٠ بلدا فى العالم من خوض حروب كبرى على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية"[٥]. ويؤكد "كولير" أن "تعيش البلدان التى تعانى من انخفاض متوسط دخل الفرد فيها، أو من النمو البطيء أو السالب، والبلاد التى تعتمد بالأساس على استيراد السلع (أى البلدان النامية) .. تعانى من مخاطر أكثر من

غيرها من البلدان ". من هنا تحمل تجارة السلاح، والحصول عليها لاستخدامها فى الصراعات، تحمل تأثيرا عكسيا على التنمية وعلى إمكانية تحقيق أهداف التنمية فى الألفية الجديدة.

ليس من المتوقع أن يتغير هذا الحال فى وقت قريب. فكما رأينا فى الفصل الأول أن أغلب الحروب هذه الأيام حروب أهلية أكثر منها حروب بين بلدين أو أكثر. يقول " كولير " إن " الحروب الأهلية هى الحرب الأكثر شيوعا فى البلدان النامية "، ويضيف " كولير: " إن معدلات النمو الاقتصادى تتراجع فى هذه البلدان بنسبة ٢% سنويا. ويستشهد بتحليل حديث يبين أن الحروب الأهلية لا تصل إلى نهاية – وتبلغ ٣ أضعاف الحروب الأهلية التى نشبت قبل عام ١٩٨٠.

تأثير الصراعات على التنمية

تعانى البلدان النامية من تأثير الصراعات السلبى على التنمية، على سبيل المثال، تشير الحرب على العوز **war on want** أن ٩٠% من أعلى البلدان فى معدل وفيات الأطفال تعانى من صراعات مسلحة فى السنوات الأخيرة. وتقول "أوكسفام **Oxfam**" (أكبر منظمة خيرية عالمية للإغاثة والتنمية– المترجم): "يزداد معدل الوفيات ارتفاعا فيما بين البالغين والقصر بنسبة ١٣% خلال الصراعات المسلحة. كما ترتفع أيضا معدلات وفيات النساء، وانتشار الأمراض مثل فقد المناعة والإيدز وغيرها من الأمراض"[٦].

وتقول "أوكسفام **Oxfam**" فى تقاريرها إن ٢٢ بلدا على الأقل من مجموع ٣٤ بلدا لن تتمكن من تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة، غارقة

فى الصراعات أو خارجة منها للتو. وتعد أفريقيا جنوب الصحراء أوضح مثال، فهى المنطقة الأكثر ميلا للصراعات المسلحة، وعلى الأرجح لن تحقق أهداف التنمية للألفية الجديدة المنوط بها تحقيقها فى ٢٠١٥ .

دعنا ننظر عن قرب لبعض البلدان، فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مات ٤٫٨ مليون فى الفترة من ١٩٩٨ و ٢٠٠٦، خلال وبعد الصراعات المسلحة التى شهدتها. طبقا لإحصاءات أوكسفام **Oxfam**، ٩٠% من هؤلاء ماتوا نتيجة لانتشار الأمراض المعدية، وسوء التغذية وتدهور ظروف الحمل. من الصعب الاعتقاد بأن هذه أمور تحدث فى بلد يعيش فى سلام، حتى ولو كان فقيرا مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. كلفت الحرب الكونغو الديمقراطية خسائر قدرت بـ ١٨ بليون دولار، وقدر صندوق النقد الدولى الناتج المحلى الإجمالى للكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٦ بأقل من ١٧,٥ بليون دولار أمريكى[٧]. وطبقا للدعوة لخفض السلاح إلى النصف، أن الكلاشنكوف وما أشبه هو السلاح المستخدم فى الحرب فى جمهورية الكونغو الديمقراطية[٨]. وبالطبع لا تنتج الكونغو الكلاشنكوف.

فى بروندى، البلد المجاور لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قتل حوالى ٣٠٠ ألف وأجبر مليون على الفرار من منازلهم فى حرب أهلية امتدت من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٦. قدرت خسائر هذه الحرب بمقدار ٧. ٥ بليون دولار أمريكى[٩]. وطبقا لاحصاءات أوكسفام **Oxfam** الصادقة بشأن الصحة فى بروندى، " أحد العوامل المهمة فى ارتفاع الخسائر البشرية.. تدمير الخدمات الصحية خلال الحرب، واستمرار العنف المسلح الذى استنزف ما تبقى من بنية أساسية للخدمات الصحية فقيرة فى الأساس". وتشير أوكسفام **Oxfam**

لافتقار بروندى لصناعة السلاح، وإلى أن كل الأسلحة المستخدمة فى القتال كانت مستوردة من بلدان أخرى.

أسفرت الصراعات المختلفة التى شهدتها ليبيريا فى الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٣ عن موت ربع مليون وتهجير مليون آخرين(١٠). ورغم حظر السلاح المفروض من جانب الأمم المتحدة، تغذت الحروب الليبيرية على الأسلحة المستوردة من آسيا وأوروبا. أيضا، تكشف إحصاءات الصحة فى ليبيريا عن حقائق مفجعة، إلا أن تخفيض حدة العنف فى الوقت الراهن منح الإمكانية لتحقيق زيادة ذات شأن فى معدلات المسجلين فى المدارس.

يلاحظ تقرير حديث عن السودان، أن "عوائد الثروة المعدنية الضخمة تنتقل لتمويل سباق التسلح بدلا من تمويل التنمية"، حيث أنفقت الحكومة ٤٠% من أموالها على الشئون العسكرية والأمن العام عام ٢٠٠٦، كما أنفقت حكومة الحكم الذاتى فى جنوب السودان ٣٠% من أموالها عام ٢٠٠٨. يوضح إنفاق السلام فى جنوب السودان وما أحدثه من تغيرات كم كانت هذه النفقات مدمرة ومبالغا فيها. وأمكن للبشر أن يتحركوا بحرية فى المنطقة التى كانت محلا للصراع، وأصبحت الإمدادات الدوائية مناسبة منذ اللحظة الأولى، وعاد غالبية السكان المرحلين لديارهم(١١).

هذه مجرد أمثلة من صراعات أخرى عديدة فى أفريقيا، كلها تتغذى على الأسلحة المجلوبة من الخارج، وتلقى بأعباء اقتصادية ثقيلة على أطرافها. فى هذا الشأن، تشير إحصاءات أوكسفام إلى أن ٢٣ دولة أفريقية فقدت حوالى ٢٨٤ بليون دولار أمريكى بسبب الصراعات المسلحة فيما بين أعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. وأن ٩٥% من الأسلحة والذخائر المستخدمة فى هذه الصراعات جاءت من الخارج.

ارتباط التنمية وتجارة السلاح بالديون والفساد

كذلك، يمكن للتنمية أن تتأثر سلبا بزيادة الإنفاق على تجارة السلاح حتى ولو لم تكن هناك صراعات مسلحة قائمة تبرر هذا التسلح. فالدول التى ليست متورطة فى حرب ذات شأن، تنفق ببذخ وإفراط على التسلح، وتتسبب مشتريات السلاح فى زيادة الديون وانتشار الفساد، وتجعل من الصعب تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة.

على سبيل المثال، تتميز بعض البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، طبقا لتصنيف الأمم المتحدة، بأن نفقاتها العسكرية أكبر من نفقاتها على التعليم والصحة مجتمعين (ومنها أريتريا، وأنجولا، وبروندى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية) بينما هناك بلدان أخرى نفقاتها العسكرية أكبر مما تنفقه على الرعاية الصحية وحدها (مثل غينيا، وكوت دى فوار، وغينيا بيساو)[١٢].

تعد تركيا، عضو حلف الناتو، واحدة من كبرى الدول المستوردة للسلاح منذ سنوات عدة، حيث ترجع نسبة ١٠% و٢٠% من ديونها فى عام ١٩٩٩ إلى مشترياتها من السلاح التى جلبتها منذ عام ١٩٩٠ وتواصل تركيا فى هذا القرن الإنفاق على شراء الأسلحة. وارتفعت ديونها المرتبطة بالتسلح لتبلغ ١٠ بلايين دولار أمريكى على الأقل فيما بين أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، ذلك طبقا لبيانات معهد استكهولم لأبحاث السلام الدولى (سيبرى)، ويقول تقرير أهداف التنمية للألفية الجديدة الصادر عام ٢٠٠٥ أن ديون تركيا أدت إلى خفض حصة تمويل أية سياسات مستهدفة من أجل الرفاهية الاجتماعية عموما ... والحصة المخصصة للحد من الفقر على نحو خاص"[١٣].

أيضا، يعد الفساد مشكلة بالغة الأهمية، ففى الهند، وهو بلد آخر من أكبر البلدان المستوردة للسلاح، أجرت الشرطة تحقيقات عام ٢٠٠٥ بشأن الفساد الذى أحاط بـــ ٤٧ صفقة شراء أسلحة، حيث تم اتهام كبار السياسيين والضباط بالحصول على رشاو، وألغيت بعض الصفقات مع الشركات المتورطة. وليس من المتوقع للهند أن تحقق أيًا من أهداف التنمية فى الألفية الجديدة إلا إذا غيرت أولويات إنفاقها فى غير صالح الإنفاق العسكرى[١٤].

أدت صفقات الأسلحة الضخمة، فى جنوب أفريقيا، التى أدينت بالفساد، إلى جلب خسائر بلغت معدلاتها ٥٢٠ مليون دولار سنويا حتى عـــام ٢٠١١ – ٢٠١٢. بينما تحررت الدولة من تكلفة خدمات المياه فى عموم الهند التى بلغت ٤٢٥ مليون دولار سنويا[١٥].

ما العمل؟

ينشأ من دورة الديون والصراع المسلح موقف تقدمي لمساعدة البلدان النامية، اعتمادا على آخرين مترابطين.

أولا: يجب على الأمم الغربية إلغاء الديون الضخمة المستحقة لها لدى الأمم الفقيرة. خذ إندونيسيا على سبيل المثال، واحدة من البلدان الأشد فقـــرا التى عانت من الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٨. وهى أعلى البلدان فـــى معدلات وفيات السيدات فى جنوب شرق آسيا[١٦]، ويعيش فيها ١٤ مليونـــا (٦%) من مجموع السكان بأقل مـــن دولار واحـــد يوميـــا، و١١٧ مليونـــا (٥٤%) بأقل من دولارين أمريكيين يوميا[١٧].

أنفقت إندونيسيا بسخاء خلال تسعينيات القرن العشرين علــى شــراء طائرات "هوك" **Howk** من شركة **BAE** وعربــات مدرعــة مــن آلفــيس **ALVIS** (صفقة دارت حولها اتهامات بالفساد). ضمنت الإدارة البريطانيــة لضمان الصادرات (**ECGD**) تلك الصفقات. تخلفت إندونيسيا عن دفع ديونها فى ظل الأزمة المالية لعام ١٩٩٨، وبالتالى دفعت الإدارة البريطانية لضمان الصادرات مستحقات شركات السلاح التزاما بالضمان الذى تعهدت به، على أن تتولى الحكومة البريطانية الحصول على المال من إندونيسيا.

دفعت الإدارة البريطانية لــضمان الــصادرات ٦٤٥ مليــون جنيــه إسترلينى (٩٤٥ دولارا أمريكيا) لشركات السلاح البريطانية فيما بين أعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠٤ بسبب تخلف إندونيسيا عن سداد ديوانها[١٨]. وبحلول نهاية فبراير ٢٠٠٧، كان للإدارة البريطانية لضمان الصادرات ٧٥٧ مليون جنيه إسترلينى لم تدفعها إندونيسيا، ٧٥% من قيمة هذه الأموال تتعلق بــصفقات سلاح، و ٦٠% من قيمتها قيمة شراء إندونيسيا لطائرات هوك فى ســنوات التسعينيات من القرن العشرين[١٩].

رغم أن إندونيسيا دولة فقيرة، فإن الحكومة البريطانية لازالت تلح فى طلب ديون إندونيسيا المستحقة الدفع ثمنا لصفقات أسلحة سابقة. سوف تدفع إندونيسيا هذا الدين فى ٢٠٢١، لن يخسر دافع الضرائب البريطانى أمــوالا، فالحقيقة أن تجارة السلاح تلقى بأعباء مالية ضخمة على إندونيسيا.

ثانيا: يجب على الدول الغربية أن توقف بيع السلاح للــدول الأكثــر فقرا، لمنع تراكم ديون جديدة عليها فى وقف تــدفق الأســلحة. (**EU code**) تحت مبادئ الاتحاد الأوروبى الخاصة ببيع السلاح (انظر الفصل ٩) التى

تم إقرارها عام ١٩٩٨ بعد سنوات من حملات جماعات الضغط .. تحث الدول الأوروبية البائعة للأسلحة على أن تضع فى اعتبارها وهى تمنح التراخيص بتصدير الأسلحة " إذا ما كانت هذه الصادرات تعيق بشكل خطير التنمية المستدامة فى البلدان المتلقية للسلاح ". ترك الموقف العام الجديد للاتحاد الأوروبى هذا الاعتبار بلا تغيير.

لكن مبدأ الاتحاد الأوروبى **(EU code)** ولا الموقف العام للاتحاد الأوروبى **Common Position** ليس لها إلا تأثير محدود، حتى الآن، فى منع صادرات السلاح للدول الأكثر فقرا والأشد تخلفا. " ومنذ عام ٢٠٠٢ لم يرفض إلا طلب واحد من طلبات تصدير السلاح من جانب الحكومة البريطانية على أساس أنه يتعارض مع القدرة الفنية والاقتصادية للبلد المتلقى للسلاح ". دافعت الحكومة البريطانية عن نفسها فى مواجهة انتقادات الحملات بالقول أن " صادرات الدول النامية من المعدات العسكرية لا تحتل إلا نسبة محدودة من التجارة الكوكبية، وأيضا من الصادرات العسكرية للمملكة المتحدة ". لم يكن الوضع فى بلدان الاتحاد الأوروبى الأخرى أفضل حالا – ومن بين عشرات الآلاف من تراخيص التصدير التى صدرت، لم يرفض إلا ٥٢ تخصيصا فقط منذ عام ٢٠٠٣ لأسباب ترتبط بالتنمية المستدامة، ٤٢ منها رفضتها فرنسا وحدها[٢٠]. حتى السويد ليس لديها منهاج ولا معايير لتحديد ما إذا كانت صفقة السلاح تهدد التنمية المستدامة من عدمه[٢١].

تقول هيئة خدمات البحوث التابعة للكونجرس إن " البلدان النامية مستمرة فى شراء السلاح من الخارج كمصدر أساسى لحصولها على السلاح[٢٢]. فى هذا الإطار، زادت قيمة صفقات السلاح مع الدول النامية إلى

٤٢,٣ بليون عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٣٨,١ بليون دولار قبل عام واحـــد. تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على أسواق السلاح فـــى بلـــدان العالم النامى. وبالنظر إلى أفريقيا، تحتل الصين والبلدان الأوروبيـــة (عـــدا بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا) قمة تجارة السلاح مع أفريقيا[٢٣].

هكذا، نرى أن أثر تجارة السلاح على الصراعات المسلحة، وحقـــوق الإنسان، والتنمية، أثر سلبي كاسح. ولكن كيف يعمل "بزنس المـــوت" فـــى الواقع؟

هوامش الفصل الخامس

1- Paul Collier, 'War and military expenditure in developing countries and their consequences for development in The Economics of Peace and Security Journal.vol1, no1, 2006.

2- http://tinyurl.com/d5gsu

3- Susan Willett, The arms trade, debt and development, Campaign Against Arms Trade, May 1999.

4- Shooting Down the MDGs: How irresponsible arms transfers undermine development gools, Oxfam, Oct 2008.

5- Fabien Mathieu and Nick Dearden, Corporate Mercenaries: The threat of private military and security companies, War on want, Nov 2006.

٦- انظر الهامش رقم ٤

7- http://tinyul.com/bol37w

8- The AK-47: the world's favourite killing machine, Conrol Arms, Jun 2006.

٩- انظر الهامش رقم ٤

١٠- انظر الهامش رقم ٢

11- Edward Thomas, Against the Gathering Storm: Securing Sudan's Comprehensive Peace Agreement, Royal institute of International Affairs, Jan 2009.

12- http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2007-2008/

١٣- انظر الهامش رقم ٤

١٤- انظر الهامش رقم ٤

١٥-انظر الهامش رقم ٤

١٦-انظر الهامش رقم ٤

17-www.dfid.gov.uk/countries/asia/indonesia.asp

18- **Hansard, 18 Nov 2004.**

19- **Hansard, 12 Mar 2007.**

20- **Defence, Foreign Affairs, International Development and Trade and Industry Committees, Strategic Export Conrols: 2007 Review, House of Commons, 23 Jul 2007, HC117.**

21- **Good conduct? Ten years of the EU Code of conduct on arms Exports, Jun 2008.**

22- **Congressional Research Service, Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2000-2007, 23 Oct 2007.**

٢٣- انظر الهامش رقم ٢٢

(٦)

بزنس الموت

"الباب الدوار" والتأثير السياسى التافه.... معارض السلاح والمعرض الدولى لمعدات نظم الدفاع DSEI ....

الدعم الحكومى والأشكال الأخرى من الدعم ... نزاعات السماسرة .. المرتزقة ... الجاسوسية.

تميل شركات السلاح إلى القول بأنها شـركات الـسلاح والحكومـة منفصلة تماما ولا تربطهما أية رابطة، والشركات الكبـرى تحـت رحمـة أعضاء الهيئات التشريعية، لكن هذا الادعاء بعيد تماما عن الحقيقة. ليس فقط فيما يفعله صناع الأسلحة باستخدام نفوذهم السياسى فى تهديد الأوفياء بفقـد وظائفهم، وفى بعض البلدان، تقدم شركات السلاح مساهمات مالية للأحزاب السياسية أملا فى النفوذ والسيطرة.

هناك فارق غير واضح بين ما أصبح يعرف بـ " الباب الـدوار " – ويقصد به ببساطة، الوزراء، والمستشارون الحكوميون، وكبار ضباط القوات المسلحة الذين ينتقلون للعمل فى شركات سلاح أو بالعكس .. المنتقلون مـن شركات السلاح للعمل كوزراء أو مستشارين بالحكومة والقوات المـسلحة. فالجدار المفترض أنه يفصل بين الحكومة وبين صناعة السلاح يحتوى على ثقب متسع به باب دوار دائم الحركة يصل بين شركات السلاح وبين الوزراء والمستشارين الحكوميين وكبار ضباط الجيش.

دعونا ننظر أولا للعاملين فى الحكومة الذين ينتقلون لصناعة السلاح[١]. حيث لابد أن توافق اللجنة الاستشارية لتعيينات البزنس فى بريطانيا على كبار أعضاء الحكومة الذين ينتقلون للعمل الخاص. والتى قالت فى تقرير لها عام ٢٠٠٤ : " يمكن لوزارة الدفاع أن تناقش وتجادل فى الأعضاء الذين يبحثون عن مثل هذه الأعمال إذا كان انتقالهم من إدارة متعهدى مشتريات إلى العمل فى الشركة التى تمدهم بالسلاح". يعمل " الباب الدوار " فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تكشف دراسة حديثة لمكتب المحاسبات الحكومى أن عام ٢٠٠٦ شهد عمل ٢٤٣٥ ضابطا سابقا فى البنتاجون فى صناعة السلاح[٢] .

ينطبق ذلك أيضا على السياسيين والمسئولين والجنود. فمنذ بداية التسعينيات، حصل ٩ وزراء دفاع بريطانيين على الأقل، على وظائف فى شركات سلاح. كما حصل أيضا على وظائف فى شركات السلاح منذ عام ١٩٩٧ ضباط كبار، منهم رئيس أركان سابق، ومسئولون كبار عن مشتريات وزارة الدفاع، ومستشارون سابقون لرئيس الوزراء.

جلبت المنظمة الحكومية لخدمات صادرات السلاح البريطانية (DESO) كل رؤسائها من صناعة السلاح، ذلك على مدار تاريخها الممتد منذ ٤١ عاما. فى نفس السياق، ينتقل الكثير من العاملين فى صناعة السلاح للعمل فى الحكومة.

كذلك فإن صناعة السلاح ممثلة بشكل كبير فى " الهيئات الاستشارية " للحكومة البريطانية المرتبطة بالقوات المسلحة. تشير معلومات الحملة ضد تجارة السلاح (CAAT) عن عضوية هذه الهيئات الاستشارية فى ٢٠٠٥، إلى أن شركة " BAES " لديها ١٧ ممثلا فى هذه الهيئات المرتبطة بالقوات

المسلحة، وشركة " رولس رويس " لديها ١١٥ ممثلا، وجمعية شركات إيروبيس لديها ١٣ ممثلا، والهيئات الرئيسية الأربعة البالغ عدد أعضائها ٢٨١ منهم ٤٥ ممثلا من صناعة السلاح، و٢٨ من الحكومة و ٨ فقط من جهات أخرى. كذلك، من الجدير بالذكر، أن الأشخاص والشركات المرتبطة بشركات السلاح إما ممولون أو داعمون لحزب العمال البريطانى الحاكم.

مشكلات أسواق السلاح

تشكل أسواق ومعارض السلاح التجلى الأكبر لتجارة السلاح وتغذية الدول المصنعة للسلاح للحروب والصراعات، وكذلك تغذية الحروب والصراعات لبزنس الموت. تتسوق البلاد كل عام فى معارض عالمية. تعرض شركات السلاح أفضل ما لديها من أسلحة .. أحدث معدات القتل و"الدفاع " لديها .. تشكل معارض السلاح نقاط ارتكاز تجارة السلاح العالمية.

تعقد الصفقات فى معارض السلاح، كما تشكل أيضا أماكن للقاء والاتصال وإقامة العلاقات (التشبيك) – حيث يمكن للوفود أن تقيم علاقات مع الشركات، على أن تواصل الجدل فيما بعد فى لقاءات منعزلة، لمناقشة احتياجاتها العسكرية وما هو متيسر لها الحصول عليه.

فى غالبية الأحوال، تؤكد الدول المضيفة لمعارض السلاح أنها لا تبيع بالضرورة بضائع عسكرية لكل البلدان التى تحضر المعرض، فالأمر برمته ليس أكثر من ساحة للعرض، وكل وفد دعى لمعرض السلاح قد يكون مستهلكا محتملا، ليس بالضرورة مشتريا من الدولة المضيفة، ولكن قد يشترى من أى من شركات الدول العارضة للأسلحة.

تقام معظم أسواق السلاح وتعرض بشكل دائم، هناك أيضا ٣٠ سوقا ضخما للسلاح والذخيرة على الأقل، لكنها أسواق ثانوية وغير هامة. تقع فى مرتبة أسواق السلاح "الثلاثية"، أى أسواق لأسلحة وذخائر القوات الأرضية والبحرية والجوية، إلى المعارض المتخصصة، معارض الأسلحة الجوية، ومعارض الأسلحة البحرية، وغيرها من المعارض المتخصصة.

بعض أسواق السلاح الكبرى

- أفريقيا لأسلحة القوات الجوية والدفاع **Africa Aero and Defence**

يقام هذا المعرض الدائم فى جنوب أفريقيا ويغطى سلسلة من المعروضات الجوية والعسكرية. ويقول الجنرال جوليوس كريل الجنوب أفريقى أنه " مهم جدا بالنسبة لأفريقيا".

- الدفاع **Defendorg**

يقام هذا المعرض الدائم فى اليونان، أقيم فى الأصل عام ١٩٨٠ لضمان تمكين اليونان من الحصول على استيراد السلاح، يصفه آلاف باعتباره أحد المعارض العسكرية الرئيسية.

- إيورو ساتورى **Eurosatory**

وهو سوق السلاح الدائم فى باريس ويعتبر معرضا دوليا للأسلحة الأرضية والدفاعات الأرض - جو. وقد يكون أكبر المعارض تخصصا فى عرض الأسلحة الأرضية فى أوروبا. كما تستضيف باريس أكبر معرض للأسلحة الجوية فى العالم .

• أيدياز IDEAS باكستان Pakistan

نظم هذا المعرض الدائم لصالح الحكومة الباكستانية. ويركز علـــى الأسحة، والعربات العسكرية، والمعدات العسكرية الأخرى. تقــول باكستان بصراحة ووضوح أنها من المحتمل أن تشطب إسرائيل فقط من حضور المعرض كمستهلك. يمكن لمعرض IDEAS أن يلبـــى الحاجات العسكرية للدول المنبوذة المختلفة. فقد سبق أن حـــضرت المعرض دول مثل كوريا الشمالية، وبورما، وزيمبابوى .

• أيدكس IDEX

أكبر معرض للسلاح فى الشرق الأوسط، يعقد بشكل دائم فى أبو ظبى بالإمارات العربية المتحدة .

• معرض أمريكا اللاتينية للأسلحة الجوية والـــدفاع Atin America Aero and Delense

هو المعرض الرئيسى فى أمريكا اللاتينية، يعقـــد بـــشكل دائـــم فـــى البرازيل وبعض المنتجات العسكرية للأسلحة الجوية والبحريـــة والأرضـــية وأيضا الطائرات المدنية.

تغطى معارض الأسلحة الجوية كلا من الطائرات الحربية والمدنيـــة، وتشكل مجالا جيدا للعلاقات العامة بالنسبة لشركات الأسلحة لإقامـــة " أيـــام عامة " للعروض العامة للجمهور وللاستعراضات الجوية خلال المعـــرض. تلاحظ الحملة المضادة لتجارة السلاح CAAT أن العروض الخاصة تتضمن أسواقا بحرية مثل ماريتايم الخليج Gulf Maritime فى الإمـــارات العربيـــة

المتحدة. وايونافال **Erounaval** فى باريس، وإكسبو نافال **Expo Naval** فى شيلى. هناك مجالات مناسبة أخرى، منها معارض معدات " الأمن الداخلى " ومنها على سبيل المثال معرض " ميليبول باريس " **Milipol Paris**، ومعارض معدات القوات الخاصة (ومنها معرض سوفكس **SOFEX** فى الأردن، ومعرض طائرات الهليكوبتر (منها معرض هليتس فى دوكسفام بالقرب من كمبريدج فى بريطانيا) بالإضافة لوجود معارض خاصة صغيرة مثل الطائرات بدون طيار.

سوق البوارج

حل السوق الدولى لمعدات نظم الدفاع **DESI** منذ عام ١٩٩٩ محل معارض مثل لومبرج رويال نافى، والمعرض البريطانى للمعدات العسكرية. كما حل السوق نفسه منذ عام ٢٠٠١ محل مركز معرض إكسيل **EXCEL** فى بوكلاندس بلندن لكن انعكس الأمر مرة أخرى فى ٢٠١١.

تورط السوق الدولى لمعدات نظم الدفاع منذ البداية فى خلاف. فى عام ١٩٩٩، كان هناك اختراقان منفصلان للحظر القانونى البريطانى الجديد الخاص بمنع تصنيع وبيع الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

كان السوق الدولى لمعدات نظم الدفاع مملوكا، قبل الخصخصة فى عام ١٩٩٧، لشركة خاصة، كانت رأس رمح وجزءا من الشركة الأمريكية العملاقة بى جى آى **PGI**. كان السوق الدولى لمعدات نظم الدفاع مدعوما من الحكومة البريطانية، ويحضره كبار الوزراء بشكل منتظم وتتولى القوات المسلحة البريطانية عرض معدات السوق. وتدعى له بشكل روتينى الدول المنتهكة لحقوق الإنسان : وشملت عام ٢٠٠٧ كلا من الصين، وليبيا، وكولومبيا، والعربية السعودية.

أحرزت الحملات المناهضة للتسلح انتصارا بارزا بإجبار شركة **Reed Elsevier** على التخلى عن اشتراكها فى تنظيم السوق العالمى لمعدات نظم الدفاع **DSEI**، فى مظهر واضح يبين أن معارض السلاح ساحات قانونية للبزنس، ثم شن حملة فى عام ٢٠٠٥. تتضمن رسالة علنية موقعة من كبار الأطباء وخبراء الصحة، نشرت فى جريدة المشرط **the lancet**. دعت فيها هيئة تحرير الجريدة ريد السفير **Reed Elsevier** لأن " تنأى بنفسها عن مصالح البزنس التى تهدد البشر، وتهدد المدنيين بشكل خاص، كما تهدد الصحة والصالح العام ". كما أعلنت بريتش ميديكال جورنال عن نفس الدعوة.

فى مارس ٢٠٠٦، دعا ١٣ كاتبا عالميا شهيرا منهم آس بيات، وجان مكيوان، وجى إم كوتزى، دعوا ريد السفير **Reed Elsevier**، منظم سوق لندن للكتيب لإنهاء مشاركتهم فى التجارة العالمية للسلاح. ووقع ما يقرب من ألفين أكاديمى على عريضة فى أغسطس ٢٠٠٦، أعقبتها رسالة مفتوحة لملحق التايمز الخاص بالتعليم العالى، طالبت فيها ١٣٨ أكاديمية من ١٧ بلدا توقف ريد السفير تماما عن المشاركة فى معارض السلاح.

أعلنت ريد السفير فى يونيو ٢٠٠٧ أنها ستبيع أعمالها فى المعارض الدولية للأسلحة. قال " سير كريسبين دافيس " الرئيس التنفيذى لشركة ريد السفير : " أصبح واضحا بشكل متزايد أن تنامى عضوية المستهلكين المهيمن وأصبح للكتاب اهتمام حقيقي حول الاشتراك فى بزنس معارض السلاح. نحن نصغى عن قرب لهؤلاء المهتمين، ولهذه الاهتمامات، التى تقودنا للاستنتاج بأن معارض الدفاع لم تعد مناسبة لوضعية ريد السفير كناشر علمى، وطبى، وقانونى " .

لم يكن جديدا على ريد السفير تعاقدها مع معرض TADTE التايوانى للسلاح، وسولد آيدكس Sold IDEX. وفى مايو ٢٠٠٧ أعلنت ريد السفير أنها باعت ثلاثة من المعارض المتبقية للسلاح، منها سوق لندن الدولى لمعدات نظم الدفاع .. باعتهم إلى كلاريون إيفينتس Clarion Events.

تركز كلاريون ايفنتس بشكل رئيسى، مثلها مثل ريد السفير، على البزنس غير العسكرى. المملوكة لجماعة عدل أمريكية " فرونيس سولر ستيفنسون " ليس لها علاقة سابقة بإدارة أسواق السلاح، تنظم حوالى ٨٠ معرضا فى بريطانيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وأفريقيا، وآسيا. تشمل بيبى شو baby show، وسوق روح الكريسماس the spirit of Christmas fair، وسوق رحلات الرفاهية the Luxury Travel Fair، وسوق الأشياء القديمة Antiques for everyone، وسوق الحياة الموسيقية music live.

معارض السلاح

يبين الجدول التالى البلدان التى دعيت بواسطة الحكومة البريطانية لحضور السوق الدولى لمعدات الدفاع DSEI عام ٢٠٠٧ .

*** الدول المدانة فى تقرير الحكومة البريطانية الخاص بانتهاكات حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧ .**

*** البلدان المتورطة فى صراعات مسلحة علم ٢٠٠٧**

الجزائر +	المجر	الفلبين+
أستراليا	الهند +	بولندا
النمسا	إندونيسيا	البورتغال
البحرين	العراق*	قطر
بتسوانا	أيرلندا	رومانيا
البرازيل	إيطاليا	روسيا * +
بروناى	اليابان	العربية السعودية *
بلغاريا	الأردن	سنغافورة
كندا	الكويت	سلوفاكيا
شيلى	ليبيا	جنوب أفريقيا
الصين *	ماليزيا	كوريا الجنوبية
كولومبيا +*	المكسيك	إسبانيا
كرواتيا	المغرب	السويد
جمهورية التشيك	هولندا	سويسرا
الدانمارك أستونيا	نيوزيلاندا	ترينداد وتوباجو
فنلندا	النرويج	تركيا +
فرنسا	عمان	الإمارات العربية المتحدة
ألمانيا	باكستان + *	الولايات المتحدة الأمريكية
اليونان	بيرو	فيتنام *

الممارسات المريبة فى السوق الدولى لمعدات نظم الدفاع DSEI

لازالت أسواق السلاح تحظى برقابة سطحية من جانب الحكومات الغربية، على الرغم من العدد الضخم من المبيعات المثيرة للجدل، ومزاعم الصفقات القذرة والأساليب غير القانونية السائدة فى أسواق السلاح فى كل أنحاء العالم، وتنعدم الرقابة تماما على صفقات السلاح فى الشرق الأوسط والعالم النامى.

يعود الفضل فى ذلك لتحقيقات الصحفيين الذين كشفوا عن الممارسات المريبة فى أسواق السلاح. وزودوا منظمى الحملات المناهضة للتسلح بالمعلومات الوفيرة اللازمة لتحدى الحكومات وإصدار تشريعات لإحكام الرقابة على أسواق السلاح، وتحسين الضوابط لمنع الصفقات غير القانونية المحتملة.

حضر الناشط والكوميديان " مارك توماس " إلى السوق الدولى لمعدات نظم الدفاع **DSEI** عام ٢٠٠٥ وقال: إن لجنة برلمانية من أعضاء فى البرلمان البريطانى اطلعت على صفقات الشركة الإسرائيلية **TAR ideal concepts ltd,**، والشركة الجنوب أفريقية جلوبال أرمور **Global Aemour**، بشأن عرضهما أسلحة للصدمات الكهربائية. كما قال أن شركة جنوب أفريقية أخرى تدعى إمبريال أرمور **Imperial Armour**، عرضت أسلحة صاعقة **stun weapons**، وبدأت مفاوضات لعقد صفقات بشأنها من داخل السوق. وحينما ظهرت الأدلة أسدل الستار على القضيتين.

أعربت اللجنة عن فزعها من أن " أحد الصحفيين كان قادرا بجهود محدودة على كشف دليل دامغ على وجود خروقات قانونية فيما يتعلق

بالسيطرة على الصادرات فى السوق الدولى لمعدات نظم الدفاع عام ٢٠٠٥، رغم أن سلطات حماية حقوق المستهلك البريطانية **HMRC**. كانت حاضرة فى السوق، ولم تلاحظ الخروقات بل واستبعدت إمكانية حدوثها ". أوصت اللجنة البرلمانية الحكومة البريطانية " السعى بنشاط خلف خروقات قوانين السيطرة على الصادرات فيما يتعلق بأسواق السلاح"[٤].

حدود الدعم الحكومى

تدعم الحكومات قطاع إنتاج السلاح بعدة أساليب. أبرزها: تصعيب مهمة منظمى الحملات المناهضة للتسلح والأكاديميين فى كشف أضرار تجارة السلاح.

تعتمد التقديرات الصحيحة على حرية المنظمين للحملات المضادة للسلاح فى الحصول على المعلومات التى يمكن لهم جمعها قبل الإعلان عن تحديهم للحكومة: ولو كانت هذه المعلومات خاطئة، ستعجز عن إثبات هذا الخطأ. الخلاصة، هل يمكن للسياسيين التضحية بصادرات السلاح إذا ما كانت الصادرات تحقق مكاسب ضخمة لاقتصاديات الدولة؟

لابد من التذكير بالمحاولات الشجاعة لكشف هذه القضية.

خلصت دراسة بريطانية أجريت عام ٢٠٠٤ بعنوان "تهريب الدعم" أجراها باحثون فى المجلس البريطانى الأمريكى لمعلومات الأمن **BASIC**، وجماعة أبحاث أوكسفورد، والأمن العالمى **safer world** .. خلصت إلى أن: " مجمل الدعم المقدم لصادرات السلاح تتجاوز ٤٥٣ مليون جنيه إسترلينى (٦٨٠ دولار أمريكى)*، وقد تكون ٩٣٦ مليون جنيه إسترليني"[٥] .

ويضيف التقرير " نتوقع أن يكون الدعم المقدم للشركات البريطانية دعما كبيرا للضادرات العسكرية بالأساس، ويتراوح بين ٧ آلاف و ١٤٤٠٠ جنيه إسترليني (٢١٦٠٠ دولار أمريكي) لكل عمل يدعم الصادرات ". في هذا الإطار، يؤكد صمويل بريتان الاقتصادي والصحفي البريطاني، بشكل مقنع، على أن هناك رؤية مبالغًا فيها لدور السلاح وتصديره في الاقتصاد البريطاني "[٦].

الدعم المباشر – " يندرج الدعم المالي الحكومي المباشر لصادرات السلاح في فئة مميزة محدودة. ويتحمل دافعو الضرائب كل هذا الدعم " الذي ينفق لمساعدة الحكومات الأجنبية على شراء السلاح.

تقديم القروض والساعدات

تصنيف كيفية توزيع الدعم البريطاني على بزنس

صادرات السلاح، مقدرا بالجنية إسترليني

الشبكة الحاصلة علي الدعم	جنيه إسترليني
منظمة خدمات صادرات الدفاع	١٤
الملحقون العسكريون	٦
استخدام القوات المسلحة للترويج	٦
صندوق مساعدات الدفاع	٥
ضمانات الصادرات	٢٢٢
مشتريات وزارة الدفاع	٢٠٠
المجموع	٤٥٣ (٦٨٠ دولارا)
نظم دعم التنمية	٤٨٣
الإجمالي العام	حتى ٩٣٦

بول انجرام ، روى إيسبيستر، تهريب الـدعم : أضـرار صـادرات السلاح على بريطانيا (BASIC، جماعة ابحـاث أوكـسفورد Safe world، سبتمبر ٢٠٠٤)

تشجيع الصادرات

كبرى البلدان المصدرة للسلاح تخصص أموالا ضخمة كل عام فى كل أنحاء العالم لتشجيع وتسويق منتجات شركات السلاح المحلية. يتضمن تشجيع الصادرات قيام السياسيين بزيارات دبلوماسية. على سبيل المثـال، حينمـا تحركت الهند وباكستان، خلال عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، نحو الحرب، قـام "تونى بلير" رئيس الوزراء البريطانى، ووزراء بريطانيين آخـرين بزيـارة المنطقة ١٧ مرة. كانت معظمها لتشجيع مبيعات السلاح. كما يشمل تـشجيع الصادرات تقديم النصيحة والدعم لشركات السلاخ لتسويق أنظمـة الـسلاح المناسبة للمشترى.

لدى بريطانيا منظمة حكومية مخصصة لتشجيع صـادرات الـسلاح تسمى الآن "منظمة الدفاع والأمن"، وتشكل جزءا من تجارة المملكة المتحدة واستثماراتها، (وكانت تسمى منظمة خدمات صادرات الدفاع حتـى ابريـل ٢٠٠٨). وبلغ حجم عملياتها ٧. ١١ مليون جنيه إسترلينى (٥. ١٧ مليون دولار أمريكى) عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩[٧].

تخلص الحملة المناهضة لتجارة السلاح CAAT فى تحليلها لمستويات العاملين، إلى أن عدد العاملين فى تجارة السلاح يعادل أعداد كل العاملين فى قطاع التجارة والاستثمار البريطانى مجتمعين.

ضمان الصادرات

تتجاوز البرامج الحكومية للتأمين الخاصة بتعويض شركات السلاح فى حالة عجز زبائنها الأجانب عن الدفع، تتجاوز حجم الدعم الحكومى المباشر. هذا فضلا عن تقديم التمويل لدعم الصفقات. حيث تقدم الحكومة تعويضا عن الخسائر الناجمة عن عجز بعض الدول تحمل نفقات الصفقات، لكن ذلك لا يحقق إلا نجاحا محدودا. غالبا ما تصر الشركات على نوع ما من الضمان أو التأمين من جانب حكومتها قبل أن تقدم على صفقة ضخمة لتصدير السلاح. تحصل تجارة السلاح على نسبة كبيرة من ضمانات التصدير التى تمنحها الكثير من الدول الكبرى المصدرة للسلاح.

تقدم الإدارة البريطانية لضمان ائتمان الصادرات دعما صافيا يبلغ ٢٢٢ مليون جنيه إسترلينى (٣٣٣ مليون دولار) سنويا، تقدمها الحكومة البريطانية لصناعة السلاح البريطانية. تتجاوز ضمانات ائتمان صادرات السلاح كل الضمانات المقدمة لمجمل الصادرات البريطانية. على الرغم من أن صادرات السلاح لا تتجاوز ٠.٥ ١% من اجمالى الصادرات البريطانية، واستحوذت على ما يقرب من ٤٠% من ضمانات ائتمان الصادرات طوال السنوات الخمس الأخيرة. وبلغت ٥٧% فى عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨.

تتنوع الصورة فى أوروبا[٨]. فلا تمنح ضمانات ائتمانية للصادرات من مبيعات السلاح، ولا على الأسلحة المميتة فى سويسرا أما غالبية البلدان الأوروبية فتمنح ضمانات ائتمان على صادرات السلاح. فى هذا الإطار، تؤكد وزارة المالية الفرنسية أن الوكالة الفرنسية لضمان الائتمان **COFACE** تقدم ثلث الضمان الائتمانى لصادرات السلاح.

كما تخصص بلدان أخرى نسبة معتبرة من الائتمان على الصادرات لصادرات السلاح. على سبيل المثال، منحت هولندا ٢٧% من إجمالى ائتمانها على الصادرات، لصادرات السلاح فيما بين يوليو ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، وكانت قد بلغت ذروتها عام ٢٠٠٤ حيث بلغت نسبتها ٥٧%. كما تمنح الوكالة البلجيكية للائتمان على الصادرات **Delcredere** حوالى ٢٠% من أذونها لصادرات السلاح. تثير المقارنة الدقيقة الإشكاليات نظرا لاختلاف السياسات ومستويات التصدير بين البلدان. حيث تخصص وكالة هرمس الألمانية لضمان ائتمان الصادرات، ١٠% من ائتمانات التصدير لصادرات السلاح، بينما تبلغ هذه النسبة لوكالة ائتمان الصادرات السويدية **EKN** حوالى ١١%.

الدول الرئيسية التى تشترى السلاح بدعم من الائتمان الأوروبى للصادرات هى جنوب أفريقيا، والعربية السعودية، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا. ودعمت وكالة ائتمان الصادرات البلجيكية صادرات السلاح لنيبال خلال الحرب الأهلية بين الحكومة والماويين (انظر الفصل الرابع). يكشف تقرير بلجيكى صادر فى ديسمبر ٢٠٠٣، أن شركة لاكوسى **Lachaussee** حصلت من الوكالة البلجيكية لضمان الائتمان لتصميم وتصدير ماكينات لمصنع ذخيرة فى تنزانيا. نتيجة إلغاء الصفقة التى أثارت الغضب فى بلجيكا، دفعت الوكالة البلجيكية لضمان ائتمان الصادرات ٨٦. ٨ مليون دولار أمريكى للشركة البلجيكية تعويضا من خسائرها. هذه مجرد أمثلة توضح مشكلة الدعم المالى الذى تقدمه الحكومات لصادرات السلاح للبلدان التى تنتهك حقوق الإنسان وتتعثر فيها التنمية.

انحراف الإنفاق

تقدم الحكومات دعما اصطناعيا زائفا على صناعات السلاح في بلدانها، من خلال إنفاقها على شراء المنتجات العسكرية المصنعة محليا. حيث تقوم الحكومات بشراء أسلحة محلية الصنع أكثر من احتياجاتها الحقيقية، وتدفع ثمنا لها أكثر مما يجب، وتفضل شراء الأسلحة المحلية حتى ولو كانت أغلى وأقل جودة من نظيرتها المستوردة. في أي صناعة أخرى، تمنع أحكام وقواعد منظمة التجارة العالمية والتشريعات الأخرى الخاصة بحرية التجارة تمنع مثل هذه الممارسات وهذا التشويه والانحراف بالإنفاق عن مبادئ المنافسة العادلة. لكن المنتجات العسكرية تستثنى من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتجارة.

تبلغ قيمة مثل هذه العمليات في عمليات دعم صادرات السلاح في بريطانيا حوالي ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني كل عام[٩]. يعترف السياسيون والموظفون المدنيون بصراحة " بشراء السلاح البريطاني " حفاظا على صناعة السلاح البريطانية، ومن أجل حمايتها.

على سبيل المثال، قررت الحكومة البريطانية في يوليو ٢٠٠٣ إنفاق ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني لشراء ٢٠ طائرة هوك للتدريب، مفضلة ذلك على ٢٤٠ عرضا آخر (رغم أن الطائرة الإيطالية أيرماتشي **Aermacchi** أرخص بمقدار ٣٤٦ جنيها إسترلينيا وأفضل تكنولوجيا من الطائرة البريطانية هوك **Hoak**). وستتكلف الصفقة ٣.٥ بليون جنيه إسترليني في ٢٥ سنة. رفض كيفين تبيت، كبير المسئولين بوزارة الدفاع، التوقيع على الصفقة ليس بسبب المال، ولكن لرفضه الخضوع لسلطة وزير الدفاع البريطاني آنذاك "جوف هوون". نفس التبريرات التي استخدمت لاختيار

الطائرة هوك استخدمها " جوف هوون " فى قرارات مستقبلية لصفقات سلاح وبعد شهرين فقط أمنت شركة BAES البريطانية صفقة قيمتها بليون جنيه إسترلينى لتزويد الهند بـ ٦٦ نفاثة من طائرة هوك.

أشكال أخرى من الدعم

عرضنا أعلاه ثلاثة أشكال من الدعم المالى المباشر تقدمها الحكومات لصناعات السلاح فى بلدانها. هناك أيضا الكثير من الأساليب المتنوعة التى تقدم بها الحكومات دعما ماليا مباشرا لصناعات السلاح فى بلدانها، وإن كان يصعب بشدة تصنيف هذا النوع من الدعم، إلا أنه يحقق أرباحا ضخمة لشركات السلاح.

البحث والتطوير – تنفق الحكومات جزء كبيرا من ميزانياتها العسكرية على بحوث وتطوير نظم أسلحة جديدة وتتعاقد مع شركات السلاح على إنتاجها لصالح الحكومة فى بلدها.

منحت وزارة الدفاع الأمريكية لشركات السلاح ٧,٧ بليون دولار عام ٢٠٠١ لصالح أنشطة البحث والتطوير. ارتفع هذا المبلغ إلى ٨. ١١ بليون دولار عام ٢٠٠٦. حيث مكنهم " تمويل البحوث والتطوير " من القيام بمشروعات بحثية لتطوير تكنولوجيات الاستخدام المزدوج[١٠].

تبلغ الأموال المخصصة من جانب التمويل البريطانى المخصصة لبحوث السلاح وتطويرها ٤٨٣ مليون جنيه إسترلينى تقدم سنويا لصناعة السلاح[١١].

تبرر الحكومات هذا الإنفاق بأنها تشجع صناعة السلاح على إنتاج نظم أسلحة أفضل للقوى المسلحة الوطنية، ويعوض تكلفة هذا الإنفاق ما تجنيه الحكومة من ضرائب تفرضها على ما سوف تصدره من نظم الأسلحة الجديدة.

هذه الحجة محل شك لعدة أسباب. لا يمكن فرض ضـــرائب إضـــافية على تكلفة المعدات المصدرة للخارج، لأن بزنس تصدير الـــسلاح نـــشاطا تنافسيا – ولكن تصدر نظم السلاح فى إطار أسواق تنافسية تسعى لخفـــض سعر السلعة المباعة وليس العكس.

كذلك، فإن نظم الأسلحة التى تطورت بأموال الحكومة، تم تـــصميمها وتصنيعها خصيصا لسد احتياجات الحكومة ذاتها من السلاح، وغالبـــا مـــا تحتاج تعديلات إضافية (تزيد التكلفة) حتى يمكن تصديرها.

أساليب أخرى للدعم غير المباشر – مثل منح حكومات دول أخـــرى أسلحة " فائضة " ولازالت صالحة للاستعمال لتغريها لشراء منتجات أخرى؛ وتقديم هبات ودعم لمنتجى السلاح لمساعدتهم على الاندماج أو الدخول فـــى شركات مشتركة.

الإنتاج المشترك والفروع

بصرف النظر بشكل كامل عن حجم الدعم الذى تقدمـــه الحكومـــات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لصناعات السلاح فى بلدها، هناك عـــدة خصائص لتجارة السلاح تتناقض تماما مع الحجة القائلة بأن بيع السلاح يفيد الاقتصاديات القومية والتنمية.

أول هذه السمات والخصائص، ازدياد إصرار الدول المشترية للسلاح على الإنتاج المشترك والحصول على تراخيص إنتاج نظـــم الأســـلحة مـــن البلدان البائعة. كذلك، ترغب الحكومات الأجنبية فى خلق وظائف جديدة فى اقتصادياتها المحلية، لذلك فإنها تطمح فى أن تنتج السلاح محليا سواء بشكل جزئى أو حتى بشكل كامل. وتساير شركات السلاح هذه الرغبة، نتيجة لأن

معظم البلدان المشترية للسلاح تكون إما بلدانا نامية أو متوسطة الدخل، وبالتالى فإن العمالة فيها أرخص ومستويات البطالة فيها أعلى من البلدان البائعة للسلاح، وذلك أفيد لشركات السلاح الكبرى من العمل فى بلدانها الأصلية. وكلما خلقت صفقات السلاح نهم أصحاب هذه الوظائف لعقد المزيد من الصفقات.

انظر على سبيل المثال، لبعض المبيعات الكبرى لطائرة هوك التى تنتجها شركة **BAES** البريطانية. حيث أسفرت صفقة بيع ٤٢ طائرة هوك للهند عن الترخيص بتصنيع ٦٦ طائرة هوك فى الهند. كذلك الحال مع العربية السعودية التى عقدت اتفاقا فيما عرف بصفقة اليمامة فى منتصف الثمانينيات لتصنيع طائرات تورنادو لتوريدها للسعودية، والآن حلت محلها صفقة أكبر تسمى " مشروع سلام" لانتاج ٧٢ طائرة إيروفايتر تايفون **Typhoon**. تصنع فيها ٢٤ طائرة فى لانكشاير بتسهيلات من بايس وارتون **BAES's Warton**، على أن يتم تجميع باقى الطائرات فى العربية السعودية نفسها.

الوظائف فى صناعة السلاح

فيما يتعلق بالتعويضات والمشتريات المشتركة، هناك حجة أخرى زائفة تقول: إن بزنس السلاح يؤدى إلى ازدهار ونمو الوظائف لكن، فى بريطانيا، على سبيل المثال، انخفضت أعداد الوظائف فى صناعة السلاح من ٣٦٠ ألفا عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ إلى ٣١٥ ألفا عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (كما انخفضت الوظائف المرتبطة بتصدير السلاح من ٩٠ ألفا إلى ٥٥ ألفا)[١٢].

علاوة على ذلك، فإن الحجة القائلة بأن الحكومة يجب أن تنفق أموالا ضخمة لدعم أية صناعة لحماية عدد صغير نسبيا من الوظائف، فهذه الوحيدة

التى تتمتع بأكبر قدر من المصداقية. ولكن يجب ألا تقدم الحكومــات دعمــا لحماية الوظائف فى بزنس السلاح أكثر مما تقدمه لأية صناعة أخرى. فــى هذا الإطار كتب "صمويل بريتان" بشكل مستفيض فى ضعف حجة الوظائف.

يقول "بريتان": إن حجة التوظيف تقوم على أساس خرافة أن هنــاك " كتلة ضخمة من العمالة " تعمل فى أعمال خاصة ولا يمكن أن تصلح للعمل فى شىء أو فى مجال آخر، وبالتالى لو فقدوا العمل فى مجال بزنس السلاح فسوف يعانون من البطالة وعدم القدرة على العمل إطلاقا فى مجال آخر.

ينفى "بريتان" ذلك، ويشير إلى أن ملايين البشر يغيرون وظــائفهم، أو يتركون وظائفهم ويجدون أخرى كل عام. وكتب يقول : " الناس الذين يعيشون كل عمرهم على مهارة واحدة ومحددة مثل العمل فى المناجم، بالتأكيد يصعب عليهم إعادة التدريب والانتقال لعمل مختلف، أكثر من الناس الذين يعملون فى مهارات مثل الهندسة المطلوبة فى مصانع السلاح، والطائرات، وأيضا فى أى مصانع تعتمد على الآلات وضخامة رأس المال الثابت"[١٣].

كشف تقرير لوزارة الدفاع البريطانية وجامعة يــورك، صــدر عــام ٢٠٠١، أن ٤٩ ألف وظيفة مرتبطة بتصدير السلاح يمكن أن يحل محلهــا ٧٦ ألف وظيفة مدنية إذا ما خفضت صادرات السلاح إلى النصف، وبمعدل مرتبات أقل لكل وظيفة[١٤].

هناك اعتقاد عام وسائد بأن أعداد الوظائف فى صناعة السلاح أشــد ضخامة، وأنها صناعة تتميز باستخدام أعداد ضــخمة مــن العــاملين فــى إطارها، على سبيل المثال، حينما هددت السعودية عام ٢٠٠٦ بإلغاء صــفقة "مشروع سلام" بسبب تحقيقات الفساد المرتبطة بها داخــل شــركة بــايس

BAES، تعرضت ٥٠ ألف وظيفة للخطر، ووقع العاملون فيها تحت الضغط. لكن الحقيقة كشفها تقرير اتحاد شركات ايروفايتر الذى أوضح أن هناك حوالى ١١ ألف وظيفة، على أقصى تقدير، تعتمد على صفقة سلاح موزعة على كل أوروبا، منها أقل من ٥ آلاف وظيفة فى بريطانيا.

استشهدت دراسة حالة عن فوائض BAe فى بريستويك فى سنوات التسعينيات، بما ورد فى تقرير عن الهروب من مصيدة الإعانة المالية The Escaping the subsidy Trap report. وكشفت ما يمكن أن تؤدى إليه من تفكير مبدع واستثمار. روجت مجموعة عمل حكومية لمساعدة التنمية الاقتصادية "على ضوء فقد الوظائف الذى تم حتى ديسمبر ١٩٩٨، فى وقت أعلنت فيه الحكومة أن ٩٠% من العاملين الذين سرحوا من العمل فى شركة أيروسبيس بريتش British Aerospace تم توفير وظائف محلية بديلة لهم بالإضافة لتوفير ٦٠٠ وظيفة إضافية تم ابتداعها فى دوائر عملهم"(١٥).

لماذا تدعم الحكومات الصناعات العسكرية فى بلدانها ؟

إذا كان بزنس السلاح لا يخلق وظائف جديدة ولا يجلب أموالا ضخمة للاقتصاديات القومية.. فلماذا تنفق الحكومات كل هذه الأموال وتقدم كل هذا الدعم لصناعة السلاح ؟

ربما تكون إجابة هذا السؤال أصعب تحد يواجهه النشطاء المناهضون لتجارة السلاح. تقول الحجة أن البلاد لها كل الحق فى الدفاع عن نفسها، لذلك تقدم الحكومات الإعانات المالية لصناعة السلاح كى تتمكن من شراء السلاح اللازم للدفاع عن البلاد. دائما تذكر الحكومات التهديدات المستقبلية الممكنة لتؤكد على حاجتها فى الاحتفاظ بقاعدة صناعية دفاعية Defense Industrial Base (DIB).

تمكن القاعدة الصناعية الدفاعية البلاد من تصنيع السلاح والمعـدات اللازمة لتسليح قواتها المسلحة. تحتاج الحكومات للاعتماد على قدرتها على تسليح نفسها إذا ما تعرضت لقطع الامـدادات بـه مـن الخـارج، تؤكـد الحكومات، لنفس السبب، أنها فى حاجة للاحتفاظ بخبرات تقنيـة لتـصنيع أسلحة أكثر تعقيدا فى المستقبل.

لذلك، تدعم الحكومات صناعات السلاح الوطنية من أجل مواجهة زمن الأزمة، فتبقى المصانع والخبرات التكنولوجية فى البلاد ويمكن آنذاك أن تمد القوات المسلحة بما تحتاجه من أسلحة. فى هذا الإطار، لا يمكـن لـصناعة السلاح المحلية أن تبقى قوية إلا بتشجيع ودعم الصادرات.

هذا هو التعليل الأكثر وضوحا وانتشارا. هناك أسباب أخرى تـسوقها الحكومات لتبرر دعمها لصناعات السلاح فى بلادهـا، منهـا: أن صـناعة السلاح القوية تعد رمزا لقوة الدولة على الصعيد العالمى، ذلك لأن صـناعة السلاح لديها لوبى يمتلك نفوذا قويا، فضلا عن أن السياسيين يؤكـدن أنهـم يؤمنون مواقعهم بفضل دعم لوبى بزنس السلاح.

تميل الحكومات فى الممارسة العملية، لتفضيل الصناعات الوطنية إذا ما قررت شراء سلاح.

يعد الجيش الأمركى المستهلك الأكبـر، لمنتجـات مـصانع الـسلاح الأمريكية، ويسرى ذلك على كل البلدان الكبرى المصدرة للـسلاح، علـى الرغم من أن وزارة الدفاع الأمريكية أكبـر مـستهلك لمنتجـات شـركة BAES's، نتيجة لكبر حجم وقيمة الأسلحة التى تشتريها الولايات المتحدة.

• على نحو ما لاحظنا فى الفصل الثانى، يهدف البعض فى الاتحاد الأوروبى من خلال منظمة أوكار OCCAR التعاون الأوروبى المشترك فى مجال التسلح، لإيجاد قاعدة صناعية للدفاع DIB فى الإطار الأوروبى، علاوة على ذلك تواصل بلدان الاتحاد الأوروبى، مؤخرا، السعى للاحتفاظ بقواعدها الصناعية الدفاعية DIBs بدعم ومساندة صناعات السلاح الوطنية من جانب كل دولة أوروبية.

تمتلك الحملات المناهضة لتجارة السلاح عددا من الحجج فى مواجهة موقف الحكومات. ويؤكدون أن هذا الدعم كبير جدا، وثمن باهظ لبناء قاعدة صناعية دفاعية ليس لها ضرورة فى عالم اليوم؛ وأن ميل الحكومات لدعم صادرات السلاح يؤدى إلى آثار أخرى غير مرغوبة، ليس أقلها ضررا انتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الصراعات المسلحة؛ وتؤدى تلك السياسة لمزيد من التعطش للسلاح وعدم فاعلية صناعة السلاح، وأن نقل الاستثمارات من صناعة السلاح إلى الصناعات المدنية سوف يكون أكثر إنتاجية على المدى البعيد (انظر الفصل التاسع).

المرتزقة : كلاب الحرب

يشكل بيع السلاح جانبا واحدا من تجارة السلاح ؛ يتمثل الجانب الثانى فى بيع البشر. قد يكون استئجار البشر للعمل فى مهنة القتل والحروب أمرا ليس بجديد. فقد كانت رومانيا سباقة فى استخدام المرتزقة. وربما كان ذلك يحدث أيضا قبل الرومان، وفى القرن السادس عشر، استأجر التجار الإيطاليون أصحاب القوة العضلية لحماية تجارتهم والسيطرة على طرق التجارة. كما اصطحب مكتشفو المستعمرات مقاتلين مأجورين. وفى منتصف القرن العشرين أقيمت شركات غربية للبحث عن المناجم والنفط فى أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية، واستأجرت مسلحين لحماية ممتلكاتها.

يشكل "مايك هور" أحدث الأمثلة، بمحاولته الانقلابية فى الكونغو بداية الستينيات وآخرين فى سيشل عام ١٩٨٢، وفى عـــام ٢٠٠٤، تـــم حـــبس " سيمون مان " فى زيمبابوى فى محاولة لشراء أسلحة من أجل القيام بانقلاب عسكرى فى غينيا الاستوائية. وتم تسليم " مان " لغينيا الاستوائية فيما بعـــد وسجن لمدة ٣٤ عاما بتهمة التآمر فى عام ٢٠٠٨.

يدرج المرتزقة تحت عدد من المظاهر، وفى كل الحالات تكون مزودة بالقوة العسكرية أو تسعى من أجل الربح. وقامت شركات أمنيـــة خاصـــة، للاستشارات، والنصح والإرشاد، ومعدات التدريب وتقدم خدماتها لكل مـــن الحكومات والشركات، وتشمل :

- الصراع المباشر
- خدمات التخابر
- التدريب
- الأمن فى مناطق الصراعات
- الاستشارات والتدريبات
- الصيانة والمساعدة الفنية
- الدعم العملياتى واللوجيستى
- إعادة البناء ما بعد الصراعات

غالبا ما يدير شركات المرتزقة الحديثة أعضاء سابقون فى مؤسسات أو هيئات أمنية، تستغل اتصالاتهم فى عالم السلاح والسياسة، جنود سابقون، ليس لهم ولاء إلا للأجر، يعملون أينما نالوا عقدا أفضل، وأسلحة ومعدات عسكرية

سابقة الاستعمال لاستخدامها فى القتال. وسوف يقدمون على تقديم أية خدمات تطلب منهم مقابل عملات صعبة أو فوائد فى استكشاف المناجم و النفط.

ما مدى ضخامة المشكلة؟ شهد العقد الماضى ازدهارا فى استخدام ما يسمى بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs[١٦]. شكلت الحرب فى العراق قوة دافعة لها.

هناك تقديرات حديثة بوجود مئات من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs تعمل فى أكثر من ٥٠ بلدا، تحصل على مكاسب تبلغ ١٠٠ بليون أمريكى تقريبا. فى هذا الإطار، أنفقت الحكومة البريطانية ١٧٩ مليون جنيه إسترلينى على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فى العراق، و ٤٦ مليونا فى أفغانستان فى الفترة من ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨.

لماذا تشكل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs مشكلة؟ .. هذه الشركات لا يمكن محاسبتها. هذا بينما تخضع القوات المسلحة القومية فى النظم الديمقراطية لقواعد ونظم مادية للمحاسبة والمحاكمة من خلال عمليات سياسية منظمة، لا تخضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لأى منها.

تتورط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فى انتهاك حقوق الإنسان. على سبيل المثال، تحقيقات الجيش الأمريكى بشأن التعذيب فى سجن أبو غريب فى العراق، اتهمت المستأجرين فى شركتى تيتان **Titan** وسى إيه سى آى **CACI** بانتهاك حقوق الإنسان.

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة Pmscs والعراق

تقول الحرب على الفقر : " تشكل العراق أول حالة قتال مسلح تستخدم فيه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على نطاق واسع ". وتعد الشركات

العسكرية والمدنية الخاصة ثانى أكبر قوة احتلال فى العراق بعد القوات العسكرية الأمريكية. ذكر مكتب المحاسبات الحكومى الأمريكى فى صيف ٢٠٠٦ أن هناك أكثر من ٤٨ ألفا يعملون فى ١٨١ شركة مختلفة من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وبحلول مايو ٢٠٠٦ كان قد قتل فى العراق ٤٢٨ على الأقل من العاملين فى تلك الشركات فى العراق.

رفعت العقود العراقية من دخل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من ٣٢٠ مليون جنيه إسترلينى عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٨. ١ بليون جنيه إسترلينى (٧. ٢ بليون دولار أمريكى) عام ٢٠٠٤. وازداد دخل **Aegis,s Turnover** من ٥٥٤ ألف جنيه إسترلينى فى عام ٢٠٠٣ إلى ٦٢ مليون جنيه إسترلينى فى ٢٠٠٥. هذه الزيادة كانت أساسا بسبب تعاقداتها فى العراق. قدرت مجموعة آرمور **Armor Group** أن سوق " خدمات الحماية الأمنية " فى العراق زاد من ٣٠٠ مليون دولار أمريكى عام ٢٠٠٣ إلى ٩٠٠ مليون فى عام واحد فقط.

تمثل الشركات العسكرية الأمنية الخاصة فرصة مربحة. فطبقا لما ذكرته الصانداى تايمز، اضطرت وحدة القوات الخاصة البريطانية **SAS** لرفع أجور جنودها بنسبة ٥٠% لوقف تدفق الجنود منها للالتحاق بالعمل فى الشركات العسكرية والمدنية الخاصة.

قال " كارل هورست " القائد العام للفرقة الثالثة الأمريكية للمشاة، المسئول عن الأمن فى بغداد عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ : " إن هؤلاء الفتية فى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة غير خاضعين لأحكام فى هذا البلد ويفعلون ما يشاءون ويرتكبون الحماقات. دون أية مسئولية ولا عواقب تقع عليهم، ولا يلحقهم أى أذى إذا ما أفرطوا فى استخدام القوة. يطلقون النار على الناس بلا عواقب"(١٧).

هناك مشكلات أخرى نجمت عن وجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs، حيث مكنت الحكومات من التحايل على العوائق القانونية أو تسمح للدول باستخدام هذه الشركات كغطاء سرى لسياساتها الخارجية. على سبيل المثال، فرض الكونجرس الأمريكى قيودا على عدد من الشخصيات العسكرية لمنعهم من العمل فى كولومبيا، لكن أمكن التحايل على هذه القيود من خلال استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. كما مكنت الحكومات من التخلص من مشكلة " عقدة فيتنام "، حيث يرفض الرأى العام التضحية بجنود فى المعارك.

على الرغم من انتشار نشاط المرتزقة والمشكلات الناجمة عنه، لا يوجد أى تشريع دولى فعّال لتنظيم هذا النشاط أو التعامل معه، وفشل كل المساعى التى حاولت ذلك.

رغم إدانة منظمة الوحدة الأفريقية فى اجتماعها عام ١٩٧٧ لنشاط المرتزقة ودعوتها للقضاء عليه، فإن دعوتها انحصرت فقط فى إدانة هذا النشاط فقط إذا كان موجها لحكومات معترف بها. بعد ذلك، رفضت الدول الخمسة الدائمة العضوية فى مجلس الأمن التصديق على المعاهدة الدولية للأمم المتحدة ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة، الصادرة عام ١٩٨٩.

لازال قانون ١٨٧٠ ينظم نشاط المرتزقة فى بريطانيا، التى تعد واحدة من أكبر الدول التى تنشط فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إلا أن هذه الشركات لا تنظمها قوانين جديدة مناسبة. عرضت الحكومة البريطانية عام ٢٠٠٢ عدة خيارات لتنظيم الشركات العسكرية والمدنية الخاصة PMSCs، لكنها لم تسفر عن شيء يذكر، بدعوى أن هذه الشركات ذات " قيمة معتبرة " للاقتصاد البريطانى.

اتخذت بعض البلدان الأخرى خطوات فى هذا الشأن. ففى عام ٢٠٠٧ أصدر مجلس النواب الأمريكى قانون التعاقدات العسكرية والأمنية لتأسيس سلطة قانونية أمريكية فوق الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وحاولت الحكومة العراقية رفع الحصانة القضائية التى تتمتع بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وأغلقت الحكومة تسع شركات يعملون بدون ترخيص.

تكشف الأحداث الراهنة عن الحاجة لاستمرار الضغوط من أجل عمل مضاد للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. فى هذا الإطار شهد عام ٢٠٠٧ كشف العديد من الوثائق الخاصة بمقتل مدنيين فى العراق على يد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs.

التجسس

من ناحية أخرى، ترتبط الشركات الخاصة بالتجسس على المعارضين لتجارة السلاح.

نظم النشطاء حملة ضخمة فى منتصف التسعينيات بقيادة **CAAT** حملة مناهضة تجارة السلاح ضد بيع الشركة البريطانية بريتش ايروسبيس "**BAe** **British Aerospace** " طائرات هوك لإندونيسيا، نشرت السانداى تايمز فى ٢٠٠٣ بيانا بأنشطة شركة تدعى الشركة الدولية للرد على التهديدات **threat Response International** تديرها امرأة تدعى "إيفلين لوتشينى". تلقت الجريدة معلومات تفيد بأن السيدة إيفلين جمعت معلومات سرية عن الحملة المضادة لتجارة السلاح(*) بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات والحواسب وقواعد البيانات الداعمة: **CAAT** لصالح الشركة البريطانية بريتيش ايروسبيس **BAE** فى الفترة من ١٩٦٩ إلى

١٩٩٩. زعمت لوتشيني، أن لديها عملاء في الحملة المضادة لتجارة السلاح. وسلمت عددا وفيرا من التقارير للشركة البريطانية عن أنشطة الحملة المضادة لتجارة السلاح، تغطي مجالا واسعا من الأنشطة تشمل جماعات الضغط البرلمانية، والاجتماعات، وغيرهما من الأعمال المباشرة.

حينما عرضت الصحيفة أنشطة لوتشيني، كشف تحقيق داخلي أجرته الحملة المضادة لتجارة السلاح عن عدد من الموظفين منهم " مارتيت هوجبين "، الذي أرسل عددا كبيرا من البريد الإلكتروني من الحملة إلى شركة غير معروفة بالنسبة للحملة. استقال هوجبين قبل التحقيق، رغم أنه لم يعترف بإرسال البريد الإلكتروني. كان هوجبين، باعترافه، يعمل في شركة للسلاح، قبل أن يلتحق كمتطوع في الحملة المناهضة لتجارة السلاح في ربيع ١٩٩٧، وكموظف بأجر في نوفمبر ٢٠٠١.

بعد التحقيقات، قال أحد أعضاء لجنة التحقيق إن رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلها هوجبين تحتوي على الكثير من المعلومات الموثوقة، وتلقتها شركة مرتبطة بإيفيلين لوتشيني. اعترفت الشركة البريطانية لنظم التسلح BAEs عام ٢٠٠٧ في رسالة قانونية أنها تلقت معلومات من إيفلين لوتشين[١٨].

كشفت مزاعم الصانداي تايمز على مدار أربع سنوات أن شركة BAES استأجرت محققا خاصا آخر لجمع معلومات عن CAAT الحملة المناهضة لتجارة السلاح. وقال محامو الشركة البريطانية BAES في يناير ٢٠٠٧: إن محام الحملة المناهضة لتجارة السلاح تلقوا بريدا إلكترونيا يحتوي نصيحة قانونية في محاولة لقلب المحاكمة وإسقاط التحقيق في اتهام شركة BAES بالفساد.

رفعت الحملة المناهضة لتجارة السلاح دعوى قضائية ضـــد شـــركة BAES وأجبرتها على الكشف عن مصدر الإيميل الذى قدمه المحقق الخاص " بول ميركر "، الذى استأجرته شركة ليجين دوكس أسوشيت للحصول على معلومات عن الجملة من "مراقبة الاتصالات والإنترنت "، اتخـــذت الحملـــة إجراء قانونيا ضد الشركة البريطانية BAES، التى كانت قد تعهدت بأنها " لم تتبع أيه وسائل غير قانونية ... ولم تطلب، ولم تتلق بشكل تطوعى، أو تقوم بأيه اتصالات موثوقة أو تسعى للحصول على وثائق تخص الحملة المناهضة لتجارة السلاح.

ليست الحملة المناهضة لتجارة السلاح منظمة السلام الوحيـــدة التـــى عانت من تلك الملاحقات وهذه الأساليب. فقد أجرى "مازر جونس" تحقيقا فى الولايات المتحدة خلص فيه إلى أن "مارى لو ســـابون Mary Lou Sapone" "تسلل سرا إلى جمعيات مدنية بهدف متابعة نشاط الحملات لصالح شـــركات أمنية خاصة مقابل أجر"، ويـــدعى "مـــازر جـــونس Mothec Joneo" وأن "سابون" عمل فى مجموعات ضغط للسيطرة على الأسلحة النارية، وعمل فى الاتحاد الدولى للرماية، وقيادة لوبى مؤيد للأسلحة الناريـــة فـــى الولايـــات المتحدة[١٩].

هوامش الفصل السادس

١- معظم المعلومات فى هذا الفصل مأخوذة من

Who calls the shots? How government-corporate collusion drives arms exports, Campaign Against Arms Trade, Feb 2005.

2- www.newamerica.net/publications/articals/2008/time_end_waste_pentagon_7367

٣- معظم المعلومات الواردة فى هذا الجزء مأخوذة من

www.armsfairs.com

4- Defence, Foreign Affairs, Inernational Development and Trade and Industry Committees, Strategic Export Controls: Annual Rport for 2004, Quarterly Reports for 2005, Licensing Policy and Parliamentary Scrutiny, House of Commens, 19 Jul 2006, HC873.

5- Paul Ingram and Roy Isbister, Escaping the Subsidy Trap: Why arms exports are bad Britain ms exports are bad Britain (BASIC, Oxford Research Group and Safeworld, Sep2004).

6- Samuel Brittan, Subsidizing a Deadly Trade, Campaign against Arms Trade, Jul 2001.

7- Hansard, 16 Jun 2008.

٨- معظم المعلومات فى هذا الفصل مأخوذة من

Martin Broek, Martin Peperkamp. Frank Slijper and Wendela van de Vries, European Export Credit Agencies and the financing or arms trade, European Network Against Arms Trade. 2007.

٩- (5) انظر الهامش رقم

10- Stephen Slivinski The corporate Welfare State: How the Federal Government Subsidizes US Businesses, CATO Institute, May 2007.

١١- (5) انظر الهامش رقم

12- Steven Schofield, Making Arms, Wasting Skills, Campagin Against Arms Trade, Apr 2008.

13- www.samuelbrittan.co.uk/text165_p.html

14- Malcolm Chalmers, Neil V Davies, Keith Hartley and Chris Wilkinson, The Economics Costs and Benefits of UK Defence Exports, Centre for Defence Economics, University of York, Research Monograph Series 13, November 2001.

15- Comedian MarkThomas at www.guar(5)انظر الهامش رقم

١٦- معظم المعلومات فى هذا الفصل مأخوذة من:

Fabien Mathieu and Nick Dearden, Corporate Mercenaries: The threat of privte militrayand security companies, War on Want, Nov 2006.

17- War on Want, Getting Away With Murder: the need for action on UK Privte Military and Security Companies. Feb 2008.

١٨- المعلومات السابقة مأخوذة من

The account by comedian Mark Thomas at www.guardian.co.uk/world/2007/dec/04/bae.armstrade

١٩- يمكن الرجوع إلى النص الكامل للتحقيق فى

http://tinyurl.com/660rm5

(٧)

الفساد

لماذا يتفشى الفساد فى تجارة السلاح؟ ... اشتراك الحكومات فى جرائم الفساد ... تحقيقات عن صفقة اليمامة وعمليات فساد أخرى .

(فى السنوات الأخيرة ازدادت قضايا الفساد فى تجارة السلاح انتشارا). يرجع ذلك بشكل كبير لدعاوى انتشرت ضد الشركة البريطانية لنظم التسلح ايروسبيس BAES، بأنها دفعت رشاوى ضخمة من أجل كسب صفقات سلاح فى الخارج. وجرت تحقيقات جنائية فى عدة بلاد عن صفقات الشركة BAES .

كتب "جوروبرت"، الكاتب البريطانى، وعضو اللجنة الإستراتيجية للشفافية الدولية – مشروع مواجهة الفساد فى مجال الدفاع، التى تستهدف مكافحة الفساد فى التجارة الدولية الرسمية للسلاح، أحد أكثر قطاعات البزنس ميلا للفساد .. كتب "جوروبرت" يقول: إن تجارة السلاح "محاطة بسياج قوى من الفساد"(١) بزنس غاية فى السرية يمارس خلف الأبواب المغلقة. يسير المسئولون الحكوميون ومديرو شركات السلاح أعمالهم، سواء من البلدان البائعة أو المشترية، بعيدا عن أعين الرأى العام، ويختفون خلف حجب ودعاوى الأمن القومى والمصداقية التجارية.

لماذا يشكل الفساد مشكلة ؟

يشكل الفساد اختراقا وانتهاكا لواجبات العمل العام والخاص من أجل تحقيق مكاسب شخصية. بالضبط، هو والسرقة سواء. فحين يحصل شخص ما فى منصب حكومى على رشوة، على سبيل المثال، فإنه يستولى على أموال كان من الواجب أن تنفق لصالح الناس فى البلد المعنى.

يشكل الفساد مشكلة كوكبية ضخمة. فى هذا الإطار، تشير الحكومة البريطانية إلى أن حوالى تريليون دولار أمريكى تدفع سنويا كرشاوى فى كل أنحاء العالم.

يعرف البنك الدولى الفساد باعتباره " من أكبر العوائق التى تحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويقوض التنمية من خلال الخروج على القوانين وإضعاف القاعدة المؤسسية التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية ". كما تقول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية **OECD**، التى تقودها مجموعة الدول الصناعية الكبرى، أن " الفساد يشكل التهديد الأساسى للحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والعمليات الديمقراطية، وممارسات البزنس النظيف والقانونى ".

للفساد تأثيرات متعددة على البلدان النامية بشكل خاص، ويتركز بشكل أساسى فى نشاط شراء السلاح من الدول المصدرة.

يقول برنامج الأمم المتحدة للتنمية **UNDP**: " لم يعد التأثير السلبى للفساد على التنمية محل شك. تؤكد الدلائل من كل أنحاء الكوكب أن الفساد يؤثر على الفقر بشكل متفاوت. ويعيق التنمية الاقتصادية، ويقلل من الخدمات الاجتماعية، ويقوض الاستثمار فى البنية الأساسية، والمؤسسات والخدمات

الاجتماعية. علاوة على ذلك، يشجع البيئة غير الديمقراطية المتسمة بالتشكك والغموض والالتباس؛ وعدم القدرة على التنبؤ، وانحدار القيم الأخلاقية وازدراء المؤسسات والسلطات الدستورية. كما يقوض الجهود المبذولة لإنجاز الأهداف التنموية للمليونية الجديدة MDGs. لذلك، ينعكس سلبا على الديمقراطية، وحقوق الإنسان والميزانية الحكومية وبالتالى على الفقر والأمن الإنسانى ".

تجارة السلاح والرشوة والفساد

يتحدث "روبير" عن الفساد على لسان المتورطين فى تجارة السلاح. الذين يؤكدون أن الرشوة تشكل قاعدة التعاون فى صفقات السلاح.

جمعت وزارة التجارة الأمريكية شكاوى من الشركات الأمريكية عن المنافسة غير العادلة نتيجة للرشاوى التى يدفعها منافسوهم فى الأسواق الخارجية. تبين البيانات المتاحة مؤخرا أن أكثر من نصف صفقات السلاح والمعدات العسكرية منذ عام ٢٠٠٠ تشوبها عمليات فساد ورشاوى. وفى هذا الإطار من الممكن أن تكون تجارة السلاح هى الأكثر فسادا فى مجمل التجارة القانونية.

تشكل "العمولة أو الكومسيون أو الإكرامية" (الاسم المقنع للرشوة) أكثر الأشكال الواسعة الانتشار فى البزنس الدولى. حتى وقت قريب، كانت " العمولة " معفاة من الضريبة فى الكثير من البلدان الغربية. فى هذا الشأن، كتبت لجنة الصناعة فى مجلس العموم البريطانى أن "دفع إكرامية أو بقشيش للوكلاء أمرا معترفا به عموما كأسلوب شائع لتقديم الرشاوى"(٢).

الرشاوى والإكراميات أشبه ببعضهما، لكن يجب التمييز بينهما. فمن يأخذ " إكرامية " من عملاء البزنس يمكن أن يؤدى خدمات شرعية وقانونية تماما، ولا يعد ذلك خروجا على القانون، ولا على قواعد عمل الشركة التى يعمل بها. تعد " الإكرامية " مثلها مثل الرشوة، حسب الغرض من تقديمها. إذا لم تكن تعوض العميل عن نفقات شرعية، بل تدفع لشخص ليمارس تأثيره على قرار يتعلق بالعقد أو الصفقة، حينذاك تكون " الإكرامية " مثلها مثل " الرشوة ". الحالة النموذجية التى تكون فيها " الإكرامية " حالة فساد، حينما تدفع من عميل إلى مسئول أو أكثر لهما نفوذ، أو تدفع لمن لهم مصلحة فى إتمام صفقة السلاح.

عادة تدفع الرشوة من خلال "العملاء" ويمكن أن تكون فى شكل أوراق مالية مرئية تدفع للمسئولين، والجنرالات، والوزراء. أو فى شكل هدية، مثل سيارة فارهة، أو مجوهرات، أو أى شكل آخر من العطايا والهبات.

يحدد "روبير" الأسباب الهيكلية التى تجعل التجارة الدولية للسلاح مفرطة فى الفساد نسبيا عن غيرها من الأنشطة التجارية القانونية الأخرى :

- تواجه صناعة السلاح قدرة مفرطة ومتواصلة على الإنتاج الضخم، ويعنى ذلك أن المنافسة بين شركات السلاح أكثر ضراوة من غيرها فى الصناعات الأخرى. علاوة على ذلك، تتميز صفقات السلاح فى معظمها بأنها بالغة الضخامة فى قيمتها، ومحدودة فى كميتها. لذلك، فكل صفقة تعنى الحياة أو الموت لشركات السلاح. مقامرة ضخمة ومجازفة هائلة العواقب.

- عادة ما تكون السلطة فى العالم النامى فى يـد نخبـة سياسـية لا تحاسب ولا تخضع لرقابة.
- هناك غياب للشفافية. تجارة السلاح واسعة ومعقـدة ولكـل دولـة متطلبات مختلفة منها. وتحديد الأسعار فيها عمليـة تكـاد تكـون مستحيلة. والمضاربات والمزايدات على الأسعار قائمة ومحفوفـة دائما بالإكراميات.
- ترتبط تجارة السلاح " بالأمن القومى" لذلك، فهى محاطة بالـسرية، وتعد أرضا خصبة للفساد نتيجة لعدم وجود محاسبة.

لماذا يشكل الفساد فى تجارة السلاح مشكلة ذات طابع خـاص؟ تـدفع القيادات الفاسدة الرشاوى لعقد صفقات وشراء أسلحة فائضة عن الحاجة فقط من أجل ابتزاز الرشوة. فى هذا الإطار، يؤكد " روبي" أن الفساد فاقم مـن سباق التسلح، ويحفز المشترين الحكوميين لشراء المزيد من الأسلحة بـشكل يفوق الاحتياج الحقيقى، وفى بعض الأحيان، لتمكين دوائر عـسكرية مـن استخدامها فى القيام بانقلاب.

اشتراك الدولة فى الجريمة

على نحو ما نرى .. فإن الدولة متورطة بشكل مباشـر فـى تجـارة السلاح. ويتمركز الفساد حيث تتمركز تجارة السلاح، وعـادة مـا تـشارك الحكومات فى ممارسة الفساد.

تكشف حوادث تاريخية فى السنوات القليلة الماضية، أن حكومة واحدة من الدول الكبرى المصدرة للسلاح، الحكومة البريطانية، تدرك تماما ومنـذ سنوات طبيعة الفساد فى تجارة السلاح[٣]. ولكـن، يبـرر وزيـر العمـل

البريطانى الأسبق " دينيس هيلى " تجاهل هذه الحقيقة، بأن ذلك ضرورة لتأمين مشاركة مناسبة فى السوق الكوكبى لتجارة السلاح. ومن المؤسف أن بريطانيا لازالت تتجاهل هذا الفساد حتى اليوم.

كانت الحكومة البريطانية متورطة بشدة فى الفساد الذى كان سائدا فى صفقات السلاح العالمية، قبيل منتصف سبعينيات القرن العشرين. وحينما باعت وزارة الدفاع البريطانية أسلحة فائضة أو أسلحة من إنتاج الشركات البريطانية، استخدمت عملاء بشكل مباشر أدى إلى إطلاق العنان للرشاوى.

غضت السياسة البريطانية الطرف. حينما أصبحت السفارة البريطانية فى كاراكاس حساسة بشأن التورط فى صفقات مشوبة بالفساد، قال أحد المسئولين فى وزارة الدفاع البريطانية: " أنا فى غاية الحيرة، ما مشكلتك ؟ ... الناس الذين يتعاملون مع تجارة السلاح، يعيشون يوميا من هذا النوع من النشاط إذا كانوا لايزالون فى منصب حكومى، ويعقدون صفقات معروف أنها مغموسة فى الرشاوى، وبوضوح، أنا وزملائى فى المكتب لا نورط نفسنا فيها، لكننا نعتقد أن بعض أطراف الصفقات التى نعقدها متورطون فى الرشاوى. بالطبع، لا يقولون لنا ولا نحن نسألهم عن ذلك، فنحن المستفيدون فى نهاية الأمر ".

فى بعض الأحيان، يتورط المسئولون فى السفارات البريطانية فى صفقات يشوبها الفساد. على سبيل المثال، أبلغ الملحق العسكرى فى السفارة البريطانية فى جدة عام ١٩٦٨ عن طلب جنرال سعودى كبير الحصول على رشوة من شركة فيكتورز للسلاح مقال بيع دبابات من الشركة للجيش السعودى.

كان ينظر للرشوة باعتبارها السبيل الطبيعى للوصول إلى أسواق العالم الخارجية. كتب مسئول كبير بوزارة الخارجية البريطانية وبمكتب الكومونويلث عام ١٩٧٧: " من المعروف فى مكاتب الشرق الأوسط أن الرشوة فى معظم البلدان قد تكبر أو تقل، لكنها جزء ضرورى من الأسلوب المحلى فى الحياة. "بالطبع قد نجد فى بلادنا الرشوة والفساد، لكنها فى الخارج أساسى البزنس". إذا ما تعرضت أعمال الشركات البريطانية للتحقيق والتفتيش، لن تخضع صادراتنا لأيه متاعب، ولن نعرض علاقاتنا مع المتنفذين الأجانب لأية اضطرابات"[٤]. وكما سوف نرى فى حالة صفقة اليمامة، ستبقى هذه المواقف مرعية فى أعلى درجات الحكومة البريطانية.

إعداد قواعد ونظم وقوانين مناهضة للفساد

واصلت الحكومة البريطانية فى السنوات الأخيرة، فرض قواعد وقوانين أكثر صرامة لمواجهة الفساد فى تجارة السلاح. علاوة على ذلك، صاغت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية **OECD** معايير لمكافحة رشوة المسئولين فى صفقات البزنس العالمى. وتم التوقيع عليها من جانب ٣٤ دولة مصدرة، منهم بريطانيا.

تقدم إدارة ضمان الائتمان للصادرات (**ECGD**)، فى بريطانيا، ضمانات للشركات المصدرة ضد الحكومات الأجنبية التى تعجز عن الدفع. أعلنت لجنة مجلس الوزراء أن إدارة ضمان ائتمان الصادرات فى منتصف السبعينيات من القرن الماضى أن " أحيانا، تفاجأ بطلبات خاصة بديون مستحقة، لكنها غير قابلة للتحقيق وفق القواعد الأخلاقية التى يخضع لها البزنس"[٥]. ولا تسأل اللجنة عما إذا كانت " الإكرامية أو جزء منها دفعت على سبيل الرشوة أم لا"[٦].

تخلت إدارة ضمان الائتمان للصادرات ECGD فى سبتمبر ٢٠٠٠، عن سياسة عدم التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية كسبيل للفساد، وقدمت إجراءات جديدة لمواجهة الفساد كانت قد أوصت بها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD[٧]. وتعززت هذه الإجراءات بقواعد إضافية فى مايو ٢٠٠٤.

واعترضت الشركات التى تشكل " المستهلك " الرئيسى لدى إدارة ضمان ائتمان الصادرات (ومنها ايروسبيس البريطانية BAES ورولز رويس Roles Rois، وايرباص AIR bus). ونسقت الكونفدرالية البريطانية للصناعة CBI مجموعة الضغط الصناعية، حملة ضغط مستمرة. واستبعدت إدارة ضمان ائتمان الصادرات المنظمات غير الحكومية من المناقشات حول التغيرات المستهدفة التى كانت الشركات تسعى من أجلها. وأصدرت إدارة ضمان الصادرات إجراءات جديدة معدلة، أضعفت من خلالها تدابير مواجهة الرشاوى.

كانت المشكلة أن القواعد الجديدة لإدارة ضمان ائتمان الصادرات أجبرت المصدرين على الكشف عن هوية الوسطاء حينما تطلب دعما ماليا من دافعى الضرائب. بينما لم تكن الشركات ترغب فى إخطار إدارة ضمان ائتمان الصادرات بهوية وكلائها. وحاول المسئولون فى إدارة ضمان ائتمان الصادرات مقاومة لوبى ضغط الشركات الذى تهيمن عليه باتريشيا هوايت وزيرة مجلس الوزراء. التى وافقت على ألا تقدم الشركات أسماء أو عناوين هؤلاء الوسطاء، والاكتفاء بأن تقدم الشركات تفسيرا للإكراميات والرشاوى ودواعيها[٨].

رفع كورنرهاوس Corner House – برلمان المواقف الحرجة، منظمة غير حكومية معروفة بنشاطها المناهض للفساد، دعوى قضائية في المحكمة العليا أكد أن الحكومة عاجزة عن متابعة تنفيذ سياستها في استشارة الضامنين، وأن الحكومة لا يجب أن تجرى تغييرات لمجرد الاستجابة لرغبات الصناعة والسير في ذيلها. بعد يومين فقط من بداية جلسة الاستماع في يناير ٢٠٠٥، التي أقامتها إدارة ضمان ائتمان الصادرات خارج المحكمة. وافقت على فتح باب الاستشارة العامة في شأن تغيير قواعد الفساد.

أعادت إدارة ضمان ائتمان الصادرات في مارس ٢٠٠٦، العمل بقواعدها السابقة الخاصة بكشف الشركة عن هوية وكلائها إذا ما رغبت في الحصول على ضمان من الإدارة[٩].

كان لذلك أهمية، ليس فقط لأن تجارة السلاح الأكثر فسادا في التجارة العالمية، ولكن أيضا، على نحو ما نرى، لأن إدارة ضمان ائتمان الصادارت تمنح جزءا كبيرا نسبيا من دعمها لشركات السلاح على حساب الصادرات المدنية. في الحقيقة، أسفر التركيز على عقد واحد لبزنس إدارة ضمان ائتمان الصادرات، وهو عقد اليمامة وصفقات سلام مع العربية السعودية عن المدى الاستثنائي لتفاقم الفساد في تجارة السلاح. كشفت حملة مناهضة تجارة السلاح CAAT أن شركة أيروسبيس البريطانية BAES حصلت على ضمان ائتمان يجدد سنويا بقيمة ٧٥٠ مليون جنيه إسترليني. وقالت الشركة البريطانية لحملة مناهضة تجارة السلاح إن في عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ لم يكن هناك سوى عقد عسكري واحد موقع عليه، وأوضح التقرير السنوي للشركة أن هذا العقد مثير للدهشة لأن ٤٢% من كل الضمانات صدرت في هذا العام. وأنهت الشركة غطاء صفقة اليمامة ومشروع سلام في سبتمبر ٢٠٠٨.

التحقيق فى الفساد فى صفقة اليمامة

نحمد الله أن هناك اعترافا متناميا بأن الفساد شىء فى البنزنس العالمى. رغم وجود محاولات لإطلاق عنانه. طوال ٢٥ عاما، والولايات المتحدة لديها تشريعات لمواجهة الفساد. يمنع قانون ممارسة الفساد الخارجى **Foreign Corrupt Practices Act (FCPA)** منح مكافآت أو ما شابه للمسئولين الأجانب، ولكن الفساد فى صفقات السلاح الأمريكية يمارس على نطاق واسع. ولكن من المثير للسخرية، وبسبب أن قلة من البلدان الأخرى لديها تشريعات مشابهة، لازال البعض يناقش حتى الآن أن ذلك يؤدى إلى انتشار الفساد فى الشركات غير الأمريكية، فى محاولة للتنافس مع نظم الأسلحة الأمريكية الأكثر تعقيدا وتطورا.

تباطأت معاهدة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الخاصة بالرشوة فى إحداث تغيير إيجابى. فطبقا لمنظمة الشفافية العالمية، فى يونيو ٢٠٠٨، أصدرت ثمانى دول فقط تشريعا جديدا يساعد على إصدار وتعزيز قوانين لمناهضة الرشوة[١٠]. فى هذا الإطار، تجر بريطانيا أقدامها، وتؤكد أن التشريع القومى يغطى القضية المعنية. أدت ضغوط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠١١، إلى مراقبة القنوات التى تتحرك الأموال من خلالها، كجزء من القانون الشامل لمواجهة الإرهاب، الذى تم تفعيله عام ٢٠٠٢.

أكدت بريطانيا، فى إطار معاهدة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، أن ملاحقة الرشاوى قضائيا لن يكون لها تأثير على المصلحة الاقتصادية القومية، وعلى العلاقات مع الدول.

علاوة على ذلك، يكمن الخلل فى مبادئ منظمة التعاون الاقتــصادى والتنمية فى كونها مسيطرا عليها من الحكومات ومسيسة. تتضح هذه المشكلة بشكل كبير من خلال تحقيق مثير.

ما صفقة اليمامة ؟

اليمامة، أكبر صفقة سلاح بريطانية، حافظت على بقاء شركة BAES بريتش أيروسبيس مزدهرة لأكثر من عقدين.

صفقة من حكومة لأخرى .. من الحكومة البريطانية إلى الــسعودية. أدارت وزارة الدفاع البريطانية عقدا مع الشركة البريطانية بريتش أيروسبيس BAES لتقديم معدات وخدمات عسكرية للحكومة السعودية.

بدأت الصفقة فى سبتمبر ١٩٨٥، حينما تم توقيع مذكرة تفــاهم بــين الحكومتين. وأعلنت الترتيبات التفصيلية فى مذكرة التفاهم الذى تمت الموافقة عليها والتوقيع عليها فى يوليو ١٩٨٨.

فى البداية، باعت الشركة البريطانية للقوات الجوية للعربية الــسعودية ٤٨ طائرة هجومية تورنادو، و٢٤ طائرة دفاعية تورنادو، ٣٠ طائرة تدريب هجومية هوك، و٣٠ طائرة تدريب بى سى – ٩ (PC-9). تضمنت صــفقة الطائرات خدمات دعم، ومعدات وأسلحة وذخيرة ونظم حــرب إلكترونيــة. نقلت معظم المعدات عام ١٩٩٣، بعد توقيع الاتفاقية عام ١٩٨٨.

قدمت شركة BAe دعما لمعداتها فى إطار صفقة اليمامــة. ولازالــت هذه الاتفاقية قائمة حتى الآن ولكن تحت اسم جديد. فأصبحت اليمامــة فــى نهاية عام ٢٠٠٦ البرنامج السعودى البريطانى للتعاون المشترك (SBDCP).

خلال أسبوعين من توقيع مذكرة تفاهم صفقة اليمامة في سبتمبر ١٩٨٥، رددت نشرات الأخبار العربية مزاعم الرشاوى بأن "أربعة فرسان"، حصلوا على عمولة من هذه الصفقة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني[١١].

لم يظهر أي دليل مادى على صحة هذه الادعاءات (التي تم نفيها في حينها). ولكن بعد عشرين عاما، ظهر دليل مادى كشف إمكانية وجود إكراميات وعمولات ضخمة.

نشرت على سبيل المصادفة ملفات من الأرشيف الوطني البريطاني في مايو ٢٠٠٦، وكشفت عن زيادة مفاجئة في السعر أثناء المفاوضات الخاصة بالصفقة[١٢]. من الشائع في صفقات السلاح أن ترتفع أسعار السلاح بسبب الإكراميات والعمولات. كان الفارق بين السعر الأساسي في عام ١٩٨٤ والسعر النهائي عام ١٩٨٦ يبلغ حوالي ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني في سعر الطائرة الواحدة في الصفقة.

لم تأخذ الحكومة البريطانية أية خطوة باتجاه التحقيق في الأمر. ازدادت المزاعم الخاصة بالفساد المحيط بصفقة اليمامة بمرور السنين، صدر بعضها قبل تحرير هذا الكتاب. منها مزاعم عن إكراميات دفعت لأشخاص عن أجزاء من الطائرة التورنادو. لكن هذه الاتهامات تم إنكارها، ولم تكن موثقة ولم توضع في الاعتبار.

علاوة على ذلك، أطلق "إدوارد كوننجهام" المستخدم السابق في "روبرت لي إنترناشيونال" **(RLI)**، اتهامات في ٢٠٠١ ضد مكتب **(SFO)** **Serious Froud Office**(*)، حيث كانت شركة روبرت لي إنترناشيونال تدير

(*) إدارة حكومية مستقلة للتحقيق في الفساد – المترجم.

أموال الرشاوى لصالح الأمراء السعوديين. جذب مكتب سيريوس فرود SFO انتباه وزارة الدفاع البريطانية لهذا الأمر. سأل "كيفين تبيت"، أحد كبار المسئولين فى وزارة الدفاع البريطانية، "ديك إيفانس" رئيس شركة BAES عن هذه المزاعم. دونما رغبة فى إلحاق أضرار بأحد. فرد عليه ديك إيفانس نافيا أى خطأ فى الأمر(١٣). ولم تقدم وزارة الدفاع على فعل أى شىء آخر(١٤).

نشرت صحيفة الجارديان بعد عامين سلسلة فضائح عن شركة روبرت لى إنترناشيونال (RLI) وعن شركة أخرى تدعى عالم المسافرين Travellers world. يمتلك " بيتر جاردينير " الشركة الأخيرة، أدارت أموال الرشاوى " Slush Fund " لصالح الأمير " تركى بن ناصر"، قائد القوات الجوية السعودية، وقادة سعوديين آخرين. وقالت الجارديان أنه دفع حوالى ٦٠ مليون جنيه إسترلينى رشاوى فيما بين ١٩٨٩ و ٢٠٠٢ عوضته عنها شركة ايروسبيس BAES (١٥). أقرت شركة ايروسبيس للسلاح BAES المزاعم" التى كان قد قيل منذ تسع سنوات أنها خاطئة". عندما أكدت أنه : لا وجود " لصندوق أموال الرشاوى" ولا صحة لما قدمته الميديا فى هذا الشأن(١٦).

تقرب "روبرت جاردينير" من مكتب الإدارة الحكومية المستقلة للتحقيق فى الفساد SFO فى مارس ٢٠٠٤. وقرر مكتب SFO فى يوليو ٢٠٠٤ إجراء تحقيق فى ادعاءات الفساد ضد BAGS فى العربية السعودية(١٧). وبدأت أيضا تحقيقات فى صفقات سلاح شركة بايس BAES مع جنوب أفريقيا، ورومانيا، وتونس، وجمهورية التشيك (انظر البرواز القادم).

بدأ التحقيق بعد أكثر من عام واحد فقط، فى أكتوبر ٢٠٠٥، قال مكتب SFO إن شركة BAES قدمت تفاصيل الأموال التى دفعتها لوكالات البزنس المرتبطة بتعاقداتها مع المملكة العربية السعودية (18). وشنت شركة BAES والحكومة البريطانية حملة ضغط طويلة لإجبار مكتب SFO للتخلى عن التحقيقات التى بدأتها.

شككت الشركة الكوكبية بريطانية المنشأ أيروسبيس BAES فى التحقيقات، ودعت لعدم نشرها على الرأى العام. وقالت: إن مكتب SFO الحق أضرارا بعلاقات الحكومة البريطانية مع العربية السعودية وبفرص الشركة فى الحصول على عقود جديدة مع المملكة العربية السعودية. وأيدت الحكومة البريطانية هذا الطلب، بينما عارضه مكتب SFO .

طلب مكتب SFO فى يوليو ٢٠٠٦ البحث فى الأموال التى وضعت فى حسابات العديد من البنوك السويسرية وترتبط بالتعاقدات السعودية مع شركة بايس BAES. وأبلغت الحكومة السعودية نظيرتها البريطانية أن استمرار التحقيقات سيؤدى إلى نتائج كارثية.

كان هذا، فى الوقت الذى كانت تجرى فيه المفاوضات بين وزارة الدفاع البريطانية مع العربية السعودية. حيث كانت السعودية تريد شراء الطائرة الأيروفايتر من شركة BAES، فى صفقة قيمتها بلايين الجنيهات الأسترلينية. ولإظهار مدى جدية التهديدات الخاصة بضرورة وقف التحقيقات، انسحبت السعودية فى سبتمبر ٢٠٠٦ من المباحثات. فعادت الحكومة البريطانية لتكرر طلبها بوقف التحقيقات من جانب مكتب سان فرانسيسكو SFO، الذى رفض بدوره.

هددت السعودية بأنها سوف توقف مشاركة بريطانيا فى عمليات الاستخبارات السرية، وستتوقف عن التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب. وقال السير شيرارد كوبركولس، السفير البريطانى لدى العربية السعودية، فى نوفمبر ٢٠٠٦، قال لمكتب سان فرانسيسكو SFO إن " حياة البريطانيين فى الشوارع البريطانية ستتعرض للخطر " إذا ما استمرت التحقيقات. بدأت حملة فى الميديا (وسائل الإعلام والاتصال) لوقف التحقيقات. كشفت تقارير فى ديسمبر ٢٠٠٦ أن العربية السعودية منحت الحكومة البريطانية مهلة ١٠ أيام لوقف التحقيقات وإلا يتم وقف كل أوجه التعاون المشترك بين البلدين. والتقى " تونى بلير " رئيس الوزراء البريطانى مع اللواء " بيتر جولد سميث " النائب العام، فى ١١ ديسمبر وطالبه بوقف التحقيقات. وقال " جولد سميث " فى ١٤ ديسمبر أن تحقيقات مكتب سان فرانسيسكو SFO توقفت، لأن استمرارها "سيؤدى إلى نتائج سلبية على المصالح العامة للملكة المتحدة فيما يتعلق بالأمن القومى وأولويات الأهداف السياسية العليا فى الشرق الأوسط ".

على الفور، حصلت الحكومة البريطانية والشركة الكوكبية البريطانية المنشأ BAES على مكافأتهما نتيجة لوقف التحقيقات. بدأت المفاوضات بسرعة على عقد طائرة أيروفايتر فى يناير ٢٠٠٧[١٩]. فازت شركة ايروسبيس BAES بالعقد الذى بلغت قيمته ٤٣ .٤ بليون جنيه إسترلينى فى سبتمبر من نفس العام. وقام الملك عبد الله، ملك العربية السعودية بزيارة لبريطانيا. وأقامت له الملكة مأدبة رسمية فى قصر باكينجهام. فى هذا الإطار، صرح السير "ويليام باتى"، السفير البريطانى آنذاك فى العربية السعودية، أن تلك اللحظة فى عام ٢٠٠٧ شهدت أوثق العلاقات الأنجلو- سعودية. وصرح أيضا فى مارس ٢٠٠٨ أن العلاقات بين بريطانيا والعربية السعودية أوثق من أى وقت مضى[٢٠].

جاء التحدى القانونى لقرار مكتب SFO بوقف التحقيقات فيما عرف بصفقة اليمامة من جانب جماعتى ضغط هما حملة مناهضة تجارة السلاح CAAT وكورنر هاوس(*) Corner House (منظمة بريطانية غير حكومية لدعم الديمقراطية والحركات المجتمعية للحقوق البيئية والاجتماعية – المترجم). وحكمت المحكمة العليا في إبريل ٢٠٠٨ بأن قرار إنهاء التحقيقات كان غير شرعى. فلجأ مكتب SFO للمحكمة البريطانية العليا، ومجلس اللوردات. فحكم الأخير لصالح المكتب فى يوليو ٢٠٠٨. وبقيت التحقيقات مغلقة.

تكشف هذه الحالة عن الدعم الهائل للمصالح المكتسبة لصناعة السلاح. وكم كانت الحكومة الأجنبية قادرة على التدخل فى النظام القضائى البريطانى بنجاح ووقف التحقيق الجنائى مع شركة السلاح البريطانية – يعنى ذلك بوضوح أن معاهدة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الخاصة بمكافحة الرشوة بلا فاعلية فى بريطانيا. أقرت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن الحكومة البريطانية لم تبذل محاولات جادة لمنع الحكومة السعودية من السير فى هذه السبيل، ولم تهتم بتفعيل القاعدة القانونية، بدعوى "المصالح القومية" على النحو الذى تراه الحكومة البريطانية.

فى الحقيقة، بعد أقل من عام من التهديد السعودى للحكومة البريطانية، فرشت السجادة الحمراء لاستقبال الملك عبد الله ملك العربية السعودية. وكان ذلك تعهدا من الحكومة البريطانية بالحفاظ على استمرار تجارة السلاح مع السعودية، وتأكيدا لنفوذ الشركة BAES ومكانتها لدى الحكومة البريطانية.

تحقيقات أخرى مع شركة BAES [٢١]

الشركة الكوكبية البريطانية المنشأ أيروسبيس

- **تنزانيا**

اشترت تنزانيا نظام رادار للدفاع الجوى من شركة بايس BAES فـــى ٢٠٠١ بمبلغ ٢٨ مليون جنيه إسترليني، قيل أن هذا النظام سيـــستخدم أيضا فى السيطرة على الرحلات الجوية المدنية. استدانت تنزانيا مـــن بنك باركليز البريطانى لكى تشترى الرادار.

هاجم البنك الدولى والمنظمة الدولية للطيران المـــدنى عمليـــة الـــشراء باعتبارها غير ضرورية ومكلفة. ودعت " كلير شـــورت " ســـكرتيرة التنمية الدولية لوقف الصفقة، وتولى " تونى بليـــر " رئـــيس الـــوزراء البريطانى آنذاك فسخ العقد.

أنكرت شركة BAES الادعاءات الخاصة بدفع عمولة قدرها ٣٠% من قيمة الرادار للوسطاء فى حساب ببنك سويسرا SWISS. كما أجـــرى مكتب SFO والمكتب التنزانى لمكافحة الفساد تحقيقات حول الصفقة.

- **جمهورية التشيك**

وافق التشيك على استئجار طائرات جريبين القتالية بقيمة ٤٠٠ مليـــون جنيه إسترلينى عام ٢٠٠٤. استأجرت شركة BAES الطـــائرات فـــى عملية مشتركة مع شركة " ساب " saab السويدية.

قال التليفزيون السويدى أن شركة BAES دفعت سرا لثلاثة من الوكلاء أكثر من ٤ ملايين جنيه استرلينى كعمولة. وأنكرت الشركة والـــوكلاء تقديم أو تلقى أية رشاوى مالية.

كانت السلطات الأمريكية أول من وجه تهمة بفساد هذه الصفقة. بدأ مكتب SFO فى لندن التحقيق فى ٢٠٠٤. كما بدأت التحقيقات أيضا فى السويد والنمسا وجمهورية التشيك، بشكل منفرد فى كل بلد قيل إنه متورط فى هذه الصفقة .

- **رومانيا**

باعت الشبكة الصناعية HMS فرقاطتان حربيتان لرومانيا، باعتهما HMS لندن، وhms كوفنترى. صفقة من حكومة لأخرى رتبتها وزارة الدفاع البريطانية.

دفعت رومانيا لشركة BAES ١١٦ مليون جنيه إسترلينى لتجديد السفينتين وصيانتهما. واستدانت رومانيا الأموال اللازمة من بنك دوتشى، فى قرض بضمان الإدارة البريطانية لتمويل الصادرات ECGD، نفت شركة BAES الادعاءات الخاصة بدفع ٧ ملايين جنيه إسترلينى لأحد الوكلاء لإتمام الصفقة. أدت تحقيقات مكتب SFO إلى قيام البوليس بشن غارة على مسكن الوكيل فى تشيلسى .

- **جنوب أفريقيا**

تعانى جنوب أفريقيا من مشكلات مالية واجتماعية عسيرة رغم أنها لازالت من أكبر الدول المصدرة للسلاح. عام ١٩٩٧، كان ما يقرب من ٢٠% من السكان الراشدين أميين، وحوالى ٥٠% بلا عمل. ورغم الفقر المزمن، أعلنت الحكومة فى ظل رئاسة "تابو مبيكى" عام ١٩٩٩ أنها ستقوم بعملية ضخمة لإعادة تسليح قوات الدفاع الوطنية لجنوب أفريقيا.

يشمل برنامج إعادة تسليح القوات المسلحة شراء ٥٢ طائرة حربية من شركات BAES وساب SAAB، وشراء قوارب حراسة وغواصات منية. كونسورتيا Consortia التي تقودها ألمانيا، وأيضا، شراء ٤٠ طائرة هليكوبتر آجوستا Agusta الإيطالية.

كانت عملية إعادة التسليح تقدر فى البداية بقيمة تتراوح بين ٥ و ٦ بلايين دولار. وتضاعفت القيمة، وبلغت عشرة أضعاف ميزانية الإنفاق على مواجهة مرض الإيدز ثانى أكبر المشكلات التى تؤثر سلبا على التنمية. وحذرت وزارة الخزانة الجنوب أفريقية الحكومة، قبل الانتهاء من العقود، من أن شراء الأسلحة سوف يكون خطرا يزيد كثيرا من حجم الإنفاق العام.

أيدت الإدارة البريطانية لتمويل الصادرات ECGD الصفقة التى تبلغ قيمتها ١.٦ بليون جنيه إسترالينى (٢.٤ بليون دولار) بضغط من " تونى بلير " رئيس الوزراء البريطانى آنذاك.

لم توجه الإدانات الخاصة بهذه الصفقة إلى شركة BAES. وأسفرت الاتهامات عن سجن " تونى ينجينى "و"سكابير شيخ" بتهمة الحصول على رشوى.

نشرت صحيفة الجارديان أدلة مسربة من شرطة جنوب أفريقيا، تكشف أن شركة BAES متهمة بحصول سيئاسيين من جنوب أفريقيا على حوافز مالية، قيمتها ١٠٠ مليون جنيه إسترليني، من خلال وكيل الشركة جون بريد نكامب[٢٢]. وقد أنكرت الشركة والوكيل هذه الاتهامات ولازالت التحقيقات مستمرة.

هوامش الفصل السابع

١- معظم المادة فى الصفحات الثلاث التالية مأخوذة من

Joe Roeber, Parallel Markets: Corruption in the Intenational Arms Trade, Campaign Against Arms Trade, 2005.

2- Trade and Industry Select Committee, Implementation of ECGD's Business Principles, House of Commons, 8 Mar 2005, HC374-1.

٣- المعلومات فى هذا الجزء مأخوذة من

Nicholas Gilby, " The United Kingdom's Ministry of Defence and the bride culture," in The Economics of Peace and Security Journal, vol 3, no1, 2008.

4- Minutre from RS Faber to Mr Kerr, 20 May 1977, File FCO 69/592, The National Archives.

5- Cabinet Paper GEN 11(76)1" International Business Practice", Apr 1976, File CAB 130/859, The National Archives.

6- Enclosure to letter from J Hobson to C Brearley, 23 April 1976, File DEFE 68/110, The national Archives.

٧- المعلومات فى هذا الجزء مأخوذة من

R (Corner House Reserch) v Secretary of State for Trade and Industry, [2005] EWCA Civ 92, paragraphs 82-132. See http://tinyurl.com/c3blor

8- The Guardian, 25 Jan 2005.

٩- المصدر السابق.

10- Fritz Heimann and Gillian Dell, Progress Report 2008: Enforcement of the OECD Convention on Combating Bribery of Forign Public Officials, Transparency International, 24 Jun 2008.

11- Letter from PF Ricketts, FCO, to CD Powell, No10, 10 October 1985, availableat http:// tinyurl.com/cve9

12- Riyadh Telegram No.ZMC/ZDK/ZBG/A2P of 6 Jan 1986 to MoD, available at http://tinyurl.com/cyadka.

13- The Guardian, 10 Sep 2003and 13 Oct 2003.

14- Letter from Geoffrey Hoon to Gavin Strang MP,26 Jan 2004,copy on file at CAAT.

15- The Sunday Times, 25Jul 2004.

16- BBC News website, 5 Oct 2004. See http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/3712770.stm

17- Hansard, 1 May 2008, Col 574W.

١٨- تعتمد المعلومات فى هذا الجزء على المعرفة الشخصية للمؤلف وعلـــى الوثـــائق المنـــشورة فـــى the Judicial Review case R (Corner House Reserch and campaign Against Arms Trade) v Director of the Serious Fraud office,[2008] EWHC 714 (Admin). Documents are available at www.thecornerhouse.org.uk/subject/corruption/

١٩- قال وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان فى ٦ يناير ٢٠٠٧ إنه كان ينظر للأمـــام ليحصل على المستقبل. انظر فى BAE الطائرة الأيروفايتر التـــى تنتجهـــا شـــركة http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/6182137.stm

20- See Information Tribunal case Campaign Adainst Arms Trade vs Information Commissioner and Ministry of Defence. Transcript of hearing 3 mar 2008, available at www.caat.org.uk/infotribunal/transcript-2008-03.pdf

٢١- تتاح معلومات إضافية فى موقع www.guardian.co.uk/baefiles/page/0,,2095864,00.html

22- The Guardian, 6 Dec 2008.

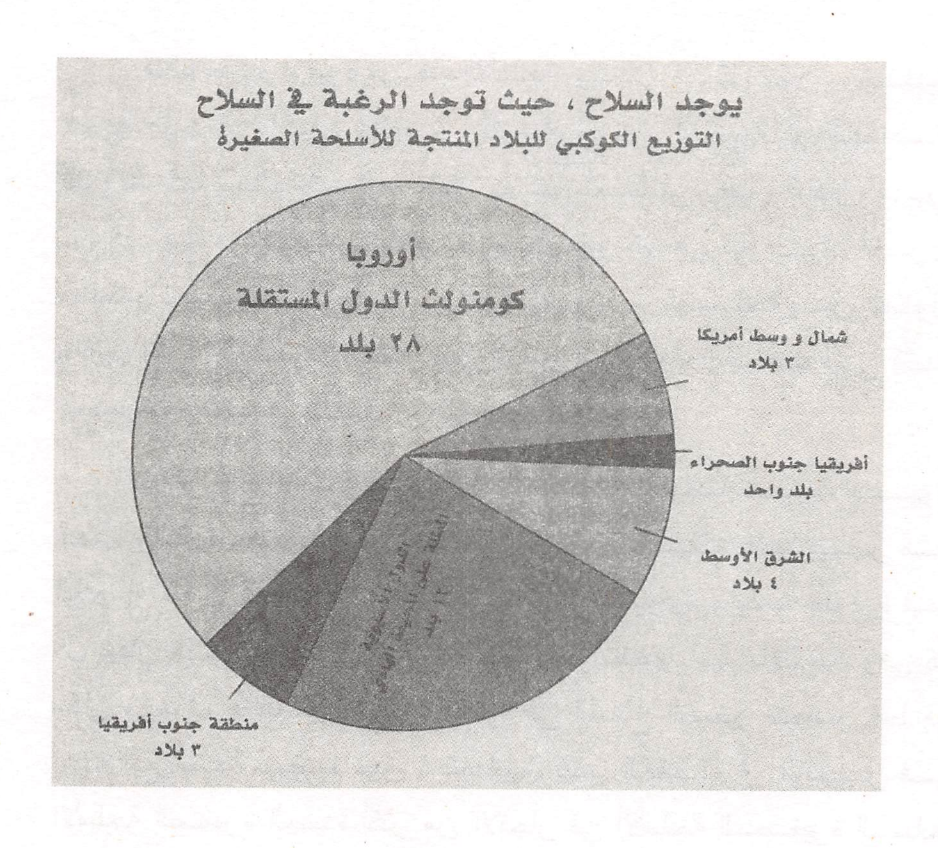
(٨)

محاولات السيطرة

منتجو الأسلحة الصغيرة ومصدروها... الأسواق الضبابية... الألغام الأرضية والقنابل العنقودية... تجارة أجهزة التعذيب... سماسرة السلاح.

من يمن الطالع، أن الأمر ليس مظلما تماما، وإرادة تجار السلاح ليست مطلقة. حيث تحاول كتلة هامة من البشر التصدى لتجارة السلاح ومظاهرها السيئة، مثل تصنيع الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية، والقنابل العنقودية، وأدوات التعذيب والاتجار فيها. تشكل تجارة الأسلحة الصغيرة إحدى أكثر المشكلات خطورة فى تجارة الموت.

يستلزم الأمر إشارة خاصة لتحديد موقع الأسلحة الصغيرة والخفيفة فى التجارة الكوكبية للسلاح. نتيجة لأنها تجارة رائجة بشدة، والسيطرة على التجارة فيهما بالغة الصعوبة والدمار الناجم عنهما شديد الخطورة.



يشمل تعريف هيئة الأمم المتحدة لصادرات الحكومات من الأسلحة الصغيرة، كل الأسلحة العسكرية، والبوليسية، والمحلية التالية : المسدسات، والمسدسات نصف الأوتوماتيكية، والبنادق، والبنادق القصيرة، والهجومية، والمدافع شبه الآلية، والمدافع الآلية الخفيفة، والمدافع الآلية الثقيلة، وبنادق التصويب، ومنصة إطلاق القنابل اليدوية، ومضادات الدبابات المحمولة، والمدافع المضادة للطائرات، والبنادق الارتدادية، منصات محمولة لاطلاق الصواريخ المضادة للدبابات، والمضادة للطائرات، ومدافع الهاون ذات العيار الأقل من ١٠٠ مم(١).

هناك مقادير وفيرة من هذه الأسلحة، وتنتشر فى كل مكان. وتستخدمها الشرطة وحراس الأمن، والجيوش القومية، ورجال العصابات، والجماعات الثورية. كما يحملها المدنيون بشكل شرعى أحيانا فى بعض البلدان، كنوع من الرياضة فى كثير من الأحيان، وبشكل غير شرعى فى بلدان أخرى. وبالطبع ستخدم هذه الأسلحة فى كل الصراعات المسلحة بين الدول، والصراعات المسلحة الداخلية، وفى الحروب الأهلية، وتستخدم فى قتال العصابات وأيضا فى الأوضاع الشرعية العادية.

تتوافر هذه الأسلحة بغزارة لأنها صغيرة ورخيصة نسبيا، وسهولة الحمل والنقل، والتهريب، والإخفاء، والسرقة، والاستيلاء عليها بيسر من العدو أو شراء كميات منها من الخصم مقابل رشاوى. وأيضا، متوفرة فى كل مكان وزمان بسبب الأعداد الضخمة التى تنتجها، فهم بالآلاف، وفى كل مكان وزمان. هناك خرافة بأن التجارة فى السلاح الصغير تنحصر فقط فى إعادة بيع أسلحة صغيرة سبق استخدامها. بينما الحقيقة أن الاتجار فى الأسلحة الصغيرة الجديدة أكثر من الاتجار فى الأسلحة الصغيرة السابقة الاستخدام.

يقدر " تقرير الأسلحة الصغيرة " أن المنتج السنوى من الأسلحة الصغيرة والخفيفة، يتراوح ما بين ٥ و ٧ و ٨ ملايين قطعة سلاح، " تنتجها ١٢٠٠ شركة فى ٩٠ بلدا على الأقل " (2). وأيضا، تبقى الصين وروسيا، والولايات المتحدة، أكبر الدول المنتجة الرئيسية لهذه الأسلحة، كما يشكل الاتحاد الأوروبى فى مجمله أحد المنتجين الرئيسيين للأسلحة الصغيرة والخفيفة. ويؤكد التقرير وجود ٣٠ بلدا على الأقل تشكل أهم المنتجين لهذه الأسلحة.

صدر التقرير نتاج مشروع للمعهد العالى للدراسات السياسية فى جنيف، فى محاولة لتشخيص وتقدير حجم انتشار الأسلحة النارية (البنادق والمدافع أكثر من منصات إطلاق الصواريخ وما أشبه) اعتمادا على توقعات صارمة وتقارير غير مكتملة للبلدان المختلفة.

لا يمكن الحصول على معلومات دقيقة عن الأسلحة الصغيرة وعمليات نقلها – سواء كانت قانونية أو غير قانونية، فى أسواق سرية أو مدنية، أو مهربة، أو صناعة منزلية – ولا يمكن الحصول على معلومات دقيقة عن البلدان التى تنتجها، ولا عن حجم الإنتاج والتجارة الشرعية أو غير الشرعية، ولا عن انتشارها فى الأوساط العسكرية أو المدنية.

تشير أحدث التقديرات إلى أن ٦٣٩ مليون سلاح صغير وخفيف على الأقل موجود اليوم فى العالم – أى قطعة سلاح لكل ١٠ من سكان العالم. نصف هذه الأسلحة ملكية شخصية.

الدستة القذرة

يشمل المصدرون الرئيسيون للأسلحة الصغيرة، طبقا لتقرير الأسلحة الصغيرة، لكل من: روسيا، والولايات المتحدة وإيطاليا، وألمانيا، والبرازيل، والصين. هناك مصدرون آخر المعلومات المتوفرة عنهم أقل مصداقية، على حد قول التقرير، هم : بلغاريا، وإيران، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، وباكستان، وسنغافورة. هناك بائعون مستقلون للسلاح لا يعدون ولا يحصون، وأيضا مجرمون، وسماسرة، ووسطاء لا يمكن حصرهم، يسيطرون على هذه التجارة الواسعة الانتشار.

لا تفرق بعض الحكومات ولا منظمو الحملات بين التجارة الشرعية وغير الشرعية للأسلحة الصغيرة.

التأثير الهائل للأسلحة الصغيرة

طبقا لتقرير الأسلحة الصغيرة الصادر عن المعهد العالى للدراسات السياسية فى جنيف:

يموت ما يتراوح بين ٦٠% و ٩٠% من ضحايا الصراعات المسلحة نتيجة مباشرة لاستخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

يموت نتيجة لاستخدام الأسلحة النارية فى غير الصراعات المسلحة ما يتراوح بين ٢٠٠ ألف و ٢٧٠ ألفا سنويا على النطاق العالمى. هذا فضلا عن أن ٢٠% من جرائم القتل تتم باستخدام الأسلحة النارية.

التكلفة الاجتماعية لجريح الأسلحة النارية أكبر من أى نوع آخر من جرحى الأشكال الأخرى من العنف. على سبيل المثال، يتكلف العلاج الطبى لجريح الأسلحة النارية فى البرازيل وكولومبيا، ما بين ١.٧ وبين ٣ أضعاف أكثر من جريح الطعنات بالأسلحة البيضاء.

تشكل التجارة الشرعية، معظم مبيعات الأسلحة الصغيرة على النطاق العالمى. تقدر المبيعات السنوية للأسلحة الصغيرة والخفيفة على النطاق الكوكبى بأربعة بلايين دولار. تباع للقوات العسكرية وقوات الأمن وأيضا للأسواق المحلية المدنية ولأغراض رياضية.

لو لم تكن هناك تجارة شرعية للأسلحة، ما وجدت التجارة غير الشرعية. فى هذا الإطار يبدى منسقو حملات مناهضة تجارة الأسلحة الصغيرة الاهتمام بالتجارة الشرعية للأسلحة الصغيرة والخفيفة.

كما يثير بيع الدبابات والطائرات والقنابل مشكلات، تثير التجارة فى الأسلحة الخفيفة مشكلة فيما بين الحكومات، إذا ما استخدمتها الحكومات الشارية فى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، على نحو ما شاهدنا فى حالة نيبال فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.

تتمثل المشكلة الأخرى فى أن القوات المسلحة عندما تشترى أسلحة جديدة، غالبا ما تقع الصفقات فى شباك تجارة السلاح شبه الشرعية (الرمادية) وغير الشرعية. (يشكل حق حمل السلاح فى أمريكا المصدر الرئيسى لملكية الأسلحة بشكل غير قانونى). كما تثير كثرة الأسلحة الفوضى فى الأسواق، سواء الأسواق الشرعية أو غير شرعية، فتصبح أرخص سعرا، وتصبح متاحة بشكل أكبر للمتمردين، وللمدنيين، وحتى فى متناول يد الأطفال.

كذلك، يجد بيع الأسلحة بشكل قانونى سبيله للأسواق غير القانونية من خلال وسائل أخرى: فساد المسئولين الرسميين، ونهب مخازن السلاح (كما حدث فى الاضطرابات الأهلية فى ألبانيا عام ١٩٩٧، على سبيل المثال[٣])، وضعف الاجراءات الأمنية.

الأسواق الضبابية

لا تلقى الأسواق (الرمادية) شبه القانونية والأسواق السوداء الخاصة بالأسلحة الخفيفة اهتماما مناسبا من السياسيين ومنظمى حملات مواجهة تجارة السلاح، بالقدر الذى يتناسب مع اهتمامهم بالتجارة فى الأسلحة الثقيلة. بلا شك، تلعب أسواق السلاح غير الشرعية دورا فاعلا فى إزكاء الصراعات الأهلية، والفساد، والجريمة، والعنف العشوائى، ولكن، وعلى نحو ما أوضحنا سابقا، فإن التجارة غير الشرعية فى الأسلحة الخفيفة تتعزز وتعتمد على رواج التجارة الشرعية فى السلاح.

استشهدت منظمة أوكسفام (واحدة من أكبر المنظمات الخيرية الدولية المستقلة فى مجالى الإغاثة والتنمية – المترجم) بتقارير هيئة الأمم المتحدة

الخاصة بتصدير السلاح للدول الأفريقية الخاضعة للحظر على استيراد الأسلحة تفرضه عليها الأمم المتحدة، والتى توضح أن الشركات والأفراد فى عدد كبير من البلدان يقدموا الأسلحة والذخائر بشكل غير قانونى أو شرعى(٤). للبلدان المفروض عليها الحظر، تشمل البلدان المصدرة للسلاح بشكل غير شرعى كلا من ألبانيا، وبلجيكا، وجزر فرجين البريطانية، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبوروندى، وجزر جايمان، وكوت دى فوار، وقبرص، ومصر، وجبيرالتار، وغينيا، وإسرائيل، وليبيريا، وليبيا، والمولديف، ونيجيريا، ورومانيا، وروسيا، ورواندا، وصربيا، وجنوب أفريقيا، وتوجو، وأوغندا، وأوكرانيا، والإمارات العربية المتحدة، وزيمبابوى.

تحتل الأسواق "الرمادية " للتجارة فى الأسلحة الخفيفة مكانة على هامش الأسواق الشرعية. وتشمل أولئك الذين يزودون القوات المتمردة بالسلاح سرا بواسطة حكومات لها مصلحة فى نجاح هؤلاء المتمردين (مثل، على حد ما ذكرته أوكسفام " دول عديدة فى منطقة البحيرات العظمى، والقرن الأفريقى، متهمة بانتهاك قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض الدول وتقوم بنقل الذخيرة لمجموعات مسلحة فى البلدان المجاورة(٥)، أو نقل الشحنات من خلال سماسرة السلاح الذين يستغلون منافذ بيع أسلحة سابقة الاستخدام فى صراعات سابقة فى مناطق أخرى من العالم.

يسهل تعريف التجارة غير الشرعية للسلاح، ولكن يصعب بشدة تحديد كمياتها وحجمها، بسبب طبيعتها. تشكل الأسواق السوداء للسلاح الخفيف انتهاكا واضحا للقوانين القومية والدولية، وتعمل بلا إذن أو ترخيص أو موافقة من الحكومات.

تتسم أسواق الأسلحة الصغيرة. سواء منها الشرعى، والرمادى والسوق السوداء، أنها أشد ضبابية من كل أسواق السلاح : هذا بدقة ما يجعلها عسيرة الخضوع للمراقبة، والسيطرة، وكذلك للمحاولات الأساسية للقضاء عليها. وفيما يلى مثالان جديدان[٦].

أسواق بغداد السوداء – تؤكد منظمة أوكسفام، أن خطر الموت فى العراق منذ الغزو عام ٢٠٠٣ " ينتشر نتيجة الحصول بيسر على الأسلحة الصغيرة والذخائر". كان هناك حوالى ٢٠ مليون قطعة سلاح فى العراق، عندما سقط نظام "صدام حسين" عام ٢٠٠٣. يؤكد " تقرير الأسلحة الصغيرة " أن عجز قوات التحالف عن تأمين مخازن السلاح فى الأيام الأولى من الصراع، ولجوئها مبكرا لحل القوات المسلحة العراقية، هما السببان الرئيسيان لانتشار السلاح الصغير فى العراق بسهولة.

كشف بحث منظمة غير حكومية للأطباء العراقيين عن سوق سوداء للذخيرة من مسدسات ٩ مم، والبنادق الهجومية k ٨ قادمة من بلغاريا، والصين، وجمهورية التشيك، والمجر، ورومانيا، وروسيا، وصربيا.

بالطبع، أنتجت بعض هذه الأسلحة منذ سنوات كثيرة، حيث كشفت منظمة غير حكومية دليلا مهما على أن واردات أحدث من الذخائر أصبحت منتشرة بشكل متزايد. ويرجع ذلك لسببين: التهريب، وتسريب السلاح من إمدادات التحالف إلى القوى العراقية الأمنية الجديدة التى قامت بعد الإطاحة بصدام حسين.

يكتسب السبب الأخير مصداقية بإعلان مكتب الحكومة الأمريكية للمحاسبات عام ٢٠٠٧ عن تقرير قال فيه إن الحكومة الأمريكية عجزت عن تفسير نقل ١٩٠ ألف قطعة سلاح على الأقل (١١٠ آلاف بندقية هجومية

AK – 47، و ٨٠ ألف مسدس) انتقلت من الحكومة الأمريكية إلى قوات الأمن العراقية(٧).

وفى عام ٢٠٠٦ تم شحن ٢٠ ألف مسدس بريتا من إيطاليا للعراق عبر بريطانيا. وقال أحد السماسرة المشاركين فى العملية: " أعتقد، أن بعض الفاسدين فى الشرطة باعوا تلك الأسلحة فى السوق السوداء. وبعض هذه المسدسات البريتا تسربت للأيادى الخاطئة. حيث تؤدى حالة الاضطراب السائدة فى العراق إلى نقل أى شىء إلى أى مكان، كما أن كل شخص يسعى للحصول على السلاح"(٨).

يشكل نقل السلاح وتداوله مشكلة كبرى. فى هذا الإطار، تقول منظمة العفو الدولية: " ترعى الولايات المتحدة الأمريكية فى العراق نظما لتوفير السلاح للعراق من الخارج، وبعقود من الباطن، عجزت عن حماية هذا السلاح من الانتشار ... بقى الكثير من هذه الأسلحة المستوردة غير مرصود وغير معروفة كميته ولا مخازنه ويتسرب للأفراد، والميليشيات، والجماعات المسلحة، التى ترتكب انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان"(٩).

الصومال – عرضنا لخلفية الصراع فى الصومال فى الفصل الثالث، لكن تجارة السلاح تغذى العنف بالرغم من الحظر المفروض من جانب الأمم المتحدة على السلاح منذ ١٩٩٢. قالت هيئة الأمم المتحدة فى تقرير لها عن الصادرات أنه بمجرد وصول الأسلحة الصغيرة والذخائر للصومال تفرقوا إلى جماعات مسلحة بواسطة القيادات المحلية.

يتم نقل السلاح والذخائر بشكل يومى بين اليمن والصومال. تقول الأمم المتحدة أن الذخائر تحتل أهمية كبيرة فى الصومال، وترتفع الأسعار فى السوق السوداء عندما يعد أمراء الحرب لمعارك مستقبلية ويقررون الحصول على مخزون من الذخائر .

الألغام الأرضية

عادة ما يكون الأطفال ضحايا الألغام الأرضية، سواء كانوا أطفالا مجندين أو غير مجندين. فى هذا الشأن، تقول الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية : " لا تميز الألغام الأرضية بين العسكريين والمدنيين، فهى تنفجر فيمن يطأها، وتصيب ضحاياها بأضرار وحشية، وأخطارها طويلة الأمد ". فهى لا ترتبط بالأهداف العسكرية فقط (نتيجة لأنها تستمر فى نشاطها بعد انتهاء الصراعات المسلحة بفترة طويلة) لذاك فالألغام الأرضية لا تميز بين الأهداف المدنية والعسكريةً، وتؤدى انفجارتها إلى أضرار خطيرة وكارثية. " تعد الألغام المضادة للأشخاص انتهاكا للقانون الإنسانى الدولى. ومثلها مثل الأسلحة الأخرى التى على شاكلتها ... غير شرعية، ويمكن، بل يجب أن تجرم قانونيا بشكل كامل"[١٠].

على حدد قول المنظمة غير الحكومية العاملة ضد الألغام الأرضية **NGO landmine action** : "إن تلوث الأرض أو مجرد الشك فى تلوثها بالألغام قد يحرم البشر من التوصل إلى مصادر الثروات العامة مثل مصادر المياه والأرض الزراعية، وبالتالى تسبب الفقر أو تساعد على تفاقمه"[١١].

حظيت الألغام الأرضية، دونا عن أى سلاح آخر، بانتباه متزايد من الرأى العام والتشريعات، على مدار العقود الأخيرة. ففى ديسمبر ١٩٩٧، وبعد عقود من ضغوط الحملات المناهضة للألغام الأرضية، وقعت ١٢٢ حكومة على " معاهدة أوتاوا " المعنونة رسميا باسم " معاهدة حظر استخدام، وتخزين، وإنتاج، ونقل الألغام المضادة للأفراد " (وعادة ما تعرف باسم " معاهدة حظر الألغام ").

تعد هذه المعاهدة أكثر المعاهدات الدولية شمولا، وأصبحت قانونا ملزما (بعد أقل من عام واحد من صدورها) بشكل أسرع من أى معاهدة أخرى من نوعها فى التاريخ.

رغم دعم المعاهدة، ورغم الإدانة العالمية الواسعة لاستخدام وبيع، وتخزين الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لازال ٣٧ بلدا يرفض التوقيع على الاتفاقية، منها الصين، ومصر، وفنلندا، والهند، وإسرائيل، وباكستان، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية(٢١). فى المقابل، يؤدى الرفض الأمريكى إلى تخريب جهود إنجاز المعاهدة، ويعطى مصداقية لرفض الدول الأخرى التى لم تصادق عليها.

يواصل منظمو الحملات المطالبة بأن تتوقف هذه الدول عن معارضتها للمعاهدة، ويطالبون بمد المعاهدة لتشمل الألغام المضادة للدبابات وغيرها من " الأسلحة المخبأة تحت سطح الأرض " - يمكن أن تنفجر إذا أخطأت طريقك إليها - مثل القنابل العنقودية، والقنابل التى لم تنفجر.

علاوة على ذلك، لازالت المعاهدة تحقق نجاحا. يقول تقرير رصد الألغام لعام ٢٠٠٨ **The landmine MonitorReport 2008** : " أصبح استخدام الحكومات للألغام الأرضية المضادة للأفراد ظاهرة نادرة. يذكر التقرير " بورما " و " روسيا " باعتبارهما مستخدمين محدثين، ومزاعم (غير مؤكدة) ضد سيريلانكا يحدث مؤخرا استخدام من جانب جماعات مسلحة غير حكومية للألغام الأرضية فى ٩ بلدان على الأقل : أفغانستان، وبورما، وكولومبيا، وإكوادور، والعراق، وبيرو، والهند، وباكستان، وسيريلانكا. من ناحية أخرى تناقص المخزون العالمى من الألغام الأرضية من ٢٦٠ مليونا فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، إلى ١٧ مليونا

فى الوقت الراهن. وتؤكد ١٤٤ دولة من مجموع ١٥٦ دولة وقعت على معاهدة الألغام أنها خالية تماما من الألغام المضادة للأفراد.

يقول تقرير رصد الألغام لعام ٢٠٠٨ : " كانت التجارة الكوكبية فى الألغام المضادة للأفراد، قد بلغت فى العقد الماضى مستوى متدنيا من الخطر وكان حجم التجارة فيها غير معروف ". فكثير من الحكومات أوقفت تصدير الألغام المضادة للأفراد أو ادعت (بشكل غير مؤكد) أنها لا تصدر ألغاما أرضية (مثل كوبا، والصين، والهند، وإيران، وباكستان، وروسيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، وفيتنام). رغم ذلك، كوبا، وأمريكا، وروسيا، وإيران، ونيبال، وبورما، والصين، والهند، وكوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية، وباكستان، وسنغافورة، وفيتنام يصنفون كمنتجين للسلاح من جانب الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية.

لا يمكن لهذا الكتاب الخاص بتجارة السلاح أن يؤكد أن هذه القضية انتهت عند هذا الحد – وأن التجارة فى الألغام الأرضية المضادة للأفراد لم تعد قائمة، وبالتالى التصنيع، فللأسف الشديد أن هذا القول لا يمكن إطلاقه بسهولة.

تغطى معاهدة حظر الألغام، الألغام المضادة للأفراد، تاركة ثغرات واسعة لتمرير " الأسلحة المدفونة تحت الأرض "، ومنها الألغام المضادة للدبابات، التى لازالت متاحة ومسموحا بالتجارة فيها.

تشكل القنابل العنقودية، السلاح الأكثر حضورا، ويركز عليه العمل الدولى. لكنها عادة ما تسقط من الطائرات، وتنفجر فوق الأرض، وتنشر مئات الذخائر على مساحات واسعة، معظم هذه الذخائر لم تنفجر، وباقية فى الأرض تثير الفزع، مثل الألغام الأرضية المضادة للأشخاص. تشكل الأسلحة والذخائر التى لم تنفجر بعد تهديدا خطيرا للحياة ولسبل الرزق.

استخدمت القنابل العنقودية لأول مرة من جانب الاتحاد السوفيتي والنازى الألمانى خلال الحرب العالمية الثانية. واستخدمت بشكل منتظم بداية من حرب فيتنام وفى حروب أخرى عبر العالم منذ أواخر الأربعينيات من القرن العشرين. أحيانا كانت القنابل الصغيرة أو أشباه الذخائر تستخدم بكميات كبيرة. استخدمت فى حرب الخليج عام ١٩٩١ حوالى ٥٠ مليون قطعة من الذخائر ثانوية، وفى غزو العراق عام ٢٠٠٣ حوالى مليونى قنبلة. واستخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية ٤ ملايين قطعة من الذخائر الثانوية فى غزو لبنان عام ٢٠٠٦[١٣].

رغم الإقرار بصعوبة توثيق الآثار الإنسانية الكاملة لاستخدام القنابل العنقودية، فإن "استخدام الألغام الأرضية يؤدى إلى أضرار بالغة بالمدنيين"[١٤]، ويستشهد تقرير الفشل فى الحماية بأمثلة كثيرة فى هذا الشأن. ففى "لاوس" مات وجرح ١١ ألفا بسبب الألغام والذخائر التى استخدمت ولم تنفجر فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، والتى تقدر بحوالى نصف القنابل العنقودية التى أسقطتها الولايات المتحدة الأمريكية على" لاوس ". ترصد منظمة هيومان رايتس ووتش قتل ١٦٠٠ إنسان وجرح ٢٥٠٠ فى العراق والكويت حتى فبراير ٢٠٠٣ بسبب القنابل العنقودية التى استخدمت فى حرب الخليج عام ١٩٩١. ويقول الصليب الأحمر فى تقرير له أنه بعد عام من قذف كوسوفو بالقنابل بالقنابل عام ١٩٩٩، كانت القنابل العنقودية مسئولة عن ٨٢% من الحوادث الناجمة عن الذخائر والعتاد العسكرى التى لم تنفجر إلا بعد فترة. كما يسجل الصليب الأحمر أن ٤٦٢ أفغانيا على الأقل قتلوا وجرحوا بواسطة القنابل العنقودية فى الفترة من ١٩٩٨ إلى يونيو ٢٠٠٦.

بدأت حكومة النرويج "عملية أوسلو" فى فبراير ٢٠٠٧، حيث وافقت ٤٦ دولة على عقد معاهدة لمنع استخدام أو إنتاج أو تصدير أو تخزين القنابل العنقودية. وفى ديسمبر ٢٠٠٨، وقعت ٩٤ حكومة على المعاهدة الخاصة بالقنابل العنقودية، وسوف تدخل حيز التنفيذ من جانب ٣٠ بلدا صادقت عليها.

التجارة فى أدوات التعذيب

التعذيب ممنوع فى كل الحالات بحكم القانون الدولى، يشكل التعذيب، والتعاملات غير الإنسانية، والقسوة وسوء المعاملة، والممارسات المهينة، سمات وعلامات تجارية للدول القمعية – التى يحصل الكثير منها على أسلحة التعذيب، والدعم السياسى من جانب البلدان التى تبيع لهم الأسلحة ومعدات التعذيب.

توجد شركات وأفراد فى كل أنحاء العالم متورطين فى تقديم الخدمات والخبرات، فى التعذيب، وأيضا التدريب على القيام به. وفى بعض الحالات البشعة، تقدم المعدات المصممة خصيصا للاستخدام فى التعذيب. وفى حالات أخرى تقدم دون تردد الخدمات والمعدات التى يمكن استخدامها بيسر فى التعذيب، من جانب قوات الشرطة والأمن، ومعروف تقنياتها بشكل جيد للاستخدام فى توقيع عقوبة وإحداث آلام وامتهان إنسان وإهانته.

يتم إرسال أدوات التعذيب مثل عصى الشرطة والقيود (الكلابشات) كمقدمة لإرسال الأسلحة باعتبارها سلعا شرعية يحق بيعها وشراؤها من جانب حكومات كثيرة. هناك أيضا أسواق ضخمة سوداء ورمادية فى أدوات التعذيب – وسوق سوداء فيها أدوات التعذيب المصممة باعتبارها أسلحة، هذا فضلا عن وجود شبكات للسماسرة وشاحنى الأسلحة وأدوات التعذيب، والمهربين لاستغلال منافذ التهريب والتربح من بيع المعدات.

لازال بيع أدوات التعذيب عملا غير شرعى فى بريطانيا (15). ذهبت شركة مارك توماس (شركة بريطانية لتجارة السلاح) فى عام ٢٠٠٧ لمعرض IFSEC، وهو معرض أمنى يعقد فى بيرمنجهام وعرض أسلحة تحدث صدمة كهربائية قدمها أحد العارضين. تشكل الأسلحة التى تحدث صدمات كهربائية أهم الأسلحة اللازمة للتعذيب، حيث يغطى رأس الضحية أو عيناه بعصابة ويعاقب بتمرير السلاح الكهربائى على أكثر الأجزاء حساسية من جسده (أو جسدها)، كالفم، والأرداف، والأعضاء التناسلية، ويعرض الضحية لأقصى حد من الألم دون ترك أى آثار دائمة.

يقول توماس، قدم مستر " ذيا " Mr. Xia، المعروضات لصالح شركة إيكو الصناعية المحدودة Echo Industrial Compony Limited، إحدى الشركات الصينية: عرض "ذيا" على أن يجعلنى أشاهد الأسلحة التى تسبب الصدمة قبل أن يعرضها فى المعرض. تحدث أسلحة الصدمات الكهربائية صخبا عالميا واستثنائيا. وسوف يشاهد أى إنسان يسير عن قرب ومضات الضوء الكهربائية الزرقاء. قال توماس للجنة البريطانية MPS إن مستر "ذيا" قدم له عرضا ببيع أسلحة.

اتخذت شركة سى إم انفورميشن لميتد CMP Information Limited منظمة المعرض عملا فوريا، بينما ادعى مستر "ذيا " أنه لم يكن يعرف أن ما فعله يضعه تحت طائلة القانون الإنجليزى، وتم اعتقاله، وعوقب بالسجن مع إيقاف التنفيذ وتم ترحيله.

تستخدم القيود والأغلال وكلابشات الأيدى والأرجل والكرابيج، فى كل أنحاء العالم لتوقيع العقوبات، والألم، والمعاناة، والمهانة للمساجين. بالطبع، يمكن الجدل فى أن بعض الأدوات تستخدم بشكل قانونى، مثل الكلابشات

(القيود) لكن منتهكو حقوق الإنسان يستخدمونها فى توقيع عقوبات مباشـرة وغير مباشرة. هناك أدوات أخرى، قليلا ما تستخدم فى التعذيب مثل مقاعد التقييد والتروس المسننة.

خذ على سبيل المثال حالة " ساندى ميتشيل "، المـواطن البريطـانى، وفنى التخدير السابق فى مستشفى قوات الأمن السعودية فـى الريـاض[١٦]. رغم أن السعودية حليف قريب لبريطانيا، فإنها تدعى بلا دليل قيام "ميتشيل" بتفجير إرهابى فى الرياض فى نوفمبر ٢٠٠٠. اتهمت السلطات الـسعودية "ميتشيل"، بالإضافة إلى البلجيكى "راف سكيفن"، والبريطانى "بيل سامبسون" اتهموا جميعا زورا، وأخذ ميتشيل إلى مركز فى جنوب الرياض (يعـرف باسم " مصنع الاعتراف ")، وخضع للتعذيب كى يعترف بالتفجير، واعتقـل ثلاث سنوات دون محاكمة.

قيد ميتشيل، وعذب بقسوة على أيدى سعوديين وبعد إطلاق سـراحه، شخصت حالته بأنه يعانى من جروح وضعف جسدى وآثار أخرى طويلـة الأجل.

صنعت الأغلال فى بريطانيا، وتم تصديرها للملكة العربية الـسعودية بإذن تصدير صادر فى مارس ١٩٩٤. وتعهدت الحكومة البريطانيـة فـى ١٩٩٧ بحظر تصدير القيود وغيرها من أدوات التقييد، بمـا يعنـى إلغـاء التراخيص السابقة، لكن ذلك لم يمنع من استخدام أدوات التعذيب المصنوعة فى بريطانيا حصلت عليها العربية السعودية فى وقت سابق على الحظر.

استخدم " نلسون مانديلا " كتاب " مارك توماس " كوثيقة عـن مـدى التزام الحكومة البريطانية بمنع الشركات البريطانية من تـصنيع، وبيـع أو

شراء أدوات التعذيب، وعن كيفية المراوغة فى الالتزام بـذلك[١٧]. أقامـت جماعة مدرسة العفو الدولية فى مقاطعة أوكسفورد، شركة "وليامز للدفاع "، وسعت بشكل قانونى للتمكن من شراء واستيراد قيود وأغلال[١٨] وكـرابيج وعصيان (يصفها توماس بأنها " هراوات منتجة بكميـات كبيـرة للـضرب بها"). لهذا كان من الممكن للحكومة البريطانية أن تضبط وتـنظم معـدات التعذيب بوضع قائمة بمواد خاصة فضلا عن التمسك بالحظر الشامل علـى التجارة فى الأدوات التى يمكن أن تستخدم فى التعذيب.

استغلال منافذ التهريب : مشكلة السمسرة

قد يكون سماسرة السلاح أكثر الشخصيات الخفية المتورطة فى التجارة الدولية للأسلحة. يعملون عادة فى إطار الحدود الأكثـر شـرعية. يرتبـون صفقات السلاح، وغالبا ما يعملون فى مجال بيع الأسلحة الصغيرة فى أكثر مناطق العالم المعرضة لنشوب الصراعات المسلحة. يقضى السماسرة وقتهم فى الاتصالات التليفونية، يرتبون شحن الصفقات الواحـدة بعـد الأخـرى، وغالبا دون إجراء أية اتصالات مباشرة مع المسلحين أنفسهم. أما التجـار، فهم المعنيون بنقل السلاح – بنقله أو بترتيب عملية نقله – وهم يتعاملون فى السلاح بالشراء والبيع فى الوقت نفسه، شأن أى بائع يشترى من الصانع أو التاجر الكبير ويبيع للمستهلك أو للتاجر الأصغر(*).

تسير العملية فى شبكة معقدة من الوسائط والسماسرة ووكالات الشحن، والناقلين والوسطاء، والمسئولين الفاسدين، ومن هـم علـى اتـصال سـرا بالصفقات، وتشكل الأسلحة الصغيرة السابقة الاستخدام مصدرا للـسماسرة،

(*) المترجم.

وعادة ما تأتى من مخازن وسط وشرق أوروبا، لتزويد الجماعات المسلحة فى إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. قد لا يرى هؤلاء الوسطاء الأسلحة على الإطلاق، وغالبا يعملون بطريقة لا تسمح بتعقبهم. وتوضع الأرباح فى حسابات فى الخارج فى بنوك عالمية، وتعقد الصفقات بين شركات تحمل أسماء مستعارة.

هناك عدة أسباب تحصن السماسرة وتدفعهم للمضى فى عملهم بلا عوائق، أهمها : الافتقار للتعاون الدولى، وغياب الإرادة السياسية وتجاهل حجم المشكلة الناجمة عن استغلال السماسرة لثغرات التشريعات المحلية، هذا الأمر موضح بالبيانات فى **As Used on The Famous Nelson Mandela**، حيث بدأ بزنس السمسرة فى السلاح بشكل ناجح فى مقاطعة أوكسفورد شاير وفى أيرلندا[١٩].

لا يحتاج نقل السلاح، فى بلدان كثيرة، إلا إلى مجرد إذن من السلطات إذا كانت الأسلحة قادمة من الخارج أم ذاهبة للخارج. يمكن لناقلى السلاح أن يقيموا فى دولة ما ويرتبوا شحن السلاح بين دولتين أجنبيتين دون أى خوف من أية عقوبات. وفى حالات أخرى، حيث لا تنفذ القوانين بصرامة. لايحتاج سماسرة السلاح إلى أكثر من زيارة قصيرة للبلد المعنى لعقد اللقاءات اللازمة وترتيب شحن السلاح.

من هو سمسار السلاح ؟

يتسم سماسرة السلاح، وهم تجار ووكالات للتجارة فى السلاح، بما يلى: مقاولون يتمتعون بخلفيات وعلاقات عسكرية وأمنية.

- تدفعهم المكاسب الاقتصادية، وليست الاعتبارات السياسية.
- يستغلون الثغرات والضعف التشريعى فيما بين النظم القانونية القومية ليمارسوا عملهم بشكل (قانونى، ولكن عادة بشكل غير أخلاقى من خلال بلد ثالث.
- يستخدمون وكالات النقل والأساليب الفنية ليوصلوا البضائع سرا إلى أهدافها السرية.
- يستغلون التعاملات البنكية الدولية المعقدة وتكوينات الشركات في بلدان كثيرة ؛ بما فيها الإعفاءات الضريبية.
- يكتشفون مصادر رخيصة وسهلة لنقل السلاح لمستهلكيه المتطلعين للحصول عليه بأسعار مرتفعة فى مناطق الصراعات المسلحة.
- يعتمد السماسرة على الاتصالات الشخصية والشبكات.
- يزدهر سمسار السلاح فى ظل تفشى الفساد فى الأوساط الرسمية وضعف تطبيق القانون أو غيابه.

أحيانا يزيفون الوثائق الرسمية ويقدمون الرشاوى، التى يمكن أن تؤدى للتورط فى الجريمة المنظمة.

The Arms Fixer – Controlling the Brokers and Shopping Against, Brian wood and John Palema, A Joint report by British American Security Information Council (BASIC), Norwegian initiative on small Arms Tranfers (NISAT), and International Peace Research Institute, OSLO (PRIO), nov 1999.

الأمر الموثق بشكل جيد هو أن السماسرة يزودون بالسلاح بعض أكثر الصراعات وحشية وأشد النظم القمعية على النطاق العالمي. على سبيل المثال: فإن السماسرة زودوا مرتكبي مجزرة رواندا عام ١٩٩٤ بالسلاح. كما لعبوا دورا فى تسليح حركة التمرد الأنجولية يونيتا **UNITA**، ومتمردى سيراليون (الجبهة الثورية الموحدة). وفى هذا الإطار، تذكر منظمة العفو الدولية " أن السمسرة شكلت عاملا إضافيا مهما فى تغذية الصراعات المسلحة فى إفريقيا وفى أماكن أخرى"[٢٠].

تزايد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بمشكلة السمسرة فى تجارة السلاح والتركيز عليها[٢١]. علاوة على ذلك، حتى منتصف عام ٢٠٠٥، لم تكن هناك سوى أقل من ٤٠ دولة فقط من مجموع ١٩١ دولة أعضاء فى الأمم المتحدة لديهم ترتيبات لتنظيم السمسرة، كانت معظم تلك البلدان أوروبية (حيث كان ثلثا الدول الأوروبية لديها مثل هذه الترتيبات فى منتصف ٢٠٠٥).

لما كان ينظر للتشريعات باعتبارها أكثر فعالية، أصدرت الولايات المتحدة تشريعا فى عام ١٩٩٦، يلزم مواطنى الولايات المتحدة أو المقيمين فيها بالحصول على رخصة وبتسجيل أى اشتراك فى عملية نقل للسلاح. رغم ذلك، انتقدت منظمة العفو الدولية هذه التشريعات لأنها لم تلزم المشتركين فى الصفقات من السماسرة، بل من غير السماسرة (مثل الممولين والشاحنين).

فى غضون ذلك، طور الاتحاد الأوروبى الترتيبات العامة الخاصة بالسمسرة فى السلاح (انظر الفصل التاسع).

تمت الموافقة عام ٢٠٠٣ على اتفاق وازنر **Wassenaar Agreement** لتحديد "العناصر المشتركة من أجل تشريع فعال بشأن السمسرة فى السلاح".

سجن تاجر سلاح فى بريطانيا فى نوفمبر ٢٠٠٧ بعد ترافعه أمام القضاء فى تهمة السمسرة فى صفقة أسلحة لبيع ١٣٠ بندقية آلية للكويت مصدرها إيران. تمت إدانته على أساس قانون جديد فى السمسرة صدر فى ٢٠٠٤)[٢٢].

هناك مبادرات إقليمية فى خارج أوروبا، فى أمريكا وفى إفريقيا، وليست فى آسيا والشرق الأوسط. حيث وافقت منظمة الدول الأمريكية عام ٢٠٠٣ على (تنظيم نموذجى) للسيطرة على الأسلحة والذخائر، بما فى ذلك وضع شروط وترتيبات للسمسرة. أسفر غياب الإرادة الأمريكية بين حكومات الدول الأمريكية عن عدم إقرار هذا التنظيم وهذه الترتيبات بشكل واسع.

فى إفريقيا، تم إقرار بروتوكول نيروبى عام ٢٠٠٤ من جانب حكومات فى شرق إفريقيا، ومنطقة البحيرات العظمى، والقرن الإفريقى، ورغم فرض بعض السيطرة على السمسرة فى السلاح، لم تصدر معظم هذه الحكومات قوانين لاستكمال البروتوكول وتنفيذه.

يسير التقدم ببطء شديد، على مستوى الأمم المتحدة، للسيطرة على السمسرة – وترجع منظمة العفو الدولية ذلك إلى غياب الإرادة السياسية، علاوة على ذلك، يفرض بروتوكول الأمم المتحدة للسلاح، الذى تم التفاوض بشأنه عام ٢٠٠١ ودخل حيز التنفيذ ٢٠٠٥ ، بعض الالتزامات على الحكومات للسيطرة على السمسرة فى تجارة الأسلحة والذخائر.

يبدو الهدف من هذا التحرك محدودا، ويتعلق ببعض أنمــاط الأســلحة الصغيرة، هذا، بينما تطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة بالسعى للــسيطرة على كل الأسلحة الأخرى. اجتمعت مجموعتان من الخبراء الحكوميين فـــى إطار الأمم المتحدة من أجل هذا الهدف. أصدرت المجموعة الأخيرة تقريرا عام ٢٠٠٧ وتوصيات ركزت على إنجاز قوانين وطنية مناســبة، وتــداول المعلومات فيما بين الحكومات، وتعزيز المساعدات والقدرات العالمية. فــى هذا الإطار، وافق برنامج الأمم المتحدة للعمل فى مجال الأسلحة الــصغيرة (انظر الفصل التاسع) على تطوير القوانين والممارسات المرتبطة بالسمسرة فى الأسلحة الصغيرة .

هوامش الفصل الثامن

1- Report of the Panel of Government Experts on Small Arms, UN document A/52/298,27 Aug 1997.

٢- الإحصاءات الأخيرة الواردة فى المشروع المنشور على الموقع
www.smallarmessurvey.org/files/sas/home/FAQ.html

3- Oxfam, Ammunition: the fuel of conflict, Jun 2006.

٤- انظر الهامش ٣ .

٥- انظر الهامش ٣ .

٦- معظم المعلومات فى هذا الجزء أخذت من أوكسفام .

Oxfam, Ammunition: the fuel of conflict, Jun 2006

7- Government Accountability Office, Stabilising Iraq: DOD Cannot Ensure that US-Funded Equipment Has Reached Iraqi Security Forces, Jul 2007.

8- Good conduct? Ten wears of the EU Code of Conduct on Arms Export, Safeworld et al, Jun 2008.

9- Amnesty International, Blood at the Crossroads: Making the case for a global Arms Trade Treaty, ACT 20/011/2008.

10- www.icbl.org/problem/solution/ban_arguments.

11- www.landmineaction.org/issues/issue.asp?PLID=1010

12- Cluster Munitor Report 2008, International Campaign to Ban Landmines, 2008.

13- Cluster Munitions Information Chart, Human Rights Watch, Nov 2008.

14- Failure to protect: A case for the prohibtion of cluster munitions, Landmine Action, Aug 2006.

١٥- المعلومات الواردة أدناه مأخوذة من: Defence, Foreign Affairs, International Development and Trade and Industry Committees, Strategic Export Controls: 2007 Review, House of Commons, 23 July 2007, HC117.

١٦- المعلومات الواردة أدناه مأخوذة من: Mark Hollingsworth and Sandy Mitchell. Saudi Babylon: Torture, Corruption and Cover-Up Inside the House of Saud, Mainstream Publishing, 2006.

17- Mark Thomas, As Used On The Famous Nelson Mandela, Ebury Press, 2006.

١٨- كان هذا الأمر قانونيا حتى يوليو ٢٠٠٦.

١٩- انظر الهامش رقم ١٧ الفصل ١٢ من Mark Thoma

19- Amnesty International, Dead on time- arms transpoetation, brokering and the threat to human rights, ACT 30/008/2006.

٢٠-معظم المعلومات فى هذا الجزء من منظمة العفو الدولية Amnesty International, Dead on time- arms transpoetation, brokering and the threat to human rights, ACT 30/008/2006, chapters 5 and 9.

21- 'Arms dealer jailed for 4 years', BERR Press Release, 26 Nov 2007.

(٩)

الخلاص من البؤس .. ما البدائل؟

الأمم المتحدة والأسلحة الصغيرة.. قوانين الاتحاد الأوروبى والوضع العام... مبادرات السيطرة على الأسلحة الأخرى... معاهدة التجارة فى السلاح... تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية... إدارة الحملات.

يتسامح الكثيرون مع الشعور باليأس من إمكانية التحكم فى تجارة السلاح. كذلك، الصورة المرسومة فى هذا الكتاب تعكس وضعية عدم إمكانية التحكم فى تجارة السلاح، وحجر عثرة فى وجه الدول القومية المستقلة، تسبب الخراب والدمار، وتخترق أى مكان دون اعتبار للحياة الإنسانية، واللياقة، والخضوع للمحاسبة أو حتى احترام قوانين البلاد التى تنشط فيها تجارة السلاح.

لاشك أن المشهد كئيب. قد يكون بزنس السلاح ثانى أقدم المهن فى العالم بعد البغاء وأكثرها رسوخا. منذ أول تجارة فى السلاح، كان هناك من قرر، وتحمس ودعا الناس لوضع بزنس السلاح تحت الرقابة، والسيطرة، والضبط – وإلى إلغاء بزنس السلاح والقضاء عليه فى النهاية.

بدأت حملات البحث عن المعلومات، وإصدار التشريعات الرقابية، والسياسات الحكومية، وكتابة الخطابات، والاحتجاجات العامة وتنظيم أعمال مباشرة .. بدأت بالتدرج تحدث تغييرات. إحدى المشاكل التى تواجه منظمى الحملات أنهم لا يعرفون مدى تأثير أعمالهم.

لا يمكن أن يدعى منسقو الحملات الثقة الكاملة فى الخطـوات التـى يتخذونها على المستويين المحلى والدولى، حيث تلعب الضغوط الاقتـصادية المحصنة وهموم الأمن القومى دورهما. رغم ذلك، يمكن لمنسقى الحمـلات الثقة، على الأقل، فى التشريعات الخاصة بالسيطرة علـى الـسلاح والتـى صدرت بالفعل، والتى يمكن للحملات أن تستمر من أجل تشديد التشريعات، وتوضيحها، ومدها وتجديدها.

لا يجب لأحد أن يقع فى وهم الإلغاء الشامل لتجارة السلاح، أو حتـى الخفض الشامل لتجارة السلاح بين ليلة وضحاها - ولا حتى خـلال عقـد واحد. فالواقعية الاقتصادية والأمن الدولى يجعل هذا الأمر مجرد أمل كاذب. فضلا عن ذلك، فإن ما تم إنجازه بالفعل، باعتباره أقل مما يكفى، يمكن البناء عليه تدريجيا بتنظيم حملات لديها معلومات جيدة، وفعالة وقويـة ومثيـرة للغضب. فكل انتصار صغير يجلب للعالم المزيد من العدل والأمن.

برنامج الأمم المتحدة للعمل على الأسلحة الصغيرة والخفيفة

شهدت نيويورك حدثا غير مسبوق فى يوليو ٢٠٠١. اجتمـع ممثلـو ١٨٩ دولة للمرة الأولى تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع برنامج للعمل من أجل علاج مشكلة الأسلحة الصغيرة، ولو أنـه اقتـصر علـى مـشكلات " الأسواق غير الشرعية / السوداء ".

ألزم هذا البرنامج الدول نفسها بأمور عديدة، منها جعل حيازة أو إنتاج المسدسات بمثابة جريمة، وتدمير الفائض من الأسلحة، ونزع أسـلحة غيـر المقاتلين، واتخاذ خطوات متنوعة لتحسين القدرة على تعقب الأسلحة وفرض حظر التسلح بشكل أكثر كفاءة. رغم ذلك، يتسم هذا البرنامج بنقاط ضـعف

بالغة الأهمية، منها عدم وجود خطط لتنظيم التعامل مع الأسلحة الصغيرة فى أوساط السكان المدنيين، وأيضا عدم وجود وسائل للتعامل مع مشكلة المسدسات التى تنتقل نحو الملكية الخاصة[١] .

كان هناك عدة اجتماعات للدول تعقد مرة كل عامين "لمناقشة تنفيذ البرنامج، كان آخرها عام ٢٠٠٨. عقد أيضا مؤتمر لمراجعة مدى التقدم فى تنفيذ البرنامج عام ٢٠٠٦. ناقش "اجتماع" عام ٢٠٠٨ الذى يعقد مرة كل عامين تقليص السمسرة فى الأسلحة المحظورة، وتحسين إدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة، وتطوير التعاون الدولى.

قوانين الاتحاد الأوروبى للإدارة

أقر وزراء خارجية ١٥ دولة أوروبية عضوا فى الاتحاد الأوروبى، فى ١١ يونيو ١٩٩٨ قواعد أوروبية **EUCODE** لإدارة صادرات السلاح. استهدفت تحديد " مستويات عامة عليا ... لإدارة وتنظيم نقل الأسلحة بشكل رسمى. وفرض قيود عليها؛ تلتزم بها كل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى ". كانت الاتفاقية ملزمة سياسيا، تلتزم وفقا لها الدول الأعضاء بمعايير محددة حينما تقوم بتصدير السلاح.

تلتزم قواعد الاتحاد الأوروبى **(EU CODE)** بشروط أخرى من بينها، موافقة الدول الأعضاء على عدد من المعايير تجاه طلبات ترخيص تصدير السلاح. ووافق الاتحاد الأوروبى على :

- تحديد موقف الدولة المتلقية للسلاح تجاه حقوق الإنسان.
- عدم السماح بتصدير السلاح إذا كانت هناك مخاطر واضحة حول إمكانية استخدامه فى القمع الداخلى من جانب الدولة المتلقية له، أو التى سيؤول إليها السلاح فى النهاية.

- عدم السماح بتصدير السلاح إذا كان سيفجر أو سيطيل من أمد صراعات مسلحة أو سيفاقم توترات قائمة، أو إذا كان سيستخدم بشكل عدوانى ضد دولة أخرى.
- التأكد من أن الأسلحة المستوردة لن تعيق التنمية المستدامة بشكل خطير فى البلد المتلقى للسلاح.
- التأكد من قدرة الدولة المتلقية للسلاح من السيطرة التامة على إعادة تصديره لدولة أخرى، خاصة التأكد من عدم وصوله فى النهاية لأيدى المنظمات الإرهابية.

كانت هذه القواعد (EU CODE) نتاج تنظيم حملات من جانب المنظمات غير الحكومية والسياسيين المعنيين على مدار عقود. وأعربت الحكومة البريطانية التى كانت تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبى آنذاك عن ثقتها فى تبنى تلك القواعد بشكل واسع من جانب الدول الأعضاء.

فى البداية، أعاقت قواعد الاتحاد الأوروبى **EU CODE** ما كان يطمح إليه منظمو الحملات من أهداف، ولكن فى السنوات العشرة الأخيرة، حدثت تطورات مهمة :

- وقف التعامل فى قائمة للمعدات العسكرية وفقا لنظام الاتحاد الأوروبى.
- تطوير موقف عام من السمسرة فى السلاح.
- تبنى ترتيبات تتعلق بتصدير المعدات التى تستخدم فى التعذيب أو العقوبات القصوى (مثل عقوبة الإعدام).
- أن يكون دليل المستخدمين متطورا ومحدثا.

• تحسين مستويات الشفافية، حيث تقدم الدول تقارير للاتحاد الأوروبى لإدراجها فى تقريره السنوى الخاص بصادرات السلاح. الآن، تطبع معظم دول الاتحاد الأوروبى تقارير سنوية حول صادرات السلاح، عادة ما تحتوى على معلومات إضافية(2).

راجعت دول الاتحاد الأوروبى هذه القواعد عام ٢٠٠٣، وقررت جعلها " موقفا عاما "، حيث إن قواعد الاتحاد الأوروبى **EU CODE** كانت مجرد وثيقة سياسية ولم تكن ملزمة قانونيا، أما " الموقف العام" فيعنى التزام كل دول الاتحاد الأوروبى بضمان أن تكون تشريعاتها الوطنية متماشية مع " الموقف العام " ومتكاملة معه، ويقول البعض أنه يعطى إمكانية رفع قرارات تراخيص تصدير السلاح أمام المحاكم. وفى عام ٢٠٠٥ تم استكمال المراجعة. ولم تقر إلا فى ديسمبر ٢٠٠٨، وكان التأخير طوال هذه الفترة نتيجة معارضة فرنسا.

الموقف العام مثله مثل قواعد الاتحاد الأوروبى **(EU CODE)** بالضرورة، لكنه أيضا يتضمن تعديلات طفيفة أخرى. الآن هناك معايير محددة لاستخدام السلاح المصدر، وتراخيص إنتاج السلاح، ومعايير لعمليات السمسرة فى السلاح. كما تلتزم الدول الأوروبية الآن برفض تصدير السلاح والمعدات العسكرية لطرف قد يستخدمه فى انتهاكات خطيرة للقانون الإنسانى الدولى. الآن أيضا، تصدر كل دور الاتحاد الأوروبى تقارير سنوية عن صادراتها من السلاح، كما يفعل الاتحاد الأوروبى نفس الشىء.

لا يشترط " الموقف العام " إطارا عاما لنظم السيطرة والتحكم فالطرف البائع تنتهى علاقته بالأسلحة تماما بمجرد بيعها. لا توجد شروط للتحقق من مشروعية طرق استخدام السلاح. هذا إغفال فاضح وتغاضٍ ساطع عن

الجزء المكمل لأى اتفاقية للسيطرة على السلاح فيما يتعلق بالتحقق من أوجه استخدام السلاح، والمراقبة التالية للبيع، والتفتيش.

يثير "الموقف العام" مشكلات أخرى، كانت موجودة أيضا فى قواعد الاتحاد الأوروبى (EU code)، منها قضايا الشفافية والفحص والتفتيش، لم تكن قواعد الاتحاد الأوروبى فعالة فى الواقع العملى، أو على الأقل كان كل طرف يفسرها على هواه. كانت منظمات غير حكومية مثل **CAAT** وسيفر وورلد **Safer world** تشكو بشكل دائم من قرارات الحكومة البريطانية الواضح أنها مضادة لقواعد الاتحاد الأوروبى. صدرت الحكومة البريطانية أسلحة بملايين الدولارات، منذ عام ١٩٩٨، لعدة بلدان، منها بلدان تنتهك حقوق الإنسان مثل تركيا، والعربية السعودية، والصين، ولبلدان نامية منها تنزانيا، وجنوب إفريقيا، وكينيا ؛ ولبلدان متورطة فى صراعات عنيفة تشمل سيريلانكا وإسرائيل. ولا يختلف سلوك الموقعين على قواعد الاتحاد الأوروبى عن سلوك الحكومة البريطانية.

دعت المنظمات غير الحكومية الأوروبية **EU NGOs** لاتخاذ بعض الخطوات الأساسية لتحسين "الموقف العام " : تطوير توجهات الموقف العام وضبطها لتجعل من الصعب على الحكومات التملص منها باختيار تفسيرات فضفاضة، والسيطرة على عمليات إعادة تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية، المزيد من السيطرة والتحكم فى عمليات السمسرة فى تجارة السلاح خارج النطاق الإقليمى، و توحيد المعايير المعمول بها.

محاولات أخرى لضبط تجارة السلاح

اتخذت العديد من المبادرات الأخرى لتحجب عمليات تجارة السلاح والحقائق الخاصة بها

ترتيبات وزنار the Wassenaar Arrangement

خرجت ترتيبات وزنار عن اتفاقيات الحرب الباردة (المعروفة باسم (COCOM)) لمنع نقل التكنولوجيا الغربية الحساسة إلى بلدان شرق أوروبا. الآن تتكون من ٤٠ بلدا، منها روسيا، والولايات المتحدة، وكثير من البلدان الأوروبية، فضلا عن أستراليا ونيوزيلاند.

تستهدف " وزنار " منع " تراكم " الأسلحة التقليدية من خلال المساهمة في تحقيق " الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتحسين مستويات الشفافية والمصداقية في نقل الأسلحة التقليدية. والاستخدام المزدوج للسلع والتكنولوجيات ".

تقدم ترتيبات وزنار نظاما منهجيا للتصدير وتبادل المعلومات بين المشاركين (3). وتضع معيارا قيميا قد يستخدم لمدة عقد لتصدير المعدات العسكرية، بما في ذلك تقدير دوافع المشترين ومدى الاستقرار الإقليمي، والمستوى الاقتصادي، وحالة حقوق الإنسان، واحتمالات حالات عدم الاستقرار.

فرضت ترتيبات وزنار، شأنها شأن "الموقف العام للاتحاد الأوروبي"، على الدول الأعضاء إخطار بعضها بعضا حينما ترفض تصدير أسلحة التزاما بالمعايير، لكن هذا لا يلزم الدول الأخرى لرفض تصدير أسلحة مماثلة. يحفظ نظام الرفض الثقة بين الدول الأعضاء في الالتزام بترتيبات وزنار.

سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية

تم إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عام ١٩٩٢ كنظام تحذير مبكر لتحديد عدم الاستقرار المحتمل الناجم عن تصعيد حدة التسلح، والسماح للمجتمع الدولى باستخدام الوسائل الدبلوماسية لتخفيض حدة التوتر الإقليمى وتجنب الصراع .

تدعى الدول الأعضاء، دون أن تلزم بتقديم بيان سنوى بالأسلحة التى تصدرها واستوردتها، كما تدعى لتقديم المعلومات الخاصة بممتلكاتها العسكرية المحلية. أصبحت الدول الأعضاء قادرة على تقديم معلومات عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة الصغيرة والخفيفة منذ عام ٢٠٠٣. ويزداد عدد الحكومات التى تفعل ذلك بشكل منتظم.

تكمن المشكلة الرئيسية فى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية فى أنه لا يلزم الدول بإعلان هذه المعلومات، ولا تقوم معظم الدول الأعضاء بتشجيع الدول الأخرى على فعل ما تفعله بتقديم معلومات عن صادراتها ووارداتها من السلاح. كما تتمثل المشكلة الثانية فى هذا السجل، فى أن المعلومات تتعلق فقط بالأسلحة المباعة، بمعنى أنه لا يستخدم أى أساليب للسيطرة على نقل السلاح قبل أن يتم البيع فعليا. لا يمكن لسجل الأمم المتحدة أن يصبح فعالا إلا إذا تم تسجيل الصادرات قبل نقلها من البائع للشارى.

اتفاقيات أخرى – هناك اتفاقيات دولية أخرى قائمة بالفعل، تغطى أسلحة الدمار الواسع النطاق، بالإضافة للتجارة فى الأسلحة التقليدية التى يعنى بها هذا الكتاب، وهى :

- جماعة التسلح النووى التى تستهدف الحد من الانتشار النووى فى الكوكب ؛

- المشاركة الكوكبية ضد انتشار أسلحة الدمار الواسع النطاق (WMD)، والتى تهدف إلى منع وصول أسلحة الدمار الواسع النطاق WMD إلى أيادى الإرهابيين.
- مجموعة أستراليا، التى تستهدف إحكام السيطرة على الصادرات لتمنع التمكن من تطوير أسلحة كيماوية أو بيولوجية.
- نظام التحكم فى تكنولوجيا الصواريخ، الذى يستهدف منع انتشار تكنولوجيا الصواريخ.

معاهدة التجارة فى السلاح(٥)

شهدت السنوات الأخيرة تركيزا أساسيا من جانب الكثير من منظمى الحملات المناهضة لتجارة السلاح على الحملة الكوكبية من أجل معاهدة تجارة السلاح (ATT)، تسمى حملة السيطرة على السلاح، تديرها منظمة العفو الدولية، وأوكسفام، وشبكة العمل الدولية فى مجال الأسلحة الصغيرة، وبدأت عام ٢٠٠٣. بدأت فكرة معاهدة التجارة فى السلاح منذ تسعينيات القرن العشرين، وبدأها حائزون على جائزة نوبل للسلام، ومحامون، ومنظمات غير حكومية.

مفهوم معاهدة تجارة السلاح غاية فى البساطة. يجب أن يكون ملزما قانونيا، ويجمع الدول الخاضعة للقانون الدولى الراهن. يجب على كل الحكومات الموقعة على المعاهدة اتباع نفس المستويات العالية، التى تجعل من الصعب على تاجر السلاح المتجرد من الضمير والأخلاق أن يجد فرصة فى وجود ثغرات قائمة بين قوانين البلدان المختلفة كى ينفذ منها لتهريب بضاعته. بهذه الطريقة يتم السعى للتحكم فى العولمة المتزايدة لصناعة السلاح.

أسفرت حملة قوية للقواعد الشعبية عبر العالم عن قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٨٩/٦١ صدر بأغلبية ١٥٣ صوتا ضد صوت واحد فقط وامتناع ٢٤ عن التصويت فى ديسمبر ٢٠٠٦[٦]. صوت ضد القـرار بلـد واحد، الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر تاجر للسلاح فى العالم. بينما امتنعت أكبر الدول المنتجة للسلاح عن التصويت - مثل الصين، والهند، وإسرائيل، وروسيا.

ألزم القرار السكرتير العام للأمم المتحدة بمساءلة الحكومات عن رأيها إذا كانت ستنضم لمعاهدة تجارة السلاح، وبالفعل، وافقت ٩٩ حكومة. فـى هذا الإطار، يشير تحليل لمنظمة العفو الدولية إلى أن : "أى معاهدة لتجـارة السلاح يجب أن تكون عادلة وواضحة وموضوعية فى شموليتها، كما يجب أن تعكس الالتزامات القائمة للدول، ويجب أن تحدد حقائق الأسواق المعولمة وبرامج المساعدات الدولية الخاصة بالأسلحة التقليدية ". وافقت غالبية الدول على ضرورة وجود معايير عامة للتجارة فى الأسلحة التقليدية، وضـرورة إعطاء الأولوية الأولى لاحترام القانون الإنسانى الدولى عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتصدير الأسلحة.

فى عام ٢٠٠٧ طبعت منظمة العفو الدولية والعديد من المنظمات غير الحكومية البارزة الأخرى، "مبادئ كوكبية لنقل السلاح"، تشمل "الالتزام القائم على احترام القانون الدولى للمعاملات والأعراف الدولية القانونية، والمبادئ المقررة من جانب الأمم المتحدة، والقانون الدولى لحقوق الإنسان، [والقانون الإنسانى الدولى]، ومبادئ مسئولية الدولة ". أقرت حملـة السـيطرة علـى السلاح خمس " قواعد ذهبية "، تتبعها معاهدة تجارة السـلاح **ATT**. تمنـع الدول من تصدير السلاح فى الحالات التالية :

- إذا كان سيستخدم أو من الممكن أن يستخدم في انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان. أو في انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.
- إذا كان سيؤثر بوضوح على التنمية المستدامة أو يزيد من ممارسات الفساد.
- إذا كان سيثير أو سيفاقم الصراعات المسلحة ويشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات القائمة.
- إذا كان يشكل مشاركة بأي شكل في جريمة عنف.
- إذا كان من الممكن أن يؤدي لإحدى النتائج السابقة أو يدعم الإرهاب.

يلزم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السكرتير العام للأمم المتحدة بتشكيل مجموعة من الخبراء الحكوميين تابعة للأمم المتحدة **GGE**، لدراسة معاهدة تجارة السلاح بشكل " عملي، وواسع، ووضع معايير لها ". تم اتخاذ قرار تشكيل هذه المجموعة في أغسطس ٢٠٠٨. وقررت المجموعة أنه نتيجة للصعوبة البالغة لهذه القضايا، وفي الوقت نفسه ضرورة تنفيذ المهمة، فلابد للحكومات من وقت لتقوم بالتحكم في السيطرة على صادراتها من السلاح وفقا لمعايير أرقى تتناسب مع المعاهدة المطلوبة(٧).

قررت لجنة الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك، تشكيل مجموعة عمل للتفكير في عناصر في تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين التابعة للأمم المتحدة **GGE**، حتى يمكن الإجماع عليها. كان هذا الإطار آنذاك يجب أن يكون متضمنا في تقرير لعرضه على الأمم المتحدة أواخر عام ٢٠٠٩، وبالتالي يكون مشمولا في معاهدة تجارة السلاح. في هذه المرحلة، صوتت ١٤٧ دولة لصالح هذا المسار إلا الولايات المتحدة الأمريكية وزيمبابوي اللتان صوتتا ضده .

هذا بلا شك تقدم مثير ومؤثر إلى حد كبير، ولكن بقيت هناك حواجز تحد من النجاح، أولها الشك فى الدول الرئيسية المصدرة للسلاح مثل أمريكا، والصين، وروسيا. أما بقية العوائق فمنها صعوبة فرض المعاهدة، واحتمالات أن تفسر الحكومات معاهدة تجارة السلاح على هواها لتواصل " تجارتها ونشاطها كالمعتاد ".

تحدى تحويل صناعة السلاح لصناعات مدنية

يشكل العمل على تحويل صناعات السلاح إلى صناعات مدنية أحد الأدوات الأشد قوة لمنظمى الحملات من أجل استخدامها بنجاح فى الترويج لدعوتهم لإصلاح بزنس السلاح. يواجه منظمو الحملات المناهضة لبزنس السلاح عادة بتحدى : "وماذا ننتج بدلا من السلاح؟".

أفضل رد على مصنعى السلاح والصناعات المرتبطة بالسلاح .. أن صناعة السلاح وما يرتبط بها من أبحاث ومهارات وخبرات هى تحويل نشاطها للعمل فى الأنشطة وفى إنتاج السلع الاجتماعية وفى أوجه تحديث المجتمع بدلا من تدميره. تحدد هذه الإجابة التحديات المحيطة بالخسائر الوظيفية والاقتصادية الناجمة عن القضاء على بزنس السلاح.

يعنى التحول عن إنتاج السلاح تغيير الأولويات الحكومية من إنتاج السلاح وبيعه إلى تصنيع السلع غير العسكرية وتطوير البحث بشأنها والتجارة فيها. وعلى مستوى الشركة، يعنى أن يستثمر منتج السلاح أمواله فى إنتاج سلع مدنية، على حساب مصالحه واستثماراته العسكرية، وبالتالى يصبح تدريجيا منتجا مدنيا غير عسكرى.

على النطاق الكوكبى، تشكل فكرة التحول من الصناعات العسكرية للصناعات المدنية فكرة ليس من المحتمل أن تصبح أمرا واقعا فى المستقبل القريب. على سبيل المثال، أقامت الحكومة البريطانية وكالة لتحويل صناعات السلاح (Defence Diversification Agency (DDA عام ١٩٩٩ "لتشجيع الاستغلال المدنى لتكنولوجيا الدفاع ؛ والمساعدة فى إبلاغ الصناعة العسكرية باحتياجات وزارة الدفاع البريطانية المستقبلية. وتسهيل تحويل التكنولوجيا المدنية إلى عسكرية وقت اللزوم"(٨). لم يكن يعمل فى الوكالة إلا ٣٥ موظفا عندما أغلقت، ونتيجة للتسامح مع السمسرة على تحويل التكنولوجيا من القطاع المدنى إلى تحسين القدرات العسكرية، فقد كان من الصعب السير فى الاتجاه المضاد وتحويل صناعة المعدات العسكرية إلى تصنيع منتجات مدنية.

حاولت الحكومة البريطانية نشر التكنولوجيا العسكرية إلى القطاع المدنى من خلال شركتين .. كينتيك Qintiq (شركة بريطانية للبحث والتكنولوجيا تأسست فى يوليو ٢٠٠١) وشركة بلوشير إينوفيشنلمتد Plough Share Innovation Ltd (شركة لتراخيص الملكية الفكرية لتكنولوجيا الدفاع تشكلت عام ٢٠٠٥). هذا فضلا عن تشجيعها للشركات المدنية للاشتراك فى تعاقدات عسكرية. وعندما شعرت الحكومة البريطانية أنها جمعت التكنولوجيا المدنية والعسكرية معا، قررت إغلاق وكالة تحويل الصناعات الدفاعية DDAS عام ٢٠٠٧ .

رغم كل ذلك، هناك إمكانية لإحداث تغيير فى المستقبل. يؤكد د. ستيفن سكوفيلد بشكل مقنع على حالة " التغير الأساسى من Rand D البحوث والتنمية العسكرية إلى برنامج للاستثمار فى التكنولوجيا المدنية ذات أهداف رئيسية مثل السعى من أجل مشروعات الطاقة المتجددة وخفض الانبعاثات الكربونية المسببة لأزمة البيئة الكوكبية...

من المحتمل التوسع بشكل ضخم فى استخدام قوة الموج والرياح لتلبية ٥٠% من الاحتياجات البريطانية من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، وتكوين الأساس لتوسع صناعى ضخم يتسع لتشغيل عشرات الآلاف من العمال وتلبية الاحتياجات المحلية وتصدير الفائض"[٩]. قد تسفر هذه السياسة عن عمال مهرة يساهمون فى مشروعات تلغى أحد أسباب الصراعات المستقبلية – التغيرات المناخية والصراعات المرتبطة بها – وتجعل من الصعب على الحكومة البريطانية المشاركة فى كوارث المشروعات العسكرية الأمريكية فى الخارج أو تسهيل تجارة السلاح للطغاة والمستبدين فى كل أنحاء الكوكب.

كما يشير د. سكوفيلد إلى الحاجة لبرنامج راديكالى وواسع المدى. حيث تقترح الإصلاحات الوسطية، على سبيل المثال، إلغاء الغواصة النووية البريطانية الثلاثية الشعب لصالح الإنفاق على القوى التقليدية، أو مجرد رفض تزويد الحكومات ذات سجل حقوق الإنسان السيئ، بالسلاح والمعدات العسكرية، فكل هذه الإصلاحات الوسطية تبقى على القاعدة الصناعية – العسكرية بلا تغيير. وفى هذا الشأن، يقول د. سكوفيلد : " إذا بقيت المشتريات المحلية فى مستويات مرتفعة، فإنها ستشجع على الاستمرار فى تصدير الأسلحة، بينما يحتاج العمل الراديكالى والواسع المدى لمواجهة تجارة السلاح إلى التلاحم من أجل برنامج راديكالى لنزع السلاح وتحقيق الأمن الشامل"[١٠].

حملة استمرار التحرك والتوحد

تتسم سياسات وأولويات مناهضة تجارة السلاح بالوضع القومى للبلد الذى تنشط فيه الحملة. سنجد فى نهاية هذا الكتاب منظمات محلية لمناهضة تجارة السلاح.

تتبنى الحملة المضادة لتجارة السلاح فى بريطانيا، على سبيل المثال، ثلاث أولويات فى عام ٢٠٠٩ :

- إلغاء الدعم السياسى والمالى الحكومى لصادرات السلاح.
- إنهاء تصدير الأسلحة والمعدات للأنظمة القمعية، والبلدان المتورطة فى صراعات مسلحة أو فى مناطق التوترات، وأيضا إلى البلاد التى تعانى من تراجع الرفاهية الاجتماعية نتيجة لتزايد الإنفاق العسكرى.
- تشجيع سياسات توجيه الاقتصاد البريطانى نحو الإنتاج المدنى بشكل كامل.

رؤية أكثر اتساعا للحملات

لا يمكن للحملة المناهضة لتجارة السلاح، ولا يجب لها أن تنعزل عن غيرها من هموم العدالة الاجتماعية، إلا عند الضرورة. تلعب تجارة السلاح دورا مميتا فى كل مناطق العالم التى تعانى من الظلم. لعل الفصول الأولى من هذا الكتاب كشفت عن كيفية مفاقمة تجارة السلاح للصراعات، وتشجيع انتهاك حقوق الإنسان، وزيادة إفقار البلدان النامية.

فى هذا الكتاب، ضمن سلسلة إصدارات دليل الحقائق **No-Nonsense**، آمل أن أكون أوضحت أن ما يتصل ببزنس السلاح أمور ترتبط بشكل أساسى وجوهرى، بالظلم وعدم المساواة، والنظام الاستغلالى.

تشكل عمليات كبح التجارة العالمية للسلاح أو حتى إلغائها تماما، مجرد جزء صغير ولكنه حيوى من العمل من أجل عالم أكثر عدلا ومساواة وأكثر صحة وأمنا لحياة كل البشر. ويمكن لنشطاء مناهضة تجارة السلاح أن

يستغلوا العلاقات بين صناعات السلاح وبين عدم العدالة الكوكبيـــة لجعــل حملاتهم أكثر فعالية.

هوامش الفصل التاسع

1- iansa.org/un/programme-of-action.htm

٢-معظم المعلومات: فى هذا الجزء مأخوذة من

Good conduct? Ten years of the EU Code of Conduct on Arms Exports (Saferworld et al, Gune 2008).

3- www.wassenaar.org/guidelines/docs/Glines_and_Proced,_including_the_le.pdf

٤-يمكن الاطلاع على معلومات موجزة فى هذا الشأن فى:

United Kindom Strategic ExportConteols: Annual Report 2007, Stationery Office, Jul 2008.

٥-معظم المعلومات الواردة فى هذا الجزء مأخوذة من:

Blood at the Crossroads: Making the case for a dlobal Arms Trade Treaty, ACT 30/011/2008, chapter 1.

6- http://tinyurl.com/ctbcfj.

٧-تقرير جماعة الصادرات الحكومية لاختبار الملاءمة، والمدى، والمعايير الأولية لبناء أداة شاملة وقانونية لتحديد مستويات عامة للصادرات والواردات وللتجارة فى الأسلحة التقليدية **UN document A/63/334, 26 Aug 2008.**

٨-مأخوذة من **DDA** معظم المعلومات الواردة عن:

Lord Drayson's statement to the House of Lords on 28 Mar 2007. See Hansard column W158.

9- **Steven Schofield, Oceans of Work: Arms Conversion Revisited, British American Security Information Council, Jan 2007.**

10- Steven Schofield, Making Arms, Wasting Skills, Campaign Against Arms Trade, Apr 2008.

قائمة بأسماء ومواقع المنظمات والحملات المعنية بمناهضة تجارة السلاح

International European Network against Arms Trade (ENAAT)
Umbrella group for European Anti-arms trade and peace organizations.
tel: + 31206164684
email:info@stopwapenhandel.org
web:www.enaat.org

Amnesty International
Worldwild campaigning human rights movement.
tel: +442074135500
web:www.ammnesty.org

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)
Conducts research on questions of conflict and peace.

national Austrralia
Austrralian Anti-Bases Campaign Coalition (AABCC)
tel: +61296982954
email:aabcc@zipworld.com.au
Web: www.anti-bases.org

Britain
Campaign Against Arma Trade (CAAT)
tel: +442072810297
email: enquiries@caat.ord.uk
Web: www.caat.org.uk

Saferworld
Thinktank on more effective app-roaches to preventing armed conflict.
UK tel: +442073244646
Africa tel: +254202733250/6480
email: general@safeworld.org.uk
web: www.safeworld.org.uk

tel: +4686559700

web:www.sipri.org

British American Security Information Council (BASIC)
Independent reaearch organization that analiyzes government defense policies.
US tel: +12025468055
US email:basicus@basicint.org
UK tel: +442037244680
UK email:basicuk@basicint.org
web:www.basicint.org

Internstional Campaign to Ban Landmines
tel: +41229200325
email:icbl@icbl.org
web:www.icbl.org

International Action Network on Small Arms (IANSA)
An inertnational network of 800 Civil society organizations working in 120 countries to stop the proliferation and misuse of small arms and light weapons (SALW)
tel: +442070650870
email:contact@iansa.org

Canada

Coalition to Oppose the Arms Trade (COAT)
tel: +16132313076
email: overcoat@rogers.com
web: http://coat.ncf.ca

Germany

BUKO – Kampagne "Stoppt Den Rustungsexport"
tel: +49421326045
rmail: stop-arms-trade@t-online.de

Netherlands

Campagne Tegen Wapenhandet
tel: +31206164684
email: info@stopwapenhandel.org
web: www.stopwapenhandel.org

New Zealand/Aotearoa

Peace Movement Aotearoa
tel: +6443828129
email: www.converge.org.nz/pma

South Africa

Ceasefire
tel: +27114035315
email: stopwar@mail.ngo.za

web:www.iansa.org

Spain

Centre d'Estudis per a la Pau

JM Delas

tel: +34933176177

email:delas@justiciaipau.org

web:www.centredeals.org

United States

Federation of American Scientists

(Arms Sales Monitoring Project)

tel: +12025463300 ext. 193

web:www.fas.org/asmp

Bite the Bullet

War profiteering Education and

Action Network

email: bitethebullet@warresisters.org

www.bitethebullet.us

web: www.ceasefire.org.za

BIBLOGRAPHY

Mark Phythian, The Politics of British Arms Sales since 1964, Manchester University Press, 2000.

Mark Thomas, As Used On The Famous Nelson Mandela, Ebury Press, 2006.

Small Arms Survey 2008, Camridge University Press, 2008.

Solomon Hughes, War on Terror, Inc: Corporate profiteering from the Politics of Fear, Verso, 2008.

Andrew Feinstein, After the Party, Jonathan Ball, 2007.

المؤلف فى سطور

نيكولاس جيلباى

- منظم حملة ضد تجارة السلاح والدعوة للكشف عن الوثائق الرسمية الخاصة بصفقات السلاح الكبرى .
- باحث فى قضايا تجارة السلاح، له كتابان والعديد من المقالات فى صحف الجارديان **The Gardian** والبرامج التليفزيونية فى هـذا الشأن أهمها فى الجارديان و **BBC2** البريطانيتين.
- من كتب نيكولاس جيلباى **Deception In High Placeo.**

المترجم فى سطور :

خالد الفيشاوى

- بكالوريوس إعلام من جامعة القاهرة عام ١٩٨٣ م. له العديد من الأبحاث والمقالات فى عدد من المجلات المصرية والعربية منها: الأهالى / البديل / السفير اللبنانية / العربى / المنار / شئون عربية / المستقبل العربى / المحيط الثقافى / البيان / الخليج.

من أهم أعماله :

- " بانوراما الحركة العالمية لمناهضة العولمة"، المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٣ م.
- "مناهضو العولمة فى حرب تحرير العراق"، مكتبة مصر المحروسة ٢٠٠٤ م .
- " أحوال الصين"، دار الثقافة الجديدة ٢٠٠٨ م.
- حروب الغذاء – المركز القومى للترجمة ٢٠١٢.
- رايات التمرد – الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة تحت الطبع.